المحور السياسي والوحدة الترابية والديمقراطية والحكامة

منشورات المركز العام لحزب الاستقلال
4 شارع ابن تومرت - باب الأحد - الرباط

الإيداع القانوني: 2017MO3765 ردمك: 978-9981-141-68-1

التوضيب الإلكتروني والسحب
مطبعة الرسالة
شارع الحسن الثاني تجزئة فيتا – الرباط
الهاتف : 05 37 79 69 91 / 05 37 29 48 32
imparrissala@gmail.com

2017

المحور السياسي والوحدة الترابية والديمقراطية والحكامة الديمقراطية كل لا يتجزأ وليس عملية آلية

تفطن حزب الاستقلال مبكرا جدا إلى الخطورة البالغة التي اكتستها المؤامرات التي حيكت لتشتيت الوطن وتجزيئه وتحويله إلى جزر صغيرة، لذلك خرج الحزب من رحم الشعب مركزا على رهان الوحدة الوطنية ترابيا وديمغرافيا. وطيلة أكثر من ثمانين سنة مضت إلى الآن لا يزال حزب الاستقلال يضع في مقدمة انشغالاته واهتماماته قضية الوحدة الوطنية التي لا تزال إلى الآن تتعرض إلى الاستهداف من طرف أطماع خارجية ترى في ذلك إضعافا للمغرب وإذلالا لشعبه.

وعلى هذا الأساس لا غرابة في القول بأن قضية الوحدة الوطنية تصدرت أعمال وأداء الحزب، وسيظل الأمر على هذه الحال إلى أن يتحقق الاستقلال الترابي الكامل والحقيقي وإلى أن تضع المؤ امرات والأحقاد أوزارها.

من المهم استحضار المقاربة الفعالة التي اعتمدها حزب الاستقلال في الدفاع عن قضيةالوحدة الترابية في المحافل الدولية وفي الخارج حيث أدى ولا يزال يؤدي مهاما جليلة في هذا الشأن ويقوم بأدوار طلائعية في التنظيمات الحزبية الاقليمية والخارجية والدولية الذي هو عضو فيها، وفي العلاقات الثنائية التي تجمعه بعددكبير من الأحزاب الشقيقة والصديقة من مختلف دول العالم.

إن هذا المحور من محاور الانشغال الفكري للمؤتمر السابع عشر لحزب الاستقلال يتطرق بالعمق اللازم إلى الديمقراطية والحكامة السياسية، وهو انشغال يتقاطع مع انشغالات في محاور أخرى، ولكن المميز في هذا المحور هو الربط ما بين الديمقراطية والحكامة السياسية، وبذلك فإن حزب الاستقلال يؤكد على الربط القوي والمتين ما بين الديمقراطية والحكامة،

لأن الديمقراطية لا يمكن حصرها واقتصارها على العملية الانتخابية الآلية المتمثلة في وضع الورقة في صندوق الاقتراع بل إن الديمقراطية كل لا يمكن أن يتجزأ وهي في حاجة إلى ترشيد وتقويم مستمرين، ومن هنا تأتي أهمية الحكامة السياسية.

وحينما نتحدث عن شؤون الهجرة والمغاربة المقيمين في الخارج فإننا نتطرق إلى أحد أهم القضايا التي تشغل اهتمام المغاربة قاطبة، فالمغرب لم يعد نقطة عبور لهجرة زاحفة من الجنوب إلى الشمال بل تحول إلى محطة استقرار، لذلك أضحى المغرب ملزما بتغيير مقاربته في مجال الهجرة التي يجب أن تعتمد على احترام الحقوق وصيانة كرامة الأشخاص.

إن تحديد التسمية في «المغاربة المقيمين في الخارج» تحمل أكثر من دلالة، فهم ليسوا مهاجرين، بل مواطنين مغاربة لم تفقدهم الهجرة مواطنتهم بل قادتهم إلى الإقامة خارج وطنهم. الأمر يتعلق بأكثر من خمسة ملايين مواطن ومواطنة يقيمون خارج الوطن يسدون للمجتمع خدمات جليلة، ومن حقهم على مجتمعهم أن يحفظ لهم حقوقهم كافة.

هذه كلها قضايا وازنة تطرح إشكاليات جد مستعصية ارتأى أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر السابع عشر لحزب الاستقلال تجميعها في المحور «السياسي والوحدة الترابية والحكامة« وتم تفريعها في لجان».

- **لجنة الوحدة الترابية والديبلوماسية الموازية**
- **لجنة شؤون الهجرة والمغاربة المقيمين فيالخارج.**
- **لجنة الديمقراطية والحكامة السياسية.**

وهو المحور الذي صادقت على تقارير لجانه اللجنة التحضيرية وأحالته على أنظار المؤتمر.

لجنة الوحدة الترابية والديبلوماسية الموازية

مشروع
لجنة الوحدة الترابية والديبلوماسية الموازية

تـمهيد تاريخي:

شكلت قضية استكمال الوحدة الترابية لبلادنا على الدوام أولوية القضايا التي ناضل من أجلها حزب الاستقلال، الذي أدرك زعيمه علال الفاسي، بوعيه المبكر أهمية التصدي للقوى الاستعمارية التي استهدفت تجزئة الوطن العربي في المشرق والمغرب وبلقنة دوله، علما أن المغرب كان يخضع لاستعمار متعدد الجنسيات فرنسا اسبانيا وحماية دولية لطنجة. بعد الطفرة النوعية للثورة الصناعية في البلدان الغربية والحاجة الملحة لتقدم وتطور تلك البلدان أصبح لزاما عليها البحث عن ما تسميه بالمجال الحيوي espace vital فحاولت جاهدة أن تجد لها مخرجا سياسيا لامعا تستغله كغطاء لغزو البلدان والشعوب المستضعفة .ولذلك ابتكرت عنوانا جذابا يسبي القلوب وأطلقت عليه الإسم الشهير « المهمة الحضارية للأمم » حتى تشرع لاستعمارها السافر وتغلفه بمساحيق إنسانية براقة هدفها الترويج لها وتسويقها لدى الرأي العام الغربي المتشبث بحقوق الإنسان والحرية، بهدف إقناعه بمشروعية حروبها لتحرير البلدان المتخلفة من التأخر الثقافي والفكري وإدراجها في مفهوم الحضارة الكونية الجديد الذي سيكفل، حسب زعمها، للبشرية مزيدا من الرفاهية والرقي والازدهار.

لكن وبمقابل هذه الرواية البراقة والمسرحية التي أحبكت بذكاء فائق هدفها بالأساس ذر أعين الرأي العام العالمي بزخرف ومساحيق تجميلية لتلك الحملات الاستعمارية على اعتبار أن الأمم التي تقوم بها نيابة عن باقي العالم إنما تحضر لمجتمعات راقية محررة من كل أنواع الاستلاب والركود والتخلف الثقافي والاقتصادي.

وبالمقابل فلقد حدست تلك الشعوب المستضعفة ومن بينها المغرب بحواسها الفطرية والوطنية والقومية أن هدف تلك الدول العظمى هو الحصول على المجال الحيوي لاقتصادها بغض النظر عما يمكن أن تتكبد البلدان المستهدفة من خسارات إنسانية واقتصادية واجتماعية، وهكذا كان المغرب عرضة لأطماع الدول العظمى منذ القدم وتكالبت عليه في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أطماع قوى الشر فاعتمدت لذلك عدة لقاءات ومؤتمرات كان آخرها مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة1906 الذي قسم المغرب إربا إربا بين القوتين الفرنسية والإسبانية.

لقد تهيأت المقاومة السياسية على شاكلة المقاومة المسلحة منذ القرن التاسع عشر ولكنها لم تتخذ طابعا تنظيميا إلا بعد انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء لسنة 1906 ، إذ كان رد المقاومين فوريا على ذلك المؤتمر حيث التأم سنة 1907 بمدينة السمارة أقطاب القبائل الصحراوية حيث تسلموا ظهائر صاحب جلالة الملك المرحوم مولاي عبد العزيز وتم النداء بالجهاد في مواجهة تلك الاتفاقية المشؤومة، حيث كانت هناك مواجهات مسلحة في أكثر من موقع من مدينة سيدي بوعثمان شمالا مرورا بسوس إلى الصحراء المغربية ولم تتوقف تلك المعارك إلا سنة1934 ، ولقد استمرت المقاومة السياسية بعد ذلك في الجنوب المغربي كمد وجزر بين الحركة الوطنية في الجنوب والشمال فكلما تحالف المستعمر الإسباني والفرنسي إلا ويقابل ذلك تضامنا للشعب المغربي في الشمال والجنوب، حتى أن بعض قادة الجبهتين لعبوا دورا طلائعيا في كلتيهما.

لقد دارت معارك ضارية في هذه الآونة امتد فضاؤها من وادي سيدي بوعثمان مرورا بسوس فالصحراء المغربية أبلى فيها البلاء الحسن مجاهدون أفذاذ.

ومن أبرز تلك المعارك تلك التي دارت رحاها بمنطقة الكليب سنة 1913التي انتصر فيها المغاربة الصحراويون باعتراف الجنرال«جوليي»

في مذكراته حيث شارك في تلك المعركة برتبة كومندون إلى جانب قائدها الفرنسي الكولونيل «موري» حيث أن تلك المعركة كادت تعصف بهيبة فرنسا في غرب إفريقيا كلها لو لا الرد الهجومي العنيف الذي اتخذته هاته الأخيرة بقيامها بهجوم مضاد شرس أتى على الأخضر واليابس وارتكب الجريمة النكراء في تحطيم السمارة ومسجدها، تلك المدينة التي كانت بحق في تلك الآونة مفخرة للمغرب حيث اعتلت كرسي الريادة بين حواضر المملكة في الإشعاع الفكري والثقافي الذي ذاع صيته وتعدى فضاؤه القطر المغربي ليعم شمال إفريقيا بل ووصلت أنواره المشرق العربي.

في نفس الوقت كانت المقاومة المسلحة في الشمال والوسط قد لقنت الاستعمارين الإسباني والفرنسي أقوى الدروس في البطولة والتضحية والفداء.

ودافع زعيم التحرير علال الفاسي عن وحدة المغرب الترابية في دائرة حدوده الحقة، وتجسدت بعض المحطات الأساسية في نضال حزب الاستقلال، في تقديمه وثيقة 11 يناير 1944 للمطالبة بالاستقلال، وفي الانتفاضات الشعبية التي قادها ضد الاستعمار في العديد من المدن وتعرضت قيادته للسجون و المنافي و التنكيل.

وتوجت هذه الحقبة بخطاب فقيد العروبة و الإسلام المغفور له محمد الخامس طيب الله ثراه سنة 1947 الذي طالب فيه بحرية المغرب واستقلاله.

وبتاريخ 20 غشت1953 ، أعلن زعيم التحرير علال الفاسي نداء القاهرة التاريخي ردا على إقدام سلطات الاستعمار الفرنسي على نفي المغفور له جلالة الملك محمد الخامس و دعا فيه الشعب المغربي إلى المقاومة الشعبية إلى غاية عودة الملك الشرعي.

وكان زعيم التحرير وراء تأسيس جيش التحرير المغربي الذي شن العديد من العمليات الفدائية مما أربك الاستعمار وعجل بقبوله الدخول في مفاوضات مع الغرب.

وقد استشعر زعيم التحرير أثناء الإعداد لمفوضات إكس ليبان ، أن التوجه كان منصبا على عدم إدراج كل المناطق المغتصبة ضمن الخريطة الترابية التي سيتم التفاوض بشأنها لذلك لم يشارك في هذه المفاوضات وتحفظ على المسار الذي اتخذته ، لأنه كان حريصا على أن تكون مسألة تحرير التراب المغربي المعترف بوحدته من مؤتمر الجزيرة الخضراء في يونيو1906 ، في جدول أعمال المفاوضات وأن يكون الاستقلال شاملا لمجموع التراب المغربي.

لذلك بادر زعيم التحرير غداة اعتراف السلطات الفرنسية باستقلال ما كان خاضعا لحمايتها في وسط البلاد، إلى توجيه الألوكة التاريخية للمؤتمر التأسيسي للشبيبة الاستقلالية المنعقد في شهر مارس1956 ، بفاس، نبه فيها الشباب و عموم الشعب المغربي إلى أن التحرير لم يشمل في تلك المرحلة سوى جزء من الوطن الذي تبقى مناطق هامة منه ترزح تحت نير الاستعمار ، مما يتطلب من الجميع مواصلة التعبئة لاستكمال تحرير كافة المناطق المحتلة.

إن أبناء المناطق الجنوبية الذين نهلوا من الفكر السياسي في الشمال ولا سيما إبان النهضة العربية الكبرى والتي كانت مدينة تطوان أحد حواضرها المرموقة، حيث كان يتردد عليها نخبة المفكرين المغاربة أمثال الزعيم علال الفاسي وعبد الخالق الطريس بالإضافة إلى المفكر العربي شكيب أرسلان وتلامذته، حيث بدأ العمل السياسي يتبلور بتنظيم من الأحزاب السياسية المتواجدة آنذاك والمتمثلة في حزب الوحدة وحزب الإصلاح .من ينبوع هذا الزخم السياسي تفجرت قريحة رواد الحركة الوطنية في الصحراء المغربية. منذ سنة 1936 فاتخذت أساليب غاية في الذكاء والمسؤولية والنضج السياسي حيث بدأت بشكل تدريجي.

ويمكن القول وبكل صراحة أن تأطير الصحراويين في إطار الفكر المغربي القومي بدأ قبل ظهور وثيقة الاستقلال وأن الرأي العام كان مهيئا بفضل

نضال الصحراويين المغاربة لتقبل أفكار النضال والمقاومة وفق مبادئ وثيقة الاستقلال بشكل مبكر لم يجد معه زعماء الحركة الوطنية الصحراويين المغاربة أي عناء في تأطير المواطنين في فروع حزب الاستقلال في كل من مدن عيون الساقية الحمراء ووادي الذهب والسمارة وطرفاية وطنطان.

وفي هذا الصدد هيأت الحركة الوطنية في الصحراء المغربية بتنظيم محكم جناحيها السياسي والعسكري .فبالنسبة للجناح السياسي قام بتنظيم فروع الحركة الوطنية في حزب الاستقلال في كل من الساقية الحمراء ووادي الذهب والسمارة وطنطان، ففتحت مكاتب في كل هذه المدن لممارسة نشاطها السياسي، حيث تم تأطير المواطنين بكل دقة وأضحت البنية الشعبية بيد المقاومة تتناغم مع ما يجري من كفاح ونضال في باقي أرجاء الوطن، وبالإضافة إلى التنظيم السياسي الشعبي كانت هناك تنظيمات موازية تتمثل في تأطير الشباب والمرأة ونقل الأطفال للدراسة في المناطق المحررة من أرض الوطن وتأسيس فروع مدارس محمد الخامس في مدن الصحراء الرئيسية.

لقد كانت الصحراء طوال هذه الفترة فضاء لملحمة كبرى أججت الوعي السياسي في المدن والأرياف وأضحى الخطاب السياسي موحدا بين جميع سكانها فانتهت القبلية والعنصرية والإقصاء وبات الجميع يتحلى بالمبادئ الخالدة للوحدة المغربية و الثوابت الشرعية.

فكانت هناك تنظيمات محكمة تضاهي في أدبياتها وانضباطها مثيلاتها في شمال المملكة، ويمكننا هنا أن نصرح بأن الوعي السياسي للصحراويين في تلك الآونة كان عاليا مما يفسر سهولة تنظيم المؤتمر الثاني الذي أنجز في الصحراء المغربية بعد مؤتمر لركاب سنة1907 ، فهاهم قادة الحركة الوطنية يحققون أعظم إنجاز في إلتآم المؤتمر الخالد في إمشكاك الذي حضره ما لا يقل عن 5000 مؤتمر سنة 1956رغم أنف الاحتلال ومؤامراته وحيله ومكائده، ورغم محاصرة ذلك المؤتمر من طرف الجيش الإسباني المسمى

«تيرسيو»فإنه أنجز نجاحا لا مثيل له وتمخضت عنه عدة قرارات بالغة الدقة والشجاعة والتحدي كما انتخب المؤتمرون وفدا يمثل جميع سكان الصحراء المغربية.

ولقد تمخض عن هذا المؤتمر الخالد القرارات الجريئة والشجاعة التالية:

- يجب أن يرفرف العلم المغربي فوق الصحراء بأكملها.
- يجب أن لا تدفع الضرائب للسلطات الاستعمارية إلا بأمر من السلطان.
- يجب محاربة السياسة الاستعمارية التي تستهدف تقسيم المغرب.
- يجب مواصلة النضال ضد الإسبان حتى تحقيق الاستقلال.
- يجب إرسال بعثة إلى الرباط للاعتراف بالملك محمد الخامس بوصفه السلطة الوحيدة المعترف بها من قبل سكان الساقية الحمراء ووادي الذهب.

أي تعبير أجمل من هذا التعبير عن الوحدة والتشبث بها، أي شرعية أقوى من هاته التي عبر عنها سكان الصحراء المغربية في تمسكهم القوي بالبيعة وعدم الاعتراف بأي سلطة سوى تلك التي تأتي من لدن المغفور له صاحب الجلالة الملك محمد الخامس طيب الله ثراه باعتباره صاحب السلطة الشرعية.

لقد قرر أبناء الصحراء المغربية مصيرهم لفائدة الوطن المغربي بواسطة طليعة كفاح حزب الاستقلال قبل استصدار قرار الأمم المتحدة لسنة1960 المعروف بقرار1514.

إن هاته المحطات الخالدة التي تعتبر أقوى استشارة تلقائية وعفوية وإرادية لفائدة الانتماء للوطن المغربي عبر هذه التظاهرات التي تكرس بحق مبادئ قانون الإنسان الدولي الذي اعترف بوحدة الفييتنام وألمانيا وغيرها من الدول التي كانت مقسمة إلى حد قريب، فلماذا يواجه حق

المغرب المشروع في الوحدة ويكرس ويدعم حق هؤلاء فيها وكأننا أمام الكيل بمكيالين حتى في ميدان القانون الدولي العام الإنساني.

إن هذا الأخير عليه أن يعكس إرادة الشعوب تلك التي عبر عنها الصحراويون المغاربة إبان فترة المقاومة الحقيقية بقيادة حزب الاستقلال ضد الاستعمار وهي التي توضح بحق إرادة المواطنين في الجنوب المغربي في الوحدة الرائعة والمشهد الفريد لذلك النضال حيث قدم الوفد الممثل للسكان فروض البيعة للسدة العالية بالله بتاريخ 27 رمضان من سنة1956 بمدينة امحاميد الغزلان.

لقد استفز هذا المؤتمر حفيظة الاستعمار الإسباني وبدل تفهم واحترام مقاصد الحركة الوطنية أضحى يطاردها في كل مكان بيد أن المقاومة المسلحة فرضت عليه إيقاعها في معارك ضارية في مواقع العركوب والرغيوة والسمارة والصدرة والذراع وبوجدور والروضة ووادي الصفا والحكونية والدشيرة وغيرها من المعارك الظافرة التي كبدته بها أفدح الخسائر وألحقت به أفدح الأذى والضرر وعلى إثر هذه العمليات المؤلمة والموجعة اضطر المستعمر الإسباني إلى الانسحاب من مدينة السمارة ووسط الصحراء المغربية والاقتصار على التواجد في بعض النقاط على السواحل الأطلسية ومن جديد تستغيث إسبانيا بحليفتها فرنسا بهدف القضاء على تلك المقاومة التي باتت تهدد الاستعمارين الإسباني والفرنسي بالمنطقة، وبالفعل تم إبرام اتفاقية بين الطرفين سميت بمعاهدة«إكوفيون»، التي تذكرنا باتفاقية بئر ام اكرين المشؤومة.

لقد استخدمت في هذه العملية كل وسائل الدمار جوية وأرضية فتسببت في أضرار بالغة الخطورة لسكان الصحراء المغربية العزل مما اضطر غالبيتهم تحت وابل نيران الطيران الفرنسي والإسباني إلى اللجوء إلى المناطق المحررة شمال وادي درعة في ظروف مأساوية يعجز اللسان عن وصف بشاعتها ومأساتاها.

وفي نفس الوقت كانت وسائل الإعلام في مدريد وباريس تغطي تلك المجازر أمام رأيها العام بأسلوب جذاب يتناغم مع أطروحتهم المعتمدة في التهدئة والمهمة الحضارية للأمم

«LA PACIFICATION ET LA MISSION CIVILISARTICE DES NATIONS.»

لكن أولئك المجاهدين استمروا في المسيرة عبر تقديمهم للولاء من جديد في الرباط سنة 1958 كما شاركوا في مؤتمرهم الثالث تحت الرئاسة الفعلية لسمو الأمير مولاي الحسن عندما كان وليا للعهد بالمكان المعروف ببوخشيبية حيث انتخبت لجنتان سياسية وعسكرية لإدارة المقاومة في وجه الاستعمارين الإسباني والفرنسي، لقد استمرت المعركة على أكثر من واجهة فكان نجاح الوفد المغربي أمام الأمم المتحدة سنة1966 ، ولقد لعبت جبهة تحرير الساقية الحمراء وواد الذهب دورا رياديا في هذه الفترة وخاب أمل إسبانيا في الوفد الذي تبنته حيث تم طرده من اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

قضية استعادة الأقاليم الجنوبية:

إذا كان المغرب الدولة الوحيدة في العالم التي تعرضت لاستعمار متعدد الجنسيات و على مراحل، فإن تصفية الاستعمار من الجزء الأكبر من وطننا تمت بدورها على مراحل، حيث تم إعلان استقلال الوسط و الشمال في أبريل 1956 و تحررت طنجة من نظام الحماية الدولية في 1956 و استعاد المغرب طرفاية في 1958 و سيدي إيفني، علما أنها كانت تخضع لنفس النظام القانوني للصحراء لسنة 1969 المغربية.

واستعاد المغرب الساقية الحمراء في سنة 1975 ووادي الذهب في غشت1979، عقب سنوات طويلة من التحركات الدبلوماسية انطلقت بعد الاستقلال مباشرة بإثارة السلطات المغربية مسالة تصفية الاستعمار،

مع الحكومات الاسبانية المتعاقبة وفي الأمم المتحدة على مستوى لجنة الوصاية و لجنة تصفية الاستعمار.

وكان حزب الاستقلال فاعلا في هذه التحركات بنضاله المتواصل من أجل استكمال الوحدة الترابية، التي كانت دائما في صلب القضايا التي يطرحها على الصعيدين الداخلي والخارجي ، حيث أنشأ زعيم التحرير علال الفاسي مجلة«صحراء المغرب» التي كانت منبرا متميزا للتعريف بقضية الصحراء و بعدالة مطالب المغرب لاستعادتها من الاحتلال الاسباني، كما قام زعيم التحرير شخصيا بمساع لدى المسئولين الإسبان للتعجيل بتصفية الاستعمار وأصدرت الشبيبة الاستقلالية في 11 يناير 1971 عريضة طالبت فيها بتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب.

وقد تجاوبت الأمم المتحدة منذ ستينات القرن الماضي مع المطالب المغربية، و أصدرت اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار في 16 أكتوبر قرارا عبرت فيه عن أسفها للتأخير الذي تمارسه اسبانيا في 1964 تطبيق القرار 1514.

و صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة 1965 على توصية حثت فيها بإلحاح الحكومة الإسبانية، أن تتخذ على الفور الإجراءات اللازمة لتحرير الصحراء الإسبانية وإيفني من السيطرة الاستعمارية.

إلا أن إسبانيا ظلت تماطل في التجاوب مع القرارات الأممية وكثفت في بداية السبعينات من مناوراتها الهادفة إلى عرقلة جهود المغرب لاستعادة صحرائه، وعبرت علانية عن رغبتها في تأسيس كيان انفصالي في المنطقة يخدم مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية.

وإزاء هذا الموقف الاستعماري، وجه زعيم التحرير علال الفاسي رحمه الله في 7 ماي 1974 من الكويت نداء إلى المسؤولين العرب ينبههم فيه إلى مسؤولياتهم للدفاع عن مغربية وعروبة الصحراء وعرف ذلك النداء بنداء

الكويت تيمنا بنداء القاهرة التاريخي الذي حرك الثورة المسلحة ضد فرنسا عندما قامت بنفي المغفور له محمد الخامس.

لقد كان المغرب يطالب بجلاء إسبانيا عن الصحراء و عودتها إلى سيادته ولم يكن تقرير المصير الذي وافق المغرب عليه في الأمم المتحدة، يعني في القانون الدولي تفتيت وحدة الدول وبلقنتها وإضفاء الشرعية على الكيانات الانفصالية.

وقد جاء في الفقرة السادسة من القرار الأممي 1514 الذي يعد المرجع في ممارسة حق تقرير المصير أن كل محاولة ترمي إلى المس جزئيا أو كليا بالوحدة الوطنية أو السيادة الترابية لبلد ما هي متناقضة مع أهداف ميثاق الأمم المتحدة.

وأكدت الدول الإفريقية هذا المبدأ في قرار خاص صادقت عليه في مؤتمر الوحدة الإفريقية سنة 1964، وجاء فيه أن الأجزاء الترابية المقتطعة من قبل الدول الأجنبية أو التي تحولت إلى قواعد مستقلة لصالح هذه الدول، يجب أن تعود إلى البلد الذي حاز استقلاله وقد انطبع هذا الوضع على التراب المغربي الذي جزأه الاستعمار وتم استرجاع أجزاء منه و لا تزال أطراف وثغور أخرى من أرضنا مغتصبة مثل سبتة ومليلية و الجزر المتوسطية.

وإزاء رفض إسبانيا تطبيق القرارات الأممية و تماديها في حبك المؤامرات للمس بوحدة المغرب الترابية، عرض المغرب الأمر مجددا على أنظار الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أصدرت في 15 دجنبر 1974 قرارا طلبت فيه من محكمة العدل الدولية إصدار رأي استشاري بشأن النزاع المغربي الإسباني حول الصحراء.

وقد أصدرت محكمة لاهاي في 16 أكتوبر 1975 رأيها الذي أكدت فيه أن الصحراء لم تكن أرضا خلاء، عند احتلالها من طرف إسبانيا ، كما أكدت وجود روابط قانونية وولاء وبيعة، من قبل الصحراء و سلاطين المغرب.

وسبق لمحكمة لاهاي أن أصدرت حكما عارضا أعلنت فيه أن هناك نزاعا بين المغرب وإسبانيا بشأن الصحراء وخولت للمغرب الحق في تعيين قاض يمثله لديها وكان هذا الحكم العارض فشلا لإسبانيا التي ادعت أن الأمر لا يهم المغرب وأن الصحراء لا تعني إلا الطرفين هما اسبانيا وسكان الصحراء.

وبصدور رأي محكمة العدل الدولية ، استخلص المغرب الخلاصات الضرورية للتعامل مع المعطى الجديد فقرر المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله تراه ، تنظيم المسيرة الخضراء المظفرة في 6 نونبر1975 ، بمشاركة 350 ألف مواطن و مواطنة، لتحطيم الحدود الوهمية التي وضعها الاستعمار بين المغرب وأقاليمه الجنوبية ووضع حد للوجود الاستعماري في هذه الأقاليم حيث شاركت جبهة التحرير والوحدة بشكل فعال فيها كما كان لالتحاق قادة الاتحاد الوطني الصحراوي بأرض الوطن أثر بالغ في تعزيز الموقف المغربي.

لاحظنا من خلال المقاربات التاريخية كيف تعامل المغرب مع وحدته الوطنية، لقد كانت تلك المسيرة أفضل ملحمة مستمرة منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى الآن، مسجلة بحق فصلا عظيما في تدبير وحدة الشعوب عبر أروع الوسائل السلمية، فأفرزت ديناميكية سياسية على المستوى العالمي عكست مدى إصرار المغرب في تكريس وحدته الوطنية فهي من جهة أعطت مدلولا سياسيا وقانونيا لتنفيذ القرار الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الذي اعترف بروابط البيعة بين سكان الصحراء والعرش العلوي، وثانيا فرض إيقاع المغرب في المحافل الدولية التي تحترم القانون الدولي الإنساني كالأمم المتحدة.

وبعد المسيرة الخضراء، دخل المغرب وإسبانيا في مفاوضات طبقا لقراري مجلس الأمن 377 و380، و أسفرت هذه المفاوضات عن توقيع معاهدة مدريد في 14 نونبر1975، التي تم اعتمادها بتوصية الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3458 في 10 دجنبر1975 .

وعبر سكان الصحراء، من خلال تصويت الجماعة الصحراوية في26 فبراير1976، عن تشبثهم بمغربية الأقاليم الجنوبية و بذلك تمت تصفية الاستعمار الإسباني في الصحراء، في إطار احترام الشرعية الدولية.

وكان استرجاع الصحراء حلقة مهمة في ملف استكمال وحدتنا الترابية، أثبتت فيها بلادنا بقيادة جلالة الملك و تعبئة الشعب المغربي قدرتها على تكسير مؤامرات خصوم وحدتنا الترابية والتصدي لمخططاتهم الهادفة إلى تفتيت وحدة التراب المغربي.

وكان من المفروض أن يظل مسلسل تصفية الاستعمار في الصحراء في حجمه الطبيعي بجلاء اسبانيا و عودة الأرض إلى حظيرة الوطن، غير أن الجزائر دخلت بقوة على الخط لمعاكسة حق المغرب في استكمال وحدته الترابية.

وكانت الجزائر قد انطلقت في هذه المعاكسة، قبل استعادة المغرب صحرائه و مارست الحكومة الجزائرية ضغوطا اقتصادية و دبلوماسية مكثفة على اسبانيا لحملها على عدم التفاوض مع المغرب، كما تميز موقف الجزائر في محكمة العدل الدولية بلاهاي بالتطابق التام مع وجهة النظر الاستعمارية التي كان يدافع عنها ممثلو الحكومة الإسبانية.

وقد تصدى حزب الاستقلال لسياسة الهيمنة الجزائرية وفضح مراميها التي تستهدف ضرب وحدة المغرب الترابية.

وكان التدخل الجزائري ضد المغرب متعدد الأبعاد ويعتمد على مخططات عسكرية و دبلوماسية و اقتصادية.

وتجلت تطبيقات ذلك التدخل في إقدام المخابرات الجزائرية في سنة 1975على تبني البوليساريو وإيوائه في منطقة الحمادة بتيندوف لجعله أداة في عدوانها على المغرب، ثم إقدام المخابرات الجزائرية على ترحيل الصحراويين قسرا إلى مخيمات تندوف لتحويلهم إلى أصل تجاري يغتني

به البوليساريو في استحواذه على المساعدات التي يحصل عليها من المنظمات الإنسانية.

وقد اختبرت الجزائر في تدخلها لضرب وحدة المغرب الترابية الخيار العسكري واقتحم جيشها النظامي الصحراء ووقعت معارك مباشرة مع القوات المسلحة الملكية في أمغالا1 و2في سنة1976، وأسر الجيش المغربي عددا كبيرا من الضباط و الجنود الجزائريين الذي أطلق سراح آخر دفعة منهم في.1987

وتسترت الجزائر لاحقا في حربها ضد المغرب وراء صنيعها البولساريو، التي أمدها بالدعم العسكري والمادي والدبلوماسي، لتكون أداة النزاع المفتعل و التوتر في المنطقة كما كانت الجزائر وراء الإعلان عن الجمهورية الصحراوية الوهمية، وسعت بالمال إلى جلب الاعتراف بها من بعض الدول في إفريقيا و أمريكا اللاتينية ، في خضم الحرب الباردة، قبل أن تتلاشى تلك الاعترافات لاحقا و يتعرض المشروع الانفصالي للتآكل على الصعيد الدبلوماسي.

وعلى المستوى العسكري، حولت الجزائر مقاتلي البوليساريو إلى وقود في حرب خاسرة ضد المغرب، الذي تمكن على مر السنين من صد كل الاعتداءات القادمة من تندوف و بسط الأمن والسكينة في مجموع ربوع أقاليمه الجنوبية، بفضل يقظة و بسالة قواته المسلحة الملكية.

وفي سياق النزاع المغربي الجزائري، عرفت قضية الصحراء صراعا محتدما بين البلدين في المنتديات الدولية، انتصر فيه المغرب دائما لإرادة السلم و الاستقرار في المنطقة، بينما كشفت الجزائر عن نزعتها الهيمنية بذريعة الدفاع عن مبدأ حق تقرير المصير.

ومنذ افتعال النزاع جرت العديد من المبادرات ، على المستوى الإفريقي والأممي، لإيجاد تسوية للنزاع، غير أن كل المساعي اصطدمت بعناد موقف

السلطات الجزائرية التي رفضت كل مشاريع الحلول و لا تزال تناور لإدامة النزاع المفتعل.

ولفضح هذا السلوك الجزائري المستمر منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي، تقدم المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني في قمة نيروبي لمنظمة الوحدة الإفريقية ، في يونيو1981 ، باقتراح تنظيم استفتاء لسكان الأقاليم الجنوبية، وأنشأت القمة التي رحبت بالمبادرة المغربية، لجنة المتابعة السباعية التي توصلت في اجتماعاتها إلى ضبط تفاصيل خطة الاستفتاء.

وقد أحبطت الجزائر عمل اللجنة الإفريقية الخاصة المكلفة بتنظيم الاستفتاء، بدفعها الأمين الإداري لمنظمة الوحدة الإفريقية آنذاك آدم كودجو إلى إقحام البوليساريو، في حظيرة المنظمة ، ضدا على ميثاقها وعلى الشرعية الدولية.

لقد انحازت منظمة الوحدة الإفريقية منذ الوهلة الأولى إلى الموقف الجزائري وحرمت نفسها من موقف الوسيط المحايد الذي كان سيضفي عليها مزيدا من الوقار والمصداقية والاحترام.

لقد أصيبت منظمة الوحدة الإفريقية التي رأت النور في مدينة الدار البيضاء بزلزال عنيف حينما غادرها المغرب احتجاجا على الانتهاكات الواضحة والصريحة لميثاقها جراء الضغط الجزائري حينما أقحم فيها كيان غريب لا يتوفر على أبسط مقومات الأمة التي تتمثل في ثلاث :الأرض والشعب والسيادة.

فكانت بذلك أول انتكاسة لمنظمة الوحدة الإفريقية التي خيبت آمال شعوبها في الاستقرار والسلام والتعاون المثمر والتعايش السلمي بين أعضاءها.

و إزاء هذا السطو القانوني، انسحب المغرب من المنظمة في 12 نونبر

1984مؤكدا عدم شرعية أي قرار صادر عنها، بعدما أصبحت طرفا وحكما في نفس الوقت في قضية الصحراء.

أضحت إذن الطريق إلى حل الملف أمام المنظومة الإفريقية موصدا مما حذا بالمغرب إلى الاستمرار في معالجته أمام المنتظم الدولي عبر الأمم المتحدة واثقا من حقوقه مرتكزا على الشرعية التاريخية والقانون الدولي لأن هذا القانون يرتكز بالأساس على المعاهدات والمواثيق الدولية التي كان المغرب من جملة الدول الأوائل التي ساهمت في صياغتها وترجمتها على أرض الواقع، فالمغرب كان من الدول الأوائل التي اعترفت بالولايات المتحدة وكان حاضرا في بناء العلاقات الدولية منذ عهد الأدارسة إلى الآن.

ولذلك حينما يتعامل المغرب مع المنتظم الدولي ولا سيما الأمم المتحدة فإن هذه الأخيرة تعترف للمغرب بدوره الريادي في إرساء السلم العالمي ومساهمته في تكريس القانون الدولي الإنساني عبر التاريخ، ولذلك فإن صوت المغرب في الأمم المتحدة مسموع وله ثقله ومصداقيته، وعليه فإن الأمم المتحدة سواء أمام الجمعية العامة أو مجلس الأمن استمعت منذ الخمسينات إلى موقف المغرب من وحدته الوطنية يكل تقدير واحترام.

وبانتقال الملف إلى الأمم المتحدة ، قام الأمين العام للأمم المتحدة بعد مساع لتسوية النزاع المفتعل تعرضت للتقويض من الحكام الجزائريين وعملائهم في البوليساريو.

فقد تقدم الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة في 11 غشت1988، بمخطط السلام لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الذي رحبت به بلادنا وحرصت على تطبيقه بما يؤدي إلى تنظيم استفتاء نزيه و موضوعي يشمل جميع الصحراويين.

وبعد دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في 6 شتنبر1991، تبين أن البوليزاريو، بتوجيهات من الجزائر يعتزم تقويض المخطط الأممي

للاستفتاء، بسعيه إلى حصر قوائم الاستفتاء في الإحصاء الاستعماري للسكان الذي نظمته اسبانيا في1974 ، في الصحراء و تعمدت فيه إقصاء آلاف الصحراويين الذين كانوا مقيمين بالإقليم والذين انتقلوا من المنطقة إلى الجزء المحرر من الوطن، تجنبا لبطش السلطات الاستعمارية أو لاعتبارات عائلية و اقتصادية.

وأكد المغرب أن ذلك الإحصاء لا يمكن أن يكون المرجع الوحيد لتثبيت هوية المؤهلين للمشاركة في الاستفتاء .وأقرت الأمم المتحدة مشروعية الموقف الغربي، بأن أعلن أمينها العام في 19 دجنبر1991، في تقريره المقدم لمجلس الأمن أنه ليس من الإنصاف حرمان آلاف الصحراويين الذين هجروا قسرا من الإقليم بهدف اعتماد الإحصاء الإسباني المليء بالثغرات و النواقص وإقصاءهم ومنعهم من حقهم المشروع في المشاركة في الاستفتاء.

ورغم تقدم الأمم المتحدة في 28 ماي1993 ، بحل توفيقي بشأن تفسير وتطبيق معايير تحديد هوية الأشخاص المؤهلين للمشاركة في الاستفتاء، ظل الانفصاليون على نهجهم في إفشال عملية تحديد الهوية التي انطلقت في 28 غشت1994، من أجل تقويض مخطط الاستفتاء برمته.

وكشف الانفصاليون من تلاعباتهم الهادفة إلى عرقلة تطبيق مخطط التسوية، التي واجهها سكان الأقاليم الجنوبية بالاستنكار، ومن ذلك تصريح شيوخ القبائل الصحراوية المكلفين بتحديد الهوية المرفوع إلى الأمين العام للأمم المتحدة في فبراير1998، الذين أدانوا فيه مناورات البوليساريو، الهادفة إلى إقصاء الآلاف من أبناء الأقاليم الجنوبية من حق المشاركة في الاستفتاء.

وأكد حزب الاستقلال في العديد من المناسبات تمسكه بالتطبيق السليم لمخطط التسوية وفي مقدمته ضمان مشاركة جميع الصحراويين في

الاستفتاء ورفضه لأي تحريف يطال المخطط، لحرمان أبناء الصحراء من المشاركة في العملية الاستفتائية.

ووقفت الأمم المتحدة على مناورات البوليزاريو والواقفين وراءه لعرقلة تطبيق خطة الاستفتاء، وأشار الأمين العام الأممي في تقريره الصادر في فبراير 2000 إلى أنه لم يكن خلال هذه الفترة ممكنا تنفيذ أي من البنود الرئيسية لخطة الأمم المتحدة للتسوية تنفيذا كاملا باستثناء مراقبة وقف إطلاق النار.

واستخلص مجلس الأمن النتائج في القرار رقم 1309 الصادر في25 يوليو2000 ، في نفس المنحى، بنصه الصريح على أهمية اللجوء إلى الحل السياسي، بوصفه أحد الخيارات التي تلقى موافقة الأطراف و تتجاوز المشاكل التي اعترضت عملية الاستفتاء.

وتطبيقا لهذه المواقف الأممية، أجرى المبعوث الشخصي الأسبق للأمين العام للأمم المتحدة السيد جيمس بيكر سنة2000 ، سلسلة مشاورات دعا فيها الأطراف المعنية بالنزاع المفتعل إلى التخلي عن الفكرة التي تقول أن الفائز يغنم كل شيء إلى البحث عن الحلول السياسية الممكنة التي يمنح لكل طرف منها جزءا، لكن ليس كل ما يريده، مما يمكن الطرف الآخر من القيام بالشيء نفسه .

وفي ضوء هذه الرؤية، تقدمت الأمم المتحدة، من خلال السيد جيمس بيكر في يونيو 2001 بحل سياسي، تمثل في مشروع الاتفاق الإطار .و أشار الأمين العام و مبعوثه الشخصي إلى أن هذا المشروع يوفر ما يمكن أن يكون آخر فرصة متاحة، خلال السنوات المقبلة، من خلال دعوة كافة الأطراف المعنية إلى"انتهاز هذه الفرصة لأنها تخدم مصالح ساكنة الصحراء وكذلك مصالح بلدان المنطقة."

وتبنى مجلس الأمن في قراره 1359 بتاريخ 29 يونيو2001، هذه التوصية

و"شجع بالتالي الأطراف على بحث مشروع الاتفاق الإطار و على التفاوض بشأن كافة التعديلات التي تود بشكل صريح أن يتضمنها هذا المقترح وكذا على بحث كل مقترح آخر للتسوية السياسية قد تتقدم به الأطراف من أجل التوصل إلى اتفاق مقبول من قبل الجميع."

وقد وافق المغرب على التفاوض على أساس مشروع الاتفاق الإطار للوصول إلى التسوية النهائية للنزاع المفتعل.

وأكدنا في حزب الاستقلال تأييدنا لأي حل لا يمس بوحدة المغرب الترابية و سيادته الوطنية على الأقاليم الجنوبية.

واختارت الجزائر والبوليساريو مرة أخرى تقويض الجهود الأممية للحل ورفض التفاوض الذي اقترحه الأمين العام ومجلس الأمن.

وكشفت الجزائر مجددا عن أطماعها التوسعية في المنطقة، عبر الرسالة التي تقدم بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يوم 2 نونبر 2001 إلى السيد جيمس بيكر في هيوستون، باقتراح لتقسيم الصحراء، و أبرزت بهذا الاقتراح أن الدفاع عن مبدأ حق تقرير المصير هو مجرد ذريعة لمواصلة سياستها المعادية للمغرب ولمصالحه العليا.وقد ندد حزبنا بهذا الاقتراح، مؤكدا أنه يندرج في صلب السياسة الجزائرية التي تريد عرقلة أي حل جدي للنزاع المفتعل، والتمادي في إدامة هذا النزاع طمعا في إضعاف المغرب.

و تصدى المغرب بقيادة جلالة الملك و في إطار تعبئة وطنية متجددة لهذا الاقتراح الجزائري، وأعلن جلالة الملك محمد السادس في خطاب تاريخي بمدينة العيون في 6 مارس2002 ، رفض المغرب القاطع لكل مشروع يستهدف المس بوحدتنا الترابية و بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية و يهدد السلم و الاستقرار بمنطقة المغرب الكبير.

و أعلن جلالته باسمه و باسم جميع المواطنين أن المغرب لن يتنازل عن شبر واحد من تراب صحرائه غير القابل للتصرف أو التقسيم.

وسجلت المساعي الأممية للبحث عن حل انحرافا في مهمة جيمس بيكر الذي اقترح في يناير 2003 و بدون مشاورات مسبقة مشروعه المتعلق بمخطط السلام الذي حاول فيه العودة إل مقاربة الاستفتاء المتجاوزة.

ورفض المغرب التعامل مع هذا المشروع الذي يسعى إلى المس بوحدته الترابية و تفتيتها لأنه كان مطلوبا منه الاستسلام و إتاحة الفرصة لانبثاق المشروع الانفصالي في أقاليمه الجنوبية.

وجدد حزبنا رفضه لكل مشروع يمس بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية.

وتجاوزت الأمم المتحدة في سنة 2004 مشروع بيكر الثاني و دفنت مقاربة مخطط التسوية للاستفتاء، بمصادقة مجلس الأمن في 29 أبريل 2004على القرار 1541 الذي جدد فيه تأكيد دعمه القوي لجهود الأمين العام و المبعوث الشخصي، من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع حول الصحراء، مقبول من قبل كل الأطراف التي دعاها إلى التعاون بشكل مشترك مع دول المنطقة، من أجل إنجاح هذه الجهود.

و في الوقت الذي تمادى خصوم وحدتنا الترابية في محاولة إعادة الروح لمخطط بيكر الثاني، اقتنع مجلس الأمن في قراراته اللاحقة بأهمية تجاوز المقاربات السابقة، و البحث عن حل سياسي متفاوض عليه و نهائي للنزاع المفتعل.

وأكدت الأمم المتحدة مجددا هذا الهدف، في الرسالة التي وجهها الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن في 11 يونيو 2004 والتي كلف فيها مبعوثه الشخصي، بمهمة " مواصلة العمل مع الأطراف ومع بلدان الجوار، من أجل البحث عن حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الجميع." وكان حزب الاستقلال سباقا إلى طرح مقاربة الجهوية الموسعة منذ سنة 2004 عبر اللجنة السياسية المنبثقة عن اللجنة المركزية كطريقة

لإيجاد حل للنزاع المفتعل، بتفويض عدد من الاختصاصات المركزية إلى الجهة وتمكين سكان الأقاليم الجنوبية، من تدبير شؤونهم، في إطار احترام وحدة المغرب الترابية وسيادته الوطنية غير القابلة للمساومة. وتأكيد لإرادتها في إيجاد الحل السياسي التفاوضي، انخرطت بلادنا بتوجيهات من جلالة الملك في استشارات وطنية لبلورة الحل المقترح، وشملت هذه المشاورات الأحزاب السياسية والمجلس الاستشاري الملكي للشؤون الصحراوية الذي أعيد تفعيله في 25 مارس 2006 وأعيان القبائل الصحراوية.

وقد بلور حزب الاستقلال رفقة الاتحاد الاشتراكي وحزب التقدم والاشتراكية تصورا للحل السياسي، تم تقديمه في إطار مذكرة للكتلة الديمقراطية إلى الديوان الملكي، ونص ذلك التصور على تفويض مجموعة من الاختصاصات إلى الأقاليم الجنوبية وعلى قيام مؤسسات جهوية تنهض بتدبير السكان لشؤونهم في إطار وحدة المغرب الترابية. و أسفرت المشاورات الوطنية التي شهدتها بلادنا عن بلورة المبادرة المغربية رسميا إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 11 أبريل.2007

وقد نوه حزب الاستقلال بمبادرة التفاوض حول إحداث نظام الحكم الذاتي، في جهة الصحراء، مؤكدا رفضه أي حل سياسي لا يحترم وحدة المغرب الترابية وسيادته الوطنية.

ومزجت المبادرة المغربية بين اللغة القانونية واللغة السياسية وطرحت نفسها بديلا نهائيا وواقعيا لتجارب و مقاربات الماضي، الذي أثبت استحالة تطبيق خطة الاستفتاء وفشل المحاولات الأخرى التي قام بها مبعوث الأمين العام و آخرها الخطة الثانية لجيمس بيكر.

وأعلن المغرب أن مبادرته جاءت تلبية لدعوة الأمم المتحدة، و أنها تندرج في إطار بناء مجتمع ديمقراطي حداثي، يرتكز على مقومات دولة الحق

والقانون و الحريات الفردية والجماعية والتنمية الاقتصادية و الاجتماعية وهي مبادرة واعدة بانبثاق مستقبل أفضل لسكان الجهة .وكفل المغرب، من خلال المبادرة لكافة الصحراويين سواء في الداخل أو في الخارج مكانتهم اللائقة و دورهم في مختلف هيئات الجهة ومؤسساتها، بعيدا عن أي تمييز أو إقصاء، على أساس أن يتولى سكان الصحراء وبشكل ديمقراطي، تدبير شؤونهم بأنفسهم من خلال هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية، تتمتع باختصاصات حصرية، كما ستوفر لهم الموارد المالية الضرورية لتنمية الجهة في كافة المجالات والإسهام الفعال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية للمملكة.

وتأكيدا لانسياق المبادرة في إطار تطبيق مبدأ حق تقرير المصير، أكد المغرب في مبادرته أن نظام الحكم الذاتي المنبثق من المفاوضات، سيخضع لاستشارة استفتائية للسكان، طبقا لمبدأ تقرير المصير و لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

وأكدت المادة 27 من المبادرة أن نظام الحكم الذاتي للجهة يكون موضوع تفاوض ويطرح على السكان المعنيين بموجب استفتاء حر، ضمن استشارة ديمقراطية .ويعد هذا الاستفتاء، طبقا للشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة و مجلس الأمن، بمثابة ممارسة حرة من لدن هؤلاء السكان لحقهم في تقرير المصير.

ويمارس سكان الجهة، في إطار الحكم الذاتي وداخل الحدود الترابية للجهة ومن خلال هيئات تنفيذية وتشريعية وقضائية، ووفق المبادئ والقواعد الديمقراطية، عدة اختصاصات ولا سيما في ميادين الإدارة المحلية والشرطة المحلية ومحاكم الجهة والتنمية الاقتصادية والتخطيط الجهوي وتشجيع الاستشارات والتجارة والصناعة والسياحة والفلاحة. كما يمارس السكان الاختصاصات المتعلقة بميزانية الجهة ونظامها الجبائي والماء والمنشآت المائية والكهرباء والأشغال العمومية والنقل

والسكن والتربية والصحة والتشغيل والرياضة والضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية والتنمية الثقافية.

ويحتفظ المغرب بموجب المبادرة، حصريا برموز السيادة لا سيما العلم والنشيد الوطني والعملة والمقومات المرتبطة بالاختصاصات الدستورية والدينية للملك، بصفته أمير المؤمنين والضمان لحرية ممارسة الشعائر الدينية والحريات الفردية والجماعية، ثم الأمن الوطني والدفاع الخارجي والوحدة الترابية والعلاقات الخارجية والنظام القضائي للملكة.

وقد لقيت المبادرة المغربية دعما دوليا وإقليميا وخاصة دعم الأطراف الفاعلة دوليا وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإسبانيا.

وحرص مجلس الأمن في قراره 1745 الصادر في 30 أبريل2007 ، على الإشادة بجهود المغرب التي وصفها بالمصداقية و ذات الجدية من أجل المضي قدما نحو التسوية.

وتأكيدا لهذا التوجه، عزز مجلس الأمن قراره بالدعوة إلى ضرورة أن تأخذ المفاوضات بعين الاعتبار التطورات الحاصلة على مدار الشهور الأخيرة، المتمثلة في المبادرة المغربية للحكم الذاتي، التي تم طرحها بعد مسار من الإعداد الجدي و مشاورات موسعة و معمقة، محليا ووطنيا ودوليا، وبتصور شمولي قدمت فيه بلادنا تنازلات كبيرة، لإنجاز مصالحة تاريخية كبرى، لا تتوخى الاقتصار على مصالح أبناء الوطن من الصحراء فحسب، بل تتجاوزه إلى بلورة منظور استراتيجي جديد للمنطقة بأكملها.

وبالقرار 1754 وضع المنتظم الدولي قطيعة مع القرارت السابقة ودفن مقترحات الحلول السابقة التي أكدت التجربة عدم جدواها واستحالة تطبيقها.

وفي إطار تنفيذ مقتضيات قرارات مجلس الأمن، شاركت بلادنا في تسع جولات من مفاوضات مانهاست منذ 2007 إلى ألان كان آخرها توصية

2012- 2044 أشاد فيها مجلس الأمن بالمبادرة المغربية، لكن انفصاليو البوليساريو بدعم من السلطات الجزائرية أكدوا على الدوام عدم رغبتهم في الانخراط في المساعي الأممية لإيجاد الحل السياسي الواقعي للنزاع المفتعل، بينما برهنت بلادنا مجددا عن إرادتها و استعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة لإيجاد الحل السياسي المرتكز على مبادرة الحكم الذاتي.

وخلال الجولات التسعة من المفاوضات، دعت بلادنا الأشقاء في الجزائر إلى تحمل مسؤولياتهم في تيسير الحل منبهة إلى أهمية تظافر جهود جميع دول المنطقة لاستتباب الأمن و محاربة ظاهرة الإرهاب.

إن المغرب ينتظر من أشقائه في الجزائر أن يرتقوا إلى مستوى الحدث وأن تمنح الأولوية لمستقبل المغرب الكبير وتطلعات شعوبه إلى الوحدة والتضامن والتآزر، مذكرا بأنه قدم تضحيات جسام وتحلى بمستوى عال من المرونة و الانفتاح و دعا الأطراف الأخرى إلى التحلي بنفس الإرادة و أن تحدوها نفس الرغبة في الوصول إلى حل لا غالب فيه ولا مغلوب.

وحذرت بلادنا من خطورة ظاهرة الإرهاب على المنطقة المغاربية، في ظل استمرار النزاع المفتعل، باعتبار أن منطقة الساحل الممتدة من المحيط الأطلسي إلى شرق إفريقيا، بدأت تتحول إلى مرتع للإرهاب العالمي وملجأ لعصابات الإجرام والتهريب، بعدما استغلت الجماعات الإرهابية تمزق الصف المغاربي، لتتسلل إلى المنطقة وتستقر فيها وتنطلق منها لضرب الأهداف التي تريدها، مهددة بذلك ليس فقط استقرار دول المغرب العربي، بل أيضا العديد من البلدان الأوروبية .وأكدت بلادنا أن هذا الوضع ستكون له عواقب وخيمة، لن ينجو منها بلد من البلدان المغاربية الخمسة، وسيحول دون قيام مغرب كبير موحد ومتضامن.

والمؤكد أن إبقاء الوضع على ما هو عليه، سيرسخ أجواء عدم الاستقرار التي تسعى المجموعات الإرهابية إلى تكريسها، لتتمكن من بلوغ أهدافها الإجرامية الدنيئة.

و في هذا الصدد خلد حزب الاستقلال، رفقة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، في 27 أبريل 2008 الذكرى الخمسين لانعقاد مؤتمر طنجة لأحزاب المغرب الكبير، بحضور أحزاب و تنظيمات من البلدان الخمسة بهدف تجاوز الخلافات لبناء المغرب الكبير على أسس صلبة.

دعا حزب الاستقلال في الجلسات التي جمعت أحزابنا وتنظيماتنا المغاربية في المهرجان الخطابي لإحياء الذكرى إلى استحضار الروح الوحدوية التي طبعت أشغال و قرارات مؤتمر طنجة في سنة1958، مؤكدا أنه إذا كانت الوحدة المغاربية طرحت نفسها، قبل نصف قرن كضرورة ملحة، بناء على القواسم المشتركة المتجلية في العقيدة الإسلامية واللغة والتاريخ المشترك و روابط النسب والقرابة والجوار ومقومات التكامل الاقتصادي، فإن مناسبة مرور خمسين سنة على انعقاد مؤتمر طنجة تحثنا على محاسبة النفس وإعمال فضيلة النقد الذاتي، للوقوف على مواطن الخلل والمعوقات التي عطلت مسيرتها الوحدوية وتوطيد النفس على بذل المزيد من الجهود، لبعث الروح في الكيان الوحدوي المنشود، في إطار الحكمة والحوار والاحترام المتبادل وبناء الفضاء المغاربي الموحد، في ظل الديمقراطية والتنمية وخدمة المصالح المشتركة لأقطارنا الخمسة.

و دعا حزبنا إلى أن يتكيف اتحاد المغرب الكبير مع التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم و أن يواكب حركية التكتل والاندماج التي تعيشها مختلف المناطق عبر العالم، على أساس أنه لا يمكن تصور بناء المغرب الكبير إلا في فضاء موحد مفتوح، يتيح حرية تنقل الأشخاص والممتلكات بين الأقطار الخمسة، للخروج من وضعية الجمود الحالية والانخراط في حوار مسؤول و بناء موجه نحو مستقبل مبني على احترام مقومات كل قطر.

وبينت تطورات الأحداث في النزاع المفتعل، أن المنتظم الدولي يرجح آلية الحل السياسي في إطار الحكم الذاتي.

وتبلور هذا الاتجاه الإيجابي في مصادقة مجلس الأمن منذ 2007 على القرارات التي تحث ألأطراف على التحلي بالواقعية و روح التوافق، للحفاظ على زخم مسلسل المفاوضات.

وقد رجح مجلس الأمن المقترح المغربي للحكم الذاتي، أيضا، بعد العرض الشفوي الهام الذي قدمه المبعوث الشخصي للأمين العام السيد بيترفان فالسوم، أمام مجلس الأمن، و أكد فيه أن استقلال الصحراء ليس خيارا واقعيا، داعيا مجلس الأمن إلى التوصية بمواصلة المفاوضات مع الأخذ بعين الاعتبار الواقع السياسي و الشرعية الدولية.

وأكد المسئول الأممي هذه الخلاصة المتمثلة في أن استقلال الصحراء ليس هدفا قابلا للتحقيق، لإدراكه لحقيقة الملف، خصوصا بعد أربع جولات من مفاوضات مانهاست جرت تحت إشرافه، ثم الجولة التي قام بها للمغرب الكبير.

وعبر حزب الاستقلال عن ارتياحه لقرارات مجلس الأمن منذ2007 إلى غاية اليوم، منوها بالمواقف التي عبرت عنها دول وازنة بدعمها هذا التوجه والخلاصة التي دافع عنها السيد بيترفان فالسوم، وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية التي أكدت أن دولة صحراوية مستقلة ليست خيارا واقعيا، وفي نظرها أن شكلا من الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية هو الطريق الواقعي الوحيد لتسوية هذا النزاع الذي عمر طويلا، وفرنسا التي أكدت " أن مخطط الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب يشكل قاعدة لمفاوضات جدية و بناءة من أجل التوصل إلى تسوية متفاوض بشأنها بين الأطراف، في احترام لمبدأ تقرير المصير."

وفي غمرة التوجه الأممي لترجيح خيار الحكم الذاتي، لوحظ أن انفصاليي البوليساريو عمدوا إلى خرق وقف إطلاق النار بسعيهم إلى التطاول على سيادة المغرب، في منطقة تيفاريتي.

وقد ندد حزبنا بهذا الخرق السافر الصادر عن الانفصاليين مؤكدا أن منطقة تيفاريتي جزء لا يتجزأ من التراب الوطني.

إن أرواح الشهداء و المقاومين الذين قدموا دماءهم الزكية فداءا لهذا الوطن على مدار قرن ونيف من الزمان تساءلنا عن الأمانة الملقاة على عاتقنا في حزب الاستقلال الذي يعتبر ضمير الأمة وطليعة كفاحها على مدار سبعين سنة من نضالها.

إن الصراع من أجل الحفاظ على وحدة الأمة بقيادة حزبنا كان أليما ومحاطا بالأشواك، لكن محنته أفرزت مغرب اليوم التواق إلى الديمقراطية في أبهى صورها وطنيا ومحليا، إن هذا الخيار مع تكلفته الغالية لا رجعة فيه، وعليه فإن المغرب حريص على أن يتمتع جميع أبنائه من طنجة إلى لكويرة بالكرامة والحرية و العدالة، بيد أنه غير مستعد لتلقي الدروس من أي كان في ميدان الحرية وحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد فإن قرار المغرب الموفق يوم 17 مايو 2012 بسحب الثقة من المبعوث الخاص للامين العام للأمم المتحدة كريستوفر رووس يعتبر الحد الأدنى في مواجهة موقفه المتحيز الذي ينم عن إرادة حقيقية للإضرار بسمعة المغرب ووحدته الترابية. إن مهمة كريستوفر رووس لا تعدو أن تكون وظيفة تقنية لا تتجاوز استكشاف السبل في التقارب بين وجهات النظر والعمل بكل أمانة وعدالة وبنفس المساحة من طرفي النزاع ، إلا أن تقريره الأخير المقدم إلى مجلس الأمن في دورة أبريل 2012 أبان انحيازا واضحا لأطروحة الانفصال وتوجيها لا لبس فيه من طرف الجزائر.

وفي هذا الإطار فإن حزب الاستقلال ندد وشجب بكل قوة هذا الموقف المتحيز في حينه وأقر أن العودة إلى طاولة المفاوضات لا يمكن أن تتم إلا عبر احترام قرارات مجلس الأمن منذ 2007 إلى غاية الآن التي تصف كلها المبادرة المغربية المتمثلة في الحكم الذاتي بالمصداقية والجدية، كما ألح على مجلس الأمن: تكريس مبادرة المغرب كحل فريد عادل قابل

للتطبيق في قراراته المستقبلية وحث الجزائر على الدخول فورا وبحسن نية في مفاوضات جوهرية لوضع حد لهذا النزاع الذي طال أمده بما يكفل صيانة الوحدة الوطنية والترابية للمملكة ويمنح الصحراويين المغاربة حقهم في التدبير الذاتي لشؤونهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛

ولقد استمر نضال الأمة المغربية ملكا وحكومة وأحزابا سياسية وعلى رأسها حزبنا العتيد في تعبئة الرأي العام سواء على مستوى الجبهة الداخلية أو على مستوى العالم عبر جميع قاراته وآخرها القارة الإفريقية حيث كللت تلك المجهودات العظيمة بالعودة إلى تثمين المقترح المغربي الرامي إلى إرساء حكم ذاتي يتمتع من خلاله أهل الصحراء المغربية بأقصى حقوق الديمقراطية في إطار اللامركزية وعدم التمركز إذ ورد هذا التوجه وفق منطوق القرار الأخير 2351 بتاريخ 28 أبريل 2017 .

وفي انتظار إنجاز ذلك الاتفاق فإن حزب الاستقلال يؤمن بأن ضمان وحدة الأمة يكمن في التعبئة الشاملة لإعادة الحماس حول قضيته الوطنية الأولى وباقي أجزائه المغتصبة.

وفي هذا الصدد فإن الحزب يوجه نداءا قويا وملحا إلى جميع مقومات الأمة من الدولة وجميع أجهزتها وإلى الأحزاب السياسية والنقابات والمجتمع المدني والمؤسسات التمثيلية ولاسيما البرلمان بغرفتيه، ليقف الجميع مع استحقاقات المعركة الديمقراطية في جبهة متراسه حول قضية الوحدة الترابية والوطنية للمملكة المغربية لتعبئة الرأي العام الوطني والإقليمي والعالمي، بهدف تفويت الفرصة على أعداء الأمة الذين يتربصون بها الدوائر اليوم أكثر من أي وقت مضى والاستمرار في حشد كل تلك القوى إلى غاية تحقيق الانتصار المنشود.

ويعتز بنفس المناسبة بما حققته الأمة المغربية من منجزات ونهضة تنموية اقتصادية واجتماعية وثقافية في الأقاليم الجنوبية، يشهد لها القاصي

والداني، وأن الاستعمار الإسباني حين غادر المنطقة لم يترك أية إنجازات إقتصادية تذكر، وأن مجهود الأمة المغربية الجبار جعل الأقاليم الجنوبية تحتل مكانة الريادة والصدارة بين جميع ربوع الوطن لما تحقق فيها من مكتسبات سواء على مستوى البنية التحتية من طرق، مطارات و موانئ أو منشئآت إدارية و اجتماعية وصناعية تساهم في خدمة ورفاهية المواطنين في تلك الربوع العزيزة على كل المغاربة.

قضية سبتة ومليلية:

لا تزال إسبانيا تواصل بعناد احتلال مدينتي سبتة ومليلية والجزر المتوسطية.

وقد دعا حزبنا منذ الاستقلال إلى جلاء الاستعمار الإسباني عن ثغورنا الشمالية وقام بالعديد من المبادرات لحث الحكومات الإسبانية المتعاقبة على معالجة هذا الملف الحيوي بالنسبة لشعبنا بتصفية الاستعمار عن المدينتين والجزر الشمالية.

وأكد المغرب دائما أن سبتة ومليلية والجزر الواقعة على الساحل المتوسطي للمملكة، هي أرض مغربية ولابد من جلاء الاحتلال الإسباني الأجنبي عنها.

وتجسيدا لاعتبار المدينتين والجزر المتوسطية جزءا لا يتجزأ من التراب الوطني، طرح المغرب بمجرد حصوله على الاستقلال مسألة إنهاء احتلال إسبانيا لأراضيه في الشمال والجنوب وقال المغفور له محمد الخامس طيب الله ثراه في خطابه في فبراير 1958 إننا سنواصل العمل بكل ما في وسعنا لاسترجاع صحرائنا وكل ما هو ثابت لمملكتنا عبر التاريخ.

وسبق لبلادنا أن تدخلت في 13 دجنبر 1960 أمام دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، بمناسبة مناقشة التصريح العالمي لتصفية الاستعمار ودعت الى تصفية الوجود الإسباني الاستعماري في سبتة ومليلية المحتلتين، ولم

تغب المدينتان السليبتان عن الأذهان كلما ذكر المغرب بحقه في استكمال وحدته الترابية، في خطاباته ومواقفه الرسمية أمام المنتظم الدولي وأجهزته الرئيسية وفي اتصالاته مع المسئولين الإسبان.

و أصدرت العديد من المنظمات الدولية والقارية والإقليمية وفي مقدمتها حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية وعدد من التنظيمات غير الحكومية، على مدى أكثر من أربعة عقود، مواقف تؤيد فيها حق المغرب في استعادة سبتة ومليلية و الجزر المتوسطية.

وفي مواجهة سعي إسبانيا إلى تثبيت وجودها الاستعماري، سجلت المملكة المغربية، منذ انضمام إسبانيا للمجموعة الأوروبية سنة1986 ، تحفظاتها عن كل المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها مع الاتحاد الأوروبي، ضمانا لعدم الإخلال بالموقف القانوني للمغرب من قضية سبتة ومليلية.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد أبلغ المغرب وبرسائل رسمية الجانبين الأوروبي والإسباني، بمناسبة توقيع اتفاقية الصيد البحري سنة1986 واتفاقية الشراكة في 1996 ، بأن إبرام الاتفاقيتين لا يشكل إخلالا بمواقف المملكة فيما يتعلق بقضية سبتة ومليلية المحتلتين.

وتطلعت بلادنا دائما إلى إنهاء الاحتلال الاسباني بالطرق السلمية وضمن نفس المنهج الذي أدى إلى إنهاء الوجود الاستعماري الإسباني في طرفاية سنة 1958، وسيدي إفني في 1969، والأقاليم الجنوبية الصحراوية في بداية. 1976

وفي هذا السياق، نتذكر الاقتراح الذي تقدم به المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، في 1987 لإسبانيا من أجل تشكيل خلية للتفكير تنكب على بحث مشكل الجيوب الذي يجب إيجاد حل له في إطار الحفاظ على حقوق المغرب التي لا تقبل التفويت وعلى المصالح الحيوية لإسبانيا في المنطقة.

وقد أكد جلالة الملك محمد السادس هذا الاقتراح الحكيم، لإنهاء الاحتلال الاسباني لمدينتي سبتة ومليلية والجزر المتوسطية، مسجلا أن شراكة مبتكرة جدية، متوازنة مستوحاة من المنطق والتقدم، تأخذ بعين الاعتبار متطلبات البلدين المتبادلة، المتعلقة بالأمن والوحدة والسيادة والتنمية المشتركة، شراكة قائمة على عقد الثقة، تطبعها روح المسؤولية والطموح والمصداقية، لا تزال في حاجة إلى البناء.

وكانت زيارة العاهل الاسباني الملك خوان كارلوس في شهر نونبر من سنة 2007لمدينتي سبتة و مليلية المحتلتين من الأحداث التي طبعت وضعية الثغور السليبة في الآونة الأخيرة.

وقد ندد حزبنا بهذه الزيارة التي شكلت استفزازا صارخا لمشاعر الشعب المغربي الذي عبر بقيادة جلالة الملك عن إدانته القوية لها.

واعتبر الحزب أن أي احترام لبنود المعاهدة لابد أن يكون متبادلا، باعتبار أن المغرب لن يسمح بالمس بوحدته الترابية وبمصالحه، ولأن من شأن هذه الزيارة أن تؤثر على العلاقات بين البلدين وعلى مقومات الأمن والاستقرار والسلم في حوض البحر الأبيض المتوسط.

كما أن الحزب يندد بما أقدمت عليه الحكومة الإسبانية بتاريخ 1 يونيو 2012من منح وسام«سان فرناندو» لفيلق ألكانطا للخيالة 14 على دورهم الظالم في حربهم ضد المغاربة ـ في معركة أنوال ـ ويعتبر أن الحل الأمثل هو الدخول في مفاوضات فورية وجادة وبنية حسنة وبدون خلفيات تاريخية بين الجارين .وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى خلية التأمل والتفكير التي سبق لجلالة المغفور له الحسن الثاني أن بادر إلى اقتراحها. ومن المؤسف حقا أن تواصل السلطات الاسبانية تعنتها وأن يظل مشكل تصفية الاستعمار قائما في بؤر قليلة في العالم من قبيل فلسطين المحتلة وسبتة ومليلية والجزر المتوسطية.

ويعتبر الحزب أنه من الأجدى لإسبانيا أن تقوم بتصفية هذا المشكل الموروث عن الماضي الاستعماري من أجل بناء مستقبل مشترك قائم على التعاون وحسن الجوار.

عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي في خدمة وحدته الوطنية والترابية:

منذ استقلال المغرب لم يذخر جهدا في مساندة أشقائه من شعوب القارة الإفريقية، سواء عبر إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية بزعامة المغفور له محمد الخامس، مع مجموعة من الزعماء الأفارقة بتاريخ 23 ماي 1963 بأديس أبابا، وعبر الدعم المباشر لتلك الشعوب والدول بهدف الانعتاق من رقبة الاستعمار والتخلف.

بيد أن المناوئين لهذا الدور الطلائعي حاكوا حيلا ومؤامرات، بهدف محاصرة وتطويق المغرب بإقحام كيان وهمي في منظمة الوحدة الإفريقية، خرقا لميثاق الأمم المتحدة الذي يحدد شروط الاعتراف بسيادة الدول، مما اضطر المغرب معه لتعليق عضويته، سنة 1984، احتراما لميثاق الأمم المتحدة الذي تستمد منه دول المعمور شرعيتها، وبالتالي لا يجوز، تحت طائلة البطلان، لقرارات المنظمة الإفريقية أن تتعارض مع مقتضيات القانون الدولي، ولاسيما عموده الفقري المتمثل في ميثاق الأمم المتحدة.

لكن انتصار المغرب للشرعية الدولية لم يثنيه عن الاستمرار في احترام التزاماته القارية، حيث رصد كل مؤهلاته البشرية والاقتصادية والسياسية لخدمة إفريقيا، مفضلا التعاون الاستراتيجي الأفقي جنوب ـ جنوب، بدل الاشتغال وفق بنية سياسية ساسوية عمودية لا جدوى من ورائها، والتي دأبت بعض البلدان الإفريقية المشاكسة لحقوق المغرب، أن تعزف على أوثارها دون نتيجة تذكر.

لقد دأب المغرب منذ عقد من الزمن على ترجمة تعاونه الإفريقي الواضح والملموس عبر زيارات متتالية لجلالة الملك محمد السادس للدول

الإفريقية المؤثرة، والذي أدى إلى قطع الطريق على الجبهات المضادة لوحدة الأمة المغربية، وأضحت الدول التي كانت بالأمس معادية للوحدة الوطنية المغربية، تتسابق لمساندة المغرب في عودته إلى أسرته الإفريقية معززا مكرما ومبجلا، بل تطالب المغرب بإلحاح ليتسلم الدور الريادي الذي كان يقوم به إبان تواجده بمنظمة الوحدة الإفريقية، بهدف دعم الاتحاد الإفريقي في تحقيق الإقلاع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى إشادة مجلة منظمة الأمم المتحدة المسماة: «إفريقيا المتجددة»تحت عنوان: «الاتحاد الإفريقي: الحملة المغربية»، حيث ورد في نص المقالة المتميزة، أن جلالة الملك أكد في رسالته إلى القمة السابعة والعشرين للاتحاد الإفريقي، التي التأمت في كيغالي برواندا أن: « الانخراط المكثف لفاعلين الاقتصاديين المغاربة وحضورهم القوي في مجالات الأبناك والتأمين والنقل الجوي والاتصالات والسكن، يجعل من المغرب في الوقت الحالي أول مستثمر إفريقي في إفريقيا الغربية.» ويذكر أنه خلال العقد المنتهي سنة 2016 بلغت الاستثمارات المغربية 85 في المائة من مجموع الاستثمارات المباشرة.

ولقد توجت هذه المبادرة الملكية للقارة الإفريقية بالتآم مؤتمر للقمة الإفريقية بمراكش على هامش ملتقى الكوب 22، فكان من البديهي أن يكون إكليل هذه المجهودات الجبارة بالقرار الحكيم والرزين، لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، المتمثل في العودة إلى أحضان الأسرة الإفريقية، متمسكا في ذات الآن بالمبادئ والأهداف الموروثة عن منظمة الوحدة الإفريقية والمنصوص عليها صراحة في القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، والذي ورد في ديباجتها ما يلي:»

-إذ نستلهم من المثل النبيلة التي استرشد بها الآباء المؤسسون لمنظمتنا القارية وأجيال من أنصار الوحدة الأفريقية الشاملة في عزمهم على تعزيز

الوحدة والتضامن والتلاحم والتعاون فيما بين الشعوب والدول الأفريقية.
- وإذ نضع في الاعتبار المبادئ والأهداف المتضمنة في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وفى المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية.
- وإذ نذكر بالكفاح البطولي الذي خاضته شعوبنا وبلداننا من أجل الاستقلال السياسي والكرامة الإنسانية والتحرر الاقتصادي.
- وإذ نأخذ في الاعتبار أن منظمة الوحدة الأفريقية قد لعبت، منذ إنشائها، دوراً حاسماً وقيما في تحرير القارة وتأكيد الهوية المشتركة وعملية تحقيق وحدة قارتنا، كما هيأت إطارا فريداً لعملنا الجماعي في إفريقيا وفى علاقاتنا مع بقية العالم...»

ووفاءً لهذه القيم المشتركة وسعيا للحفاظ عليها، وحمايتها من التجاذبات والنزاعات والصراعات بغية تجنيب قارتنا الفتية مخاطر الإرهاب والفتن الأهلية، آل المغرب على نفسه اختيار الانخراط في هذه المنظومة الإفريقية للتصدي لكل الخطوب والنوائب، والصعاب التي يمكن أن تواجه قارتنا، لتجنيبها الهزات والاضطرابات التي باتت تؤرق أجزاء شاسعة من هذا العالم.

فإفريقيا غنية بمواردها، حيث ستتمكن من إنتاج ربع احتياجات العالم من الطاقة الكلاسيكية، النفط/ الغاز/ الفوسفاط،كما أن انتماء القارة الإفريقية إلى جنوب العالم، هو ما سيؤهلها للريادة في مجال الطاقات المتجددة في السنوات القادمة.

وبخصوص الثروة السمكية، يجب التأكيد على الامتداد الشاسع للقارة، التي تطل على ثلاث واجهات بحرية، كما تزخر بإمكانيات فلاحية وحيوانية مهمة باعتبار وجود أكبر قطيع منظم في العالم بإثيوبيا، مما يستوجب الوعي بإمكانيات القارة لمعرفة أهميتها.

فعلى الجميع تجاوز سؤال ماذا سيستفيد المغرب من تكثيف وجوده داخل القارة؟، لخضوعه لمنطق استشرافي بعيد المدى، لوعيه بالصراع العالمي

القائم حول القارة الإفريقية من طرف الدول العظمى، الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، إضافة إلى الدول الصاعدة، مثل الهند التي تعتمد على القطاع الخاص وهذا ما لا يثير انتباه الكثيرين، حيث إن شركة «أرسالون ميطال» تتحكم في ثمن الحديد والفولاذ وتسيطر على تجارته داخل القارة، بالإضافة إلى البرازيل التي تعتبر رافعة اقتصاد أمريكا الجنوبية، والتي تنظر بتريث للدخول في رهانات مستقبلية داخل القارة السمراء.

كما يجب التنبيه إلى ضعف التعاملات المالية بين الدول الإفريقية حيث أشار التقرير الصادر عن البنك الإفريقي، إلى أن نسبة التعامل بينهم تقدر بـ17في المائة، بينما في الواقع لا تتجاوز 12 في المائة فقط، ولا تتعدى 2 في المائة في شمال إفريقيا. وعدم وجود وحدة على المستوى الاقتصادي والجمركي، مما يترتب عنه خسارات بالغة الضرر تقدر بملايير الدولارات.

لذا علينا الأخذ بعين الاعتبار التحولات الجديدة داخل القارة ووجود فاعلين جدد إلى جانب الفاعلين التقليديين، الذين أصبحوا يلعبون أدوارا هامة في الساحة الإفريقية للتمكن من استرجاع ما تم فقدانه خلال سنوات ابتعادنا عن منظمة الاتحاد الإفريقي.

وقد أكد جلالة الملك في الخطاب الذي ألقاه في أشغال القمة الثامنة والعشرين لقادة دول ورؤساء حكومات بلدان الاتحاد الإفريقي التي احتضنها العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، على حضور المغرب الدائم والمستمر في إفريقيا حيث قال:

« لقد حان موعد العودة إلى البيت: ففي الوقت الذي تعتبر فيه المملكة المغربية من بين البلدان الأفريقية الأكثر تقدما، وتتطلع فيه معظم الدول الأعضاء إلى رجوعنا، اخترنا العودة للقاء أسرتنا. وفي واقع الأمر، فإننا لم نغادر أبدا هذه الأسرة.

رغم السنوات التي غبنا فيها عن مؤسسات الاتحاد الإفريقي، فإن الروابط لم تنقطع قط؛ بل إنها ظلت قوية. كما أن الدول الأفريقية وجدتنا دوما بجانبها

لقد استطعنا تطوير علاقات ثنائية قوية وملموسة: فمنذ سنة 2000، أبرم المغرب مع البلدان الإفريقية، حوالي ألف اتفاقية همت مختلف مجالات التعاون.

وعلى سبيل المقارنة، هل تعلمون أنه بين سنتي 1956 و1999، تم التوقيع على 515 اتفاقية، في حين أنه منذ سنة 2000 إلى اليوم، وصل العدد إلى 949 اتفاقية، أي حوالي الضعف؟

وخلال هذه السنوات، ارتأيت شخصيا أن أعطي دفعة ملموسة لهذا التوجه، وذلك من خلال تكثيف الزيارات إلى مختلف جهات ومناطق القارة.

كما تم التوقيع أيضا، خلال كل واحدة من الزيارات الستة والأربعين، التي قمت بها إلى 25 بلدا إفريقيا، على العديد من الاتفاقيات في القطاع الخاص.

وقد أولينا عناية خاصة لمجال التكوين، الذي يوجد في صلب علاقات التعاون مع البلدان الإفريقية الشقيقة. وهكذا، تمكن العديد من المواطنين المنحدرين من البلدان الأفريقية، من متابعة تكوينهم العالي في المغرب، وذلك بفضل آلاف المنح التي تقدم لهم.»

وقد أكد جلالته أنه قد حان الوقت لكي تستفيد إفريقيا من ثرواتها، فبعد عقود من نهب ثروات الأراضي الإفريقية، يجب أن نعمل على تحقيق مرحلة جديدة من الازدهار. معتبرا أن الاستعمار ليس السبب الوحيد للمشاكل التي تعرفها إفريقيا. ولكن آثاره السلبية ما تزال قائمة.

معربا عن اختيار المغرب لسبيل التضامن والسلم والوحدة. والتأكيد على التزامه من أجل تحقيق التنمية والرخاء للمواطن الإفريقي.

من جهة أخرى فإن إمعان النظر في طبيعة علاقات المغرب الحالية مع

دول إفريقيا، ضمن استراتيجية جنوب- جنوب، استباقا لعودته في الاتحاد الإفريقي، يؤكد أن هدف شراكات المغرب مع مختلف الدول الإفريقية هو إعطاء زخم حقيقي لتلك العلاقات، وعدم التعامل بشكل سلبي استسلامي مع هجوم خصوم ووحدته الترابية. بل أكثر من ذلك، فإن مختلف الكلمات التي ألقاها صاحب الجلالة الملك محمد السادس مباشرة أو تليت باسمه في مختلف لقاءاته والمؤتمرات بين القارة الإفريقية وغيرها من الدول والمجموعات الدولية، قد أثبتت أن المغرب يعتبر إفريقيا مستقبل العالم والأمل الذي ينبغي التعويل عليه لتجاوز مختلف أزماته، على عكس بعض الجهات المعادية التي لا ترى فيها إلا دولا غير قابلة للحياة أو بحاجة إلى مدها بمساعدات، مقابل بقائها تحت مظلتها السياسية أو الإستراتيجية. وهنا مع الإشادة بالمبادرات الملكية، وجب إشراك الأحزاب وطنية لما لها من عمق تاريخي قاري بفعل فكرها التحرري والمتجذر في الشعوب.

الدبلوماسية الموازية والقضية الوطنية:

إن أهمية القضية الوطنية تستدعي منا اليوم، ولا سيما حزب الاستقلال باعتباره الحركة التي رصدت تاريخها للكفاح المستميت من أجل وحدة الأمة واستقلالها إلى جانب المؤسسة الملكية، إلى غاية انتصار ثورة الملك والشعب، على المستعمرين الفرنسي والاسباني.

وإن تصدر الأمة المغربية بفضل ما حققته من تراكمات وتجارب دستورية، ونضالات سياسية وفر لها رصيدا فريدا ومتميزا من الإبداع الديمقراطي الأصيل، الذي أضحى نموذجا يحتذى به ومرجعا للأمم السائرة في طريق النمو، بشهادة خبراء التجارب الديمقراطية في العالم.

وعليه فإن تعزيز الجبهة الداخلية وصيانتها تتطلب مجهودات جبارة على المستوى الخارجي، إذ أن نضال وكفاح وتضحيات الشعب المغربي، من أجل عزته وكرامته ووحدته واستقلاله، التي سبق الحديث عنها في محور

الوحدة الوطنية والترابية، لا يمكن أن تغض الطرف عن معركة أخرى لا تقل شراسة من الأولى، وهي معركة الدبلوماسية الموازية على مستوى الكوني. ولقد لاحظنا نشاط الدبلوماسية الرسمية بقيادة صاحب الجلالة والمهابة الملك محمد السادس نصره الله، التي غطت جميع أصقاع المعمور، مما حتم على الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين والثقافيين مواكبة هذا النشاط الملكي لمتابعته وترجمته في أرض الواقع.

وحزب الاستقلال في هذا المضمار، وبأعلى صوته، ينادي جميع الفاعلين المشار إليهم أعلاه، إلى الوقوف وقفة رجل واحد، للدفاع عن وحدة الأمة ومقدساتها سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الخارجي.

وبخصوص العالم فإن المغرب يتوفر على كم هائل من العلاقات المتنوعة الميادين، مع القارات الخمس، ولنبدأ على سبيل المثال لا الحصر بعلاقة المغرب مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ كان من الأوائل الذين بادروا بالاعتراف بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1776 ومنذ ذلك التاريخ وهذه الأخيرة تعتبره حليفا لها، ولقد توجت تلك العلاقات على المستوى الاقتصادية بإبرام اتفاقية التبادل الحر بين الطرفين، وعلى مدار هذه المدة الطويلة وجد المغرب الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانبه، في جميع المحافل الدولية ولاسيما مجلس الأمن، حيث اعتبرت أن اقتراح الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب سنة 2007 ذي جدية ومصداقية.

أما علاقة القارة الأوروبية فلقد شهدت مدا وجزرا عبر سيادة الإمبراطورية المغربية على جزء من أوروبا في فترة من التاريخ، واحتلال المغرب من طرف فرنسا واسبانيا، مع تمثيليات سيادية لبريطانيا وإيطاليا واسبانيا وفرنسا في مدينة طنجة. مما أدى إلى تلاقح حضاري جعل العلاقات المغربية الأوروبية بعد الاستقلال، ذات طابع متميز في شتى المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

بيد أن المغرب، بدأ يخطو رويدا رويدا في مجال استرجاع مكانته التاريخية الكونية، عبر الاتفاقات الإستراتيجية الرسمية المبرمة أخيرا مع الجمهورية الروسية، والتي منحت زخما قويا للمبادلات مع هته الدولة العظمى ذات التأثير العالمي المتنامي، سواء على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري.

ولم يكتف المغرب بذلك بل ولى شطر وجهه عملاقا آسيويا آخر، غطت هيمنته المالية والاقتصادية جميع أرجاء العالم، ويتعلق الأمر بالجمهورية الصينية، فشملت الاتفاقيات المبرمة مع هذه الأمة العريقة كافة المجالات ذات الطابع الاستراتيجي.

وأخيرا الجولة الموفقة التي قادها صاحب الجلالة عبر جميع أرجاء القارة الإفريقية التي تعتبر خزانا غذائيا بالنسبة لسكانها ومساهما لا مناص منه لتوازن الأمن الغذائي العالمي.

ولابد من العودة والتركيز بشكل خاص على الاستفادة المتبادلة التي سيجنيها المغرب من إفريقيا وستجنيها إفريقيا من المغرب.

ذلك أن من يختزل المقاربة المغربية لإفريقيا في منحها السياسي فحسب يرتكب خطأ جسيما، لأنه لا يقدر العلاقة التاريخية الدينية والثقافية والاجتماعية التي تربط المغرب بإفريقيا على مر العصور، وعليه فإن المغرب، وفاءً لانتمائه الثقافي والاجتماعي والجغرافي لهذه القارة، آل على نفسه أن يربط مصيره بمصيرها، وأن يستثمر جميع إمكانياته وخبراته الفنية، لخدمة نمو القارة الإفريقية وللمساهمة مع أشقائه في التخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية، لهيمنة الدول العظمى، ولقد لقي هذه الخيار الاستراتيجي تجاوبا منقطع النظير، لدى غالبية شعوب القارة الإفريقية.

وفي هذا الصدد فإن إبرام معاهدات ذات طابع مهيكل، انخرط فيها الفاعلون الاقتصاديون ولا سيما ممثلو القطاع الخاص، تدل دلالة قاطعة

على أن الأمة المغربية، بدأت تولي أهمية بالغة للدبلوماسية الموازية.

لقد شارك الفاعلون الاقتصاديون في مختلف المحطات السالفة الذكر، وأبرموا عقودا متنوعة على صعيد كل القارات السالفة الذكر، بل وأنجزوا سواء على مستوى المغرب أو على مستوى القارات الخمس، استثمارات ضخمة تثبت أن الفاعلين الاقتصاديين لا يشعرون بأية عقدة تجاه المنافسة مع أشرس وأقوى الفاعلين الاقتصاديين الخواص على المستوى العالمي. إذ أن تواجدهم غطى جميع أنحاء العالم وتغلغل بشكل عميق في القارة الإفريقية، مما يعزز الموقف الرسمي ويترجم رؤيته الإستراتيجية في أرض الواقع، ولذلك فإن جميع الفاعلين الاقتصاديين مطالبون اليوم أكثر من أي وقت مضى بتقديم المثل الأعلى في الجدية والمصداقية لكي يساندوا الدبلوماسية الرسمية في اكتساح وتحقيق مزيد من المكتسبات.

ولمواكبة هذا النشاط الدبلوماسي الرسمي والاقتصادي، لابد للحقل المدني المغربي أن ينهض بموازاة مع الدبلوماسية الرسمية، للارتقاء بالنشاط الاجتماعي والثقافي إلى الفضاء الخارجي، بإبرامه لمجموعة من الشراكات الثقافية والاجتماعية، مع نظرائه على مستوى المجتمعات العالمية القارية. وبالتالي، على الدبلوماسية الاجتماعية والثقافية، أن تغتنم فرصة التواصل المعلوماتي، لكي تكتسح عوالم المعرفة والفكر والتضامن الاجتماعي بهدف إقناع شعوب العالم بالاهتمام بالنموذج المغربي، كرافد متألق من روافد التجربة الكونية.

وبطبيعة الحال فإن تأطير الجالية المغربية، في جمعيات ثقافية وفكرية تساهم في إشعاع إبداع المغرب أضحى أمرا لا مفر منه، ولابد من التركيز في هذا الإطار على مراكز الدراسات، ودوائر المعرفة، والتنظيمات الثقافية والاجتماعية في بلدان المهجر. وفي هذا الصدد فإن القطاع الحكومي المعني بالهجرة والجالية المغربية بالخارج، يجب أن يضطلع بدور ريادي في تشجيع وتنشيط هذه الدبلوماسية الاجتماعية والثقافية.

ولإيلاء الدبلوماسية الموازية مكانتها الحقة والشاملة، لابد من التطرق إلى العنصر الأهم والذي يعتبر عمودها الفقري المتمثل في دور الأحزاب السياسية، في إشعاع الدبلوماسية الموازية، عبر جميع أصقاع المعمور، ولهذا الغرض لابد للأحزاب السياسية، أولا أن تكون منظمة تنظيما محكما متجذرا في المجتمع المغربي، ومؤمنة إيمانا جازما لا هوادة فيه، بقدسية الثوابت المغربية المتمثلة في: الله — الوطن — الملك. وعليها أن تقدم الدليل الساطع على أحقيتها بتمثيل الشعب المغربي من خلال مأسسة الديمقراطية داخل أجهزتها وفي تعاملها مع اللعبة السياسية داخل أرض الوطن، بهذه الصفة يمكن أن تقدم مثالا يحتذى به ومقنعا بالنسبة للدفاع عن القضية الوطنية الأولى و عن مصالح الأمة المغربية، على الصعيد العالمي. وعليه فإنه آن الأوان لتنخرط الأحزاب السياسية المغربية في شراكات وتحالفات مع مثيلاتها في القارات المذكورة أعلاه، والمغرب بتجربته الرائدة ستجده أحزابه رصيدا من المكتسبات الديمقراطية والحقوقية كفيلة بالدفاع عنها أمام المنتظم الدولي.

وعليه فإن الفاعلين السياسيين المغاربة من خلال أحزابهم، مطالبون بمواكبة ما تحقق من الإنجازات لتجد ترجمتها في الخطاب السياسي، الذي يجب أن يتألق ويهتم بالدفاع عن المبادئ وعن المصالح العليا للأمة، مما سيبعد الشعب المغربي عن العزوف، ويشجعه على الانخراط في الحياة السياسية. وبالضبط فإن هذه الأمور هي التي يقترحها حزب الاستقلال بهدف تقوية الدبلوماسية الموازية وذلك من خلال نهج مقاربة جديدة للاشتغال الدبلوماسي تجعل المغرب أكثر حضورا في الساحة الإقليمية والدولية، وتمكينه من ميكانيزمات تشخيص وشرح جوهر القضية الوطنية، والتعريف بها على مختلف الأصعدة، مما سيساعد على تقوية حضوره في الساحة الدولية وجعله فاعلا وشريكا مهما في معالجة مجموعة من القضايا المطروحة الإقليمية والدولية.

لقد تجاوزت الجالية المغربية بالخارج خمسة ملايين نسمة، موزعين

بالترتيب على كل من أوروبا، العالم العربي، أمريكا، ثم باقي العالم، وتقدر تحويلاتهم المالية نحو المغرب 10% من الناتج الوطني الخام، كما أنها تتحرك بين الفينة والأخرى عبر الجمعيات المؤطرة لها في بلاد المهجر لدعم القضايا الرئيسية للسياسة الخارجية المغربية، كما تساهم في التعريف بالمغرب عبر الأنشطة الثقافية التي تقوم بها، وهي كذلك تساهم في جلب الاستثمارات والسياح إلى المغرب، وبذلك يتضح أن الجالية المغربية بالخارج هي رافد سياسي وثقافي واقتصادي مهم جدا.

من هذا المنطلق يقع على عاتق هذه الجالية مسؤولية جسيمة في ممارسة أدوار الدبلوماسية الموازية عن طريق ممثليها في المجتمع المدني. فجاليتنا متواجدة في مجموعة من الدول الإفريقية والأوربية والعربية والأسيوية والقارة الأمريكية، تحظى غالبا بالاحترام من طرف دول الإقامة، وتتميز بالكرم وحسن الضيافة وحسن الاستقبال والعلاقات الإنسانية الجيدة. لذا يمكن هم لعب أدوار هامة وإسماع صوت الوطن بشكل مشرف، وخدمة القضية الوطنية عن طريق علاقاتهم مع الفاعلين الاجتماعيين والمجتمع المدني لبلدان إقامتهم، فمن المفروض أن يعمل ممثلو الجالية المغربية على تقوية الروابط بينهم وبين أبناء الجاليات الأخرى وأن يقربوا الشباب من واقع البلاد ويعرفوهم على المشاريع الإصلاحية الكبرى، مما يفرض تشجيع الجالية على مساهمتها الاقتصادية والاجتماعية في البلاد عبر إشراكها في جميع الأوراش الوطنية بما فيها ورش الجهوية الموسعة ومشروع الحكم الذاتي بأقاليمنا الجنوبية.

ومن أوجب الواجبات إشراك جمعيات الهجرة في مختلف المؤسسات الجهوية من أجل بلورة المخططات التنموية الجهوية والمحلية. لتتمكن من القيام بدورها الوطني إلى جانب مختلف الفعاليات. فجمعيات المهاجرين المغاربة بادرت في كل المناسبات للتعبير بكل وضوح عن استنكارها والتصدي بروح وطنية عالية- لخصوم وحدتنا الترابية.

تأكيد الموقف بالنسبة لأقاليمنا الجنوبية:

يؤكد حزب الاستقلال أن مغربية الأقاليم الجنوبية لا رجعة فيها وغير قابلة للتفاوض أو المساومة ويجدد رفضه لكل المؤامرات التي تستهدف النيل من حق بلادنا الثابت وغير القابل للتصرف في تثبيت وحدتها الترابية.

يعبر عن اعتزازه الكبير بدور القوات المسلحة الملكية بقيادة قائدها الأعلى ورئيس أركان حربها العامة جلالة الملك محمد السادس وقوات الدرك الملكي والأمن الوطني و القوات المساعدة، في حماية التراب الوطني والذود عن حوزته.

يعبر عن ارتياحه لتنامي التأييد الدولي للمبادرة المغربية للتفاوض حول إحداث نظام للحكم الذاتي في الصحراء، بما يكفل لسكان الأقاليم الجنوبية تدبير شؤونهم بأنفسهم، من خلال هيئات تنفيذية وتشريعية وقضائية، في إطار وحدة المغرب الترابية وسيادته الوطنية.

يسجل الحزب بأسف كبير أن السلطات الجزائرية لا تزال تواصل معاكسة حق المغرب في تثبيت وحدته الترابية، لذلك يتوجه بنداء صادق إلى أشقائنا في الجزائر، من أجل تيسير الحل السياسي التوافقي والواقعي المتمثل في مبادرة الحكم الذاتي، وطي صفحة الماضي والانخراط في توجه شعوبنا نحو مستقبل تكرس فيه طاقاتها لتحقيق تطلعاتها الحقيقية إلى العيش في اتحاد مغاربي موحد وآمن ومستقر، يضمن لها التنمية والعيش الكريم والمواطنة الكاملة .ويدعو الحزب الأشقاء في الجزائر إلى انتهاز الفرصة التاريخية التي تتيحها مبادرة الحكم الذاتي، لفتح صفحة جديدة في علاقات البلدين وتحصين المنطقة المغاربية من نزعة الانفصال والبلقنة والهيمنة.

يشيد بتمسك سكان الأقاليم الجنوبية بالوحدة الترابية و يهيب بالمنتظم الدولي رفع الحصار عن إخواننا المحتجزين في مخيمات تيندوف الذين

يعانون منذ حوالي 44 سنة، أنواع القهر والتسلط، وتمكينهم من العودة إلى وطنهم المغرب والمساهمة في بنائه.

يشيد الحزب بالمبادرات الدبلوماسية لجلالة الملك وباستمرار تآكل المشروع الانفصالي على الصعيد الدولي، بسحب مجموعة من الدول اعترافاتها بالجمهورية الوهمية.

ويدعو الحزب إلى تعزيز الدبلوماسية الحزبية والبرلمانية الشعبية في الخارج لخدمة القضية الوطنية.

يدعو الحزب إلى مواصلة اليقظة والتعبئة لإفشال مؤامرات خصوم وحدتنا الترابية والانتصار لمبادرة الحكم الذاتي في إطار وحدة المغرب الترابية وسيادته الوطنية.

ويدعو إلى تضمين مشاريع تقارير لجن الوحدة الترابية المستقبلية لأسماء الزعماء اللامعين الذين قدموا أدوارا ريادية في الحركة الوطنية بقيادة حزب الاستقلال في مختلف الحقب التاريخية.

كما يدعو الحزب إلى الاحتفاء بقادة حزب الاستقلال في الجنوب المغربي في جميع ربوع المملكة المغربية على مدار الخمس سنوات القادمة من طرف فروع ومفتشيات حزب الاستقلال مع إطلاق أسماءهم على المؤسسات الثقافية والعمومية وعلى شوارع المدن التي يديرها حزب الاستقلال أو الأحزاب المتحالفة معه.

ويهيب بجميع أجهزة الحزب على امتداد التراب الوطني بإقامة ندوات فكرية في جميع ربوع المملكة بهدف التعريف بزعماء الحركة الوطنية في الجنوب المغربي ومقاومي ومناضلي حزب الاستقلال وذلك حسب دور كل واحد منهم في المقاومة ضد الاستعمارين الإسباني والفرنسي.

إصدار كتاب يحتوي على دراسة معمقة للحقب التاريخية المذكورة أعلاه

بشكل دقيق يكفل تدوين الذاكرة المغربية بإبراز دور أولئك الأبطال الذين ضحوا بالغالي والنفيس من أجل استقلال ووحدة المغرب وإدماج تلك المقاومة السياسية والمسلحة في المقررات الدراسية على غرار اعتزاز كل الدول العظمى فرنسا، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال بتكريمهم وتذكيرهم لرموزهم التاريخية الخالدة.

ولتحقيق اندماج كامل يجب أن يساهم أبناء الصحراء المغربية بفعالية في الحكومات المغربية القادمة لمواكبة تمثيليتهم الوازنة في البرلمان.

الموقف بالنسبة لسبتة ومليلية والجزر المتوسطية

يؤكد الحزب حق المغرب الثابت وغير القابل للتصرف في استعادة سبتة ومليلية والجزر المتوسطية.

يؤكد الحزب أيضا أن عهد الاستعمار قد ولى بدون رجعة وأن إسبانيا لن تنجح في محاولاتها اليائسة لإدامة الاحتلال المحكوم بالزوال.

ويدعو الحزب إسبانيا إلى التخلص من عقليتها الاستعمارية والانخراط في مفاوضات مباشرة مع المغرب صاحب السيادة على المدينتين السليبتين والجزر المحتلة، من أجل تصفية الاستعمار والحرص على احترام معاهدة الصداقة والتعاون وحسن الجوار، لتطوير العلاقات بين البلدين والمساهمة في إشاعة السلم والاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط. يجدد الحزب تضامنه الراسخ مع مواطنينا الصامدين في سبتة ومليلية ويستنكر كل الإجراءات التي تستهدف قمعهم آو ترحيلهم آو تجنيسهم.

يدعو الحزب إلى وضع خطة متكاملة لاستكمال الشطر الثاني من ملف وحدتنا الترابية، بتعزيز تنمية المناطق الشمالية والحد من التهريب من مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين الذي يخدم السياسة الاستعمارية الاسبانية ويستنزف من المغرب سنويا ملايير الدراهم.

بالنسبة للحدود الشرقية:

يؤكد الحزب تشبثه بحقوقنا في صحرائنا الشرقية غير القابل للتقادم مع حرصه على بناء المغرب الكبير بإلغاء جميع الحدود بين أقطاره باعتباره أمل شعوب المنطقة ومقوما حيويا لتحقيق نهضتها الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

و بغية تحقيق هذه الأهداف:

يجب حشد الدعم العالمي و لاسيما مساندة الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن و استمالة تعاطف الأعضاء الآخرين الغير الدائمين.

الاستفادة من مناخ التغيير في العالم العربي المناوئ للجزائر في الظرف الراهن و ربط علاقات قوية مع الدول التي حصل فيها تغيير بهدف استمالة رأيها العام و لاسيما أنها تعيش مسلسلات ديمقراطية أصبح الرأي الشعبي العام هو السيد.

على المستوى الداخلي:

تقوية الجبهة الداخلية بالتعبئة على المستويات الرسمية والتنظيمات الحزبية والنقابية وتمثيليات المجتمع المدني من أجل حشد جميع قوى الشعب المغربي للدفاع عن وحدة الأمة الترابية والوطنية مع العمل على تنزيل الدستور على المستوى العمودي والأفقي بتأهيل الجهوية الموسعة في جميع ربوع المملكة لكي تكون أداة فعالة في خدمة الوحدة الوطنية على المستويات السياسية و الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية.

لجنة المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة واللجوء

لجنة المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة واللجوء

يعتبر حزب الاستقلال ملف المغاربة المقيمين بالخارج من الملفات الوطنية التي تستوجب العناية والاهتمام، ولم يتعامل معه قط تعاملا موسميا، وإنما ظل حريصا على التواصل معهم والدفاع عن قضاياهم ومشاكلهم في مختلف الواجهات النضالية، لما قدموه من تضحيات كبيرة ونضالات قوية ودعم للحركة الوطنية لتحرير البلاد من الاستعمار، واستماتتهم في الدفاع عن الوحدة الترابية، والمشاركة القوية في التنمية الاقتصادية، والمساهمة في الإشعاع الثقافي والحضاري للمغرب، وكذلك لتشبثهم بمقومات الإنسية المغربية وبالقيم الإسلامية.

ولقد حرصت قيادة حزب الاستقلال على تشكيل لجنة دائمة مخصصة للجالية وأوضاع الهجرة، سهرت سابقا على إصدار ملاحق بجريدتي «العلم» و«لوبنيون» خاصة بالجالية المغربية كانت توزع بالمجان على عدد كبير من أفراد الجالية والجمعيات والسفارات والقنصليات، كما كانت تباشر ملفات بعض أفراد الجالية مع القطاعات المعنية، أو من خلال المقترحات التي تقدمها للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلي بمجلسي البرلمان؛ بالإضافة إلى تكوين فروع وخلايا الحزب وتنظيماته في عدد من دول الاستقبال.

كما كان سباقا لإشراك المواطنين المغاربة في الخارج في الانتخابات وذلك بمناسبة الانتخابات التشريعية لسنة 1984، في شخص الأستاذ رشيد لحلو.

وللتذكير، فقد سبق للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس النواب أن تقدم في الولاية التشريعية «1984-1992» بمقترح قانون لإحداث

مجلس أعلى للجالية المغربية، كما جدد في الولاية التشريعية «-2007 2002» تقديم مقترح لإحداث هذا المجلس لإيمانه بضرورة الحفاظ على هوية أفراد الجالية وتمسكهم بهويتهم وتشبثهم بقيمهم والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم لدى الدول المضيفة أو داخل وطنهم المغرب.

و في إطار تفعيل مقتضيات الفصلين 18 و163 من الدستور بهدف ضمان مشاركة المغاربة المقيمين بالخارج في المؤسسات الاستشارية وهيئات الحكامة، تقدم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس النواب برسم الولاية التشريعية السابقة بمقترح قانون يتعلق بتنظيم مجلس الجالية المغربية بالخارج.

وفي ذات السياق، تقدم نفس الفريق بمقترح قانون يقضي بتعديل القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، يقضي بتخصيص 60 مقعدا للجالية المغربية في الخارج، وإحداث أربع دوائر، تنقسم إلى دائرة أوربية يخصص لها 42 مقعدا، ودائرة إفريقية يخصص لها 9 مقاعد، ودائرة أمريكية يخصص لها 6 مقاعد، ودائرة عربية -آسيوية يخصص لها 3 مقاعد، على أن يكون نمط الاقتراع هو نفسه المطبق بالمغرب اي الاقتراع باللائحة النسبية باعتماد أكبر بقية.

ويظل حزب الاستقلال دائما مساندا وداعما للمغاربة ضحايا الطرد التعسفي من الجزائر، والبالغ عددهم 54 ألف مواطن مغربي الذين تستمر معاناتهم لأزيد من 40 سنة، وما لحقهم من أضرار مادية ومعنوية من جراء هذا الطرد في صمت لا مبرر له من طرف الدولة المغربية وعدم تنفيذ الدولة الجزائرية لتوصيات اللجنة الدولية المعنية بحقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم القاضية باتخاذ الإجراءات اللازمة لإرجاع ممتلكات هؤلاء المغاربة المطرودين وتعويضهم عن الأضرار المترتبة ولم شمل العائلات.

ولم يفتأ حزب الاستقلال يدعو الدولة المغربية إلى الاهتمام بمغاربة

العالم الذين يلعبون دورا حيويا سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي، وفي الاتجاه نفسه وضع الحزب في برنامجه الانتخابي، الاستجابة لتطلعات مغاربة العالم عبر تحديده لمجموعة من الأهداف لعل أبرزها تمتيع المغاربة المقيمين في الخارج بحقوق المواطنة كاملة، بما فيها حق التصويت والترشيح في الانتخابات وتبسيط اجراءات تقديم الخدمات الادارية وتنويع وعصرنة الخدمات القنصلية عبر مجموعة من التدابير التي تهم جوانب متعددة كالجانب الثقافي والتربية والتكوين، والخدمات الاجتماعية، والمواكبة القانونية والإدارية وتقوية الاستثمارات بالوطن والتمثيل السياسي. وقد التزم الحزب برفع مستوى الرضى من جودة الخدمات المقدمة لمغاربة العالم إلى 80 % في أفق 2021.

وفي إطار دعمه للمهاجرين إلى المغرب، فقد تقدم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس النواب بمقترح قانون ضد الميز العنصري وكراهية الأجانب على التوالي 12 ماي 2014 و9مارس2017.

المحور الأول- السيـــــــاق العـــــام

لقد جعل الموقع الجغرافي الذي يزخر به المغرب منه بلدا مفتوحا على الدول الأخرى بين دول الشمال المستقطبة لليد العاملة و الجنوب المصدر لها. الشمال الذي يتمثل في الدول الأوروبية خاصة و التي يتواجد بها حوالي 85 % من مجموع المغاربة المقيمين بالخارج. و الجنوب الذي يتمثل في إفريقيا التي تعتبر خزانا ومصدرا لليد العاملة.

أولا- التسلسل التاريخي لهجرة المغاربة و القادمين اليها:

- الهجرة المتبادلة بين سكان الريف والجزائر

لابد من التذكير أن الهجرة قبل الاستعمار الفرنسي بالدول المغاربية عادة ما كانت موسمية، حيث كانت دائما و تكرارا بين القبائل المتاخمة للحدود المغربية الجزائرية نظرا للعلاقات الأسرية و الدينية التي تجمعهم.

غير أن احتلال فرنسا للجزائر سنة 1880 غير الاقتصاد القائم بآخر مبني على السيولة في المبادلات والخدمات، إذ أصدرت فرنسا تشريعا فلاحيا يخص الجزائر لتشجيع المعمرين الأوروبيين لامتلاك الأراضي بالجزائر. مما أدى إلى تفكيك العلاقات الاجتماعية للأسر وتحويل الفلاحين إلى عمال، وبالتالي الهجرة إلى المدن و إلى الخارج وخصوصا إلى المغرب.

غير أن خضوع المغرب للحماية الفرنسية وخاصة المنطقة الشرقية شجع كثير من الجزائريين للاشتغال كسطاء بين الفرنسيين و المغاربة.

واستمرت هذه الهجرة على هذا الوضع إلى غاية صدور ظهير 24 شتنبر 1924 لوضع حد للتعاقد العشوائي من طرف أرباب الأعمال بفرنسا. و بعدها بسنة، أصدر دورية circulaire 28 شتنبر 1925 لمنع هجرة المغاربة إلى الخارج. وقد كان لثورة الريف علاقة بهذا المنع

- هجرة سوس إلى فرنسا: صدور ظهير 27 أكتوبر1931الذي كان هدفه السيطرة و الحد من هجرة السوسيين لفرنسا.
- المغاربة المشاركين في الجيش الفرنسي ضد النازية.
- الهجرة عبر الجزائر إلى فرنسا: كثير هم المغاربة الذين هاجروا الى الجزائر المستعمرة الجزائرية، وقاموا بهجرة ثانية إلى فرنسا لأسباب تتعلق بالتسهيلات الإدارية و تحسين ظروف العمل.
- هجرة اليهود المغاربة إلى أرض فلسطين
- الهجرة في إطار اتفاقية اليد العاملة، ونذكر منها:

- الاتفاقية المبرمة مع ألمانيا الاتحادة في ماي 1963.
- الاتفاقية المبرمة مع فرنسا في يونيو 1963.
- الاتفاقية المبرمة مع بلجيكا في فبراير 1964.
- الاتفاقية المبرمة مع هولندا في ماي 1969.

بالإضافة إلى اتفاقيات أخرى تخص اليد العاملة مع دول عربية، نذكر منها الاتفاقيات المبرمة مع: الأردن في ابريل 1983، و ليبيا في غشت 1983، و قطر في دجنبر 1961 مع البروتوكول الإضافي في نونبر 2011، و العراق في ماي 1981، و الإمارات المتحدة العربية في دجنبر 1981 بالإضافة الى بروتوكول التعاون في الشغل و العمل في يوليوز 2007.

ناهيك عن الاتفاقيات المبرمة مع إسبانيا في يوليوز 2001 و إيطاليا في يوليوز 2007.

ومن جهة أخرى، فقد أبرم المغرب اتفاقيات استيطان وإقامة مع ثلاث دول، وهي : الجزائر في مارس 1963 والسنغال في مارس 1964 وتونس في دجنبر 1964.

- الهجرة في إطار التجمع العائلي، إذ ساعدت الهجرات السابقة الذكر في تقوية التواجد المغربي في دول الإقامة وخاصة بعد اتفاقيات اليد العاملة التي تمكنت من عقود طويلة الأمد إقامة مريحة نتج عنها استقطاب عائلاتهم لتتحول الهجرة من ذكورية صرفة إلى تقوية التواجد النسوي ببلدان الإقامة.
- هجرة الأدمغة المغربية إلى الخارج، ويرجع ذلك إلى ضعف العناية التي توليها الدولة لهذه الطاقات في مجالات العلوم والإعلام والرياضية والفنون، بالإضافة إلى ما تقدمه دول الاستقبال من عناية واهتمام بشروط أفضل.
- الهجرة ما بعد فرض التأشيرة على المغرب إلى اسبانيا و ايطاليا، حيث سنشهد ظاهرة قوارب الموت والهجرة السرية.

ثانيا- الإطار المرجعي

1. الاتفاقيات الدولية
2. دستور المملكة المغربية لفاتح يوليوز2011
3. الخطب الملكية السامية

4. تقارير وتوصيات المؤسسات الوطنية
5. البرامج الحكومية والاستراتيجيات الوطنية

1. الاتفاقيات الدولية والبرتوكولات الاختيارية

تشكل الاتفاقيات والبرتوكولات الاختيارية التي صادق عليها المغرب المرجعية الحقوقية للالتزاماته الدولية في مجال الهجرة واللجوء، بدءا من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966، والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 2008.

بالإضافة إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة 2003، والتي تمت المصادقة عليها 1993، ونشرت رسميا في فبراير 2012. في الوقت الذي لم توقع المملكة المغربية إلى حد الآن على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 المتعلقة بالحرية النقابية وحماية الحق في التنظيم سارية المفعول منذ 1950، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 143 بشأن العمال المهاجرين، التي أصبحت سارية المفعول منذ 1978.

كما تمت المصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979 وبروتوكولها الاختياري لسنة 1999، ورفع التحفظات عليها وتمت المصادقة على برتوكولها الاختياري عام 2011.

ومن جهة أخرى، صادق المغرب على اتفاقية جنيف المتعلقة بوضع اللاجئين 1951 وبرتوكولها الإضافي 7619، و اتفاقية حقوق الطفل 1989 عام 1993.

2. دستور المملكة المغربية لفاتح يوليوز2011

خصص دستور المملكة لفاتح يوليوز2011 للمغاربة المقيمين في الخارج الفصول16و17و18، التي تنص على أن تعمل المملكة المغربية على:

- حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنات والمواطنين المغاربة المقيمين في الخارج، في إطار احترام القانون الدولي والقوانين الجاري بها العمل في بلدان الاستقبال؛
- الحفاظ على الوشائج الإنسانية معهم، ولاسيما الثقافية منها، وتعمل على تنميتها وصيانة هويتهم الوطنية؛
- تقوية مساهمتهم في تنمية وطنهم المغرب، وكذا على تمتين أواصر الصداقة والتعاون مع حكومات ومجتمعات البلدان المقيمين بها أو التي يعتبرون من مواطنيها؛
- تمتيع المغاربة المقيمين في الخارج بحقوق المواطنة كاملة، بما فيها حق التصويت والترشيح في الانتخابات؛
- ضمان أوسع مشاركة ممكنة للمغاربة المقيمين في الخارج، في المؤسسات الاستشارية، وهيئات الحكامة الجيدة، التي يحدثها الدستور أو القانون.»

كما يتولى مجلس الجالية المغربية بالخارج، على الخصوص، بموجب الفصل من 163الدستور، إبداء آرائه حول توجهات السياسات العمومية التي تمكن المغاربة المقيمين بالخارج من تأمين الحفاظ على علاقات متينة مع هويتهم المغربية، وضمان حقوقهم وصيانة مصالحهم، وكذا المساهمة في التنمية البشرية والمستدامة في وطنهم المغرب وتقدمه.

3. الخطب الملكية السامية:

لقد كان مغاربة العالم، وعلى الدوام، محط عناية واهتمام خاصين من طرف جلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي ما فتئ جلالته يؤكد عليها في كل مناسبة.

حيث استأثرت قضاياهم وانتظاراتهم بعناية ملكية خاصة، أفرد لها خطاب العرش لسنة 2015 حيزا هاما، تناول، وبلغة استشرافية، المنظور الاستراتيجي لتدبير ملف المغاربة القاطنين بالخارج، والصعوبات التي تواجههم سواء ببلد الإقامة أو ببلدهم الأم المغرب، وسبل التغلب عليها وإيجاد الحلول الناجعة لها، علما أنه قد سبق لجلالة الملك محمد السادس نصره الله أن رسم معالم ومرتكزات السياسة العمومية لتدبير شؤون مغاربة العالم، وذلك بمناسبة خطابه الملكي السامي بمناسبة كل من 20 غشت 2012 و 6 نونبر 2006.

فلقد رسم صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطاب 20 غشت2012 معالم ومرتكزات السياسة العمومية لتدبير شؤون المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج:

- استحضار قضايا الشباب من أبناء الجالية المغربية المقيمة في الخارج، وتعلقهم الشديد ببلادهم، مما يجسد مدى تجاوبهم مع التوجهات المحددة والأوراش التنموية؛
- المواطنون المغاربة المقيمون في الخارج، في صلب الانشغالات والمخططات المستقبلية(إصلاح مدونة الأسرة وقانون الجنسية، تضمين الدستور لمقتضيات غير مسبوقة، تخص حقوق المغاربة المقيمين في الخارج)؛
- الاعتزاز بأفراد الجالية المغربية المقيمة في الخارج، لتشبثهم القوي بوطنهم وإقبالهم المتزايد على تطوير العلاقات بينه وبين بلدان إقامتهم،

وكذا انخراطهم الفاعل في تقدمه وفي الدفاع عن قضاياه ومصالحه العليا؛

- الاستمرار في الحفاظ على هوية أفراد الجالية المغربية المقيمة في الخارج، وتوفير الحماية لحقوقهم ومصالحهم، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية بأوربا؛

- الحرص على التفعيل الكامل لمقتضيات الدستور، اتلت يتكفل لهم المشاركة، على أوسع نطاق ممكن، في بناء مغرب المستقبل، والتي سوف تخول لهم، بكل تأكيد، الحضور الفاعل في الهيئات المسيرة لمؤسسات جديدة؛

- السهر باستمرار، على دعم جهودهم، من أجل الاندماج في المجتمعات، التي يستقرون بها، وذلك بالعمل مع سلطات بلدان الاستقبال، على تفعيل حق الأجانب في التصويت في الانتخابات المحلية، على أساس مبدأ المعاملة بالمثل.

4. تقارير وتوصيات المؤسسات الوطنية:

أ. المجلس الوطني لحقوق الإنسان:

أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان سنة 2013 تقريرا موضوعاتيا حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب تحت عنوان« أجانب وحقوق الإنسان بالمغرب. . من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة».

وفي هذا الصدد، رأى المجلس أن السياسة الجديدة للمغرب في مجال الهجرة واللجوء تتطلب إصلاحا شاملا لمنظومة الهجرة ومنح اللجوء وفق مقاربة عادلة وناجعة، وذلك بتحسين الإطار القانوني في أربع مجالات تتعلق بوضعية اللاجئين وطالب اللجوء والأجانب في وضعية قانونية وغير قانونية، ومكافحة الاتجار بالبشر، في إطار شراكة مع شركاء المغرب الدوليين وفي مقدمتهم الاتحاد الأوربي ومواكبة كافة الفاعلين الوطنيين المعنيين بوضع وتنفيذ السياسة الشاملة للهجرة.

ب. **المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:**

أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في رأيه حول وضعية وديناميات الحياة الجمعوية الصادر في نونبر 2016 إلى الاعتراف بجمعيات مغاربة العالم كمحاور أساسي في مسلسل إرساء الديمقراطية التشاركية بالرغم من أن القانون الوطني لاينظم هذه الجمعيات.

5. البرامج الحكومية منذ 2012 إلى الآن

اندرجت الالتزامات الحكومية المتعلقة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة واللجوء ضمن أولويات البرامج الحكومية في إطار تعزيز التفاعل الإيجابي مع المحيط الإقليمي والعالمي وتقوية الأداء العمومي لخدمة المغاربة المقيمين في الخارج، والتي تتمثل في:

- تعزيز وتحصين الهوية الوطنية في أبعادها الروحية واللغوية والثقافية؛
- الحفاظ على الحقوق والمصالح الاقتصادية والاجتماعية التي تحاول بعض الدول التراجع عنها بداعي الأزمة الاقتصادية، ضدا على الاتفاقيات الثنائية والمواثيق الدولية؛
- الحرص على التفعيل الكامل لمقتضيات الدستور التي تكفل للمغاربة المقيمين في الخارج الحضور الفاعل في الهيئات والمؤسسات الدستورية؛
- الإسراع بإخراج القانون المنظم لمجلس الجالية المغربية بالخارج؛
- تطوير وتحسين علاقات الجالية بالإدارة المغربية، باستكمال ورش الإصلاح القنصلي وتحديث وتجويد الخدمات القنصلية والاجتماعية لفائدة هذه الفئة من المواطنين؛
- إيلاء اهتمام أكبر لحماية القاصرين المغاربة غير المرافقين الأكثر عرضة للاستغلال من قبل عصابات الاتجار والبشر أو الجماعات المتطرفة؛

- تطوير وتفعيل اتفاقيات الضمان الاجتماعي واليد العاملة مع 14 دولة وتوسيع الاتفاقيات لتشمل دولا أخرى؛
- الاهتمام بإشكاليات السجناء المغاربة في السجون الأوربية، وتمكينهم من المرافقة القانونية حرصا على ضمان حقوقهم؛
- إرساء سياسة عمومية مندمجة ومنسجمة لتحقيق الالتقائية بين مختلف المتدخلين في تدبير شؤون المغاربة المقيمين في الخارج؛

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة السابقة اتخذت مجموعة من الإجراءات والمبادرات في الميادين الاجتماعية والثقافية والتربوية والدينية والقانونية والقنصلية والاقتصادية، وذلك من خلال:

- إحداث صندوق وطني للتضامن والحماية الاجتماعية لمواطني المهجر المعوزين والذين لايتوفرون على حماية اجتماعية بدول إقامتهم أو أثناء مقامهم بأرض الوطن؛
- توسيع نطاق نظام المساعدة الطبية» راميد» ليشمل المغاربة المعوزين الذين لايستفيدون من نظام التغطية الصحية ببلدان إقامتهم؛
- تحسين آليات ومساطر صندوق تمويل استثمارات مغاربة العالم»MDM Invest»؛
- تطوير البوابة الإلكترونية ma.consulat.www لتشمل المواعيد وخدمات إدارية أخرى وتحسين الاستقبال وتطوير الخدمات الإدارية خلال المقام الصيفي بالمغرب.

وبعد قراءة للبرنامج الحكومي، نستخلص الأهداف والإجراءات المدرجة في المحاور الرئيسية المزمع تنفيذها لفترة الولاية الحكومية 2016-2021.

حيث يتطرق البرنامج الحكومي في المحور الأول منه المتعلق بدعم الخيار الديمقراطي ودولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية المتقدمة، من جهة (ص19) إلى توسيع الاستفادة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وحقوق الفئات الخاصة، ومنها حقوق الطفل وحقوق نزلاء المؤسسات السجنية والأشخاص في وضعية إعاقة والمهاجرين واللاجئين، والأشخاص المسنين وحقوق الإنسان في العصر الرقمي، و من جهة أخرى (ص22) إلى تعزيز الحماية القانونية والمؤسسية للنساء ضحايا العنف، والأطفال في وضعية صعبة، أو في نزاع مع القانون، والأشخاص في وضعية الإعاقة والمهاجرين الأجانب.

بينما المحور الثالث الذي يخص تطوير النموذج الاقتصادي و النهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة، فهو يهتم (ص49) بالنهوض بالشغل و الإدماج المهني: مراجعة مدونة الشغل عبر مقاربة تشاركية مندمجة ملائمة مقتضياتها مع معايير العمل الدولية، وتطوير تشريع الشغل لضمان العمل اللائق لكل الفئات، وتنافسية المقاولة الوطنية وتيسير ولوج الفئات الهشة لعالم الشغل، ومواكبة المهاجرين في وضعية قانونية من أجل تيسير إدماجهم المنهي.

أما المحور الرابع الذي يتعلق بتعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي، فهو يهتم (ص 61) بتحسين الخدمات الصحية الفائدة المهاجرين. أما بالنسبة للمهاجرين المقيمين بالمغرب، ستقوم الحكومة (ص 66) بمواصلة تفعيل الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، ودعم الإجراءات المتخذة من أجل تمتيع المهاجرين المقيمين بالمغرب بكافة حقوقهم المتضمنة في المواثيق الدولية كما صادقت عليها بلادنا، و إطلاق حمالات التوعية لفائدة المهاجرين، وإيجاد مصادر تمويل لإنشاء مراكز لاستقبال اللاجئين وتمكينهم من التمدرس والتطبيب في إطار شراكة مع المفوضية السامية للاجئين، وتمكين أبناء المهاجرين المقيمين بالمغرب

من الولوج إلى المدرسة العمومية.

و في الأخير يتطرق البرنامج الحكومي في محوره الخامس الذي يخص العمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب و خدمة قضاياه العادلة في العالم (ص 76 و 77) إلى الرفع بقدرات المواكبة الدبلوماسية والخارجية من أجل التصدي لمختلف الإشكاليات العابرة للحدود مثل قضايا اللجوء والهجرة، وتهريب المخدرات والأسلحة، وشبكات الاتجار في البشر، والجماعات المسلحة، والحركات التي تهدد السلم الإقليمي والعالمي، وقضايا المناخ، والإسهام في إعادة هيكلة المنظمات الإقليمية و الدولية و إرساء سياسة متعددة الأبعاد منفتحة على المجالات الحيوية، من قبيل الاقتصاد والتنمية والأمن والهجرة والجوانب الروحية.

ثالثا- الإطار المؤسساتي

تتعدد القطاعات والمؤسسات المكلفة بتدبير شؤون المغاربة المقيمين بالخارج، مما يطرح التساؤل عن نجاعة أدائها وخدمة مصالح هذه الفئة من المواطنين، ويتعلق الأمر ب:

1. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة
2. مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج
3. مجلس الجالية المغربية بالخارج
4. مؤسسة محمد الخامس للتضامن
5. اللجنة الوزارية المكلفة بالمغاربة القاطنين بالخارج وشؤون الهجرة
6. بنك العمل

1 - وزارة الشؤون الخارجية والتعاون والوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة

أنشئ القطاع المكلف بالمغاربة القاطنين بالخارج لأول مرة في أبريل 1990 لأجل بلورة سياسة شاملة تخص المجالات الاقتصادية والسياسية و الثقافية للمغاربة القاطنين بالخارج. بعدما كان الأمر يتعلق بمكتب المهاجرين داخل وزارة الشغل يتكفل بمصالح هذه الفئة من المواطنين من المغاربة.

غير أن هاجس فقدان الصلاحية في تدبير مجال المغاربة المقيمين بالخارج، تم تحويله من وزارة مكلفة إلى كتابة الدولة في فبراير 1995.

وقد شهد هذا القطاع في عهد حكومة الأستاذ عباس الفاسي الأمين العام لحزب الاستقلال تحولا إيجابيا وسمي بالوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج. و ظلت تحمل هذا الإسم إلى حين تحويلها إلى الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة في أكتوبر 2014 بموجب المرسوم رقم 2-14-192 الصادر في 4 جمادى الآخرة1435 (4أبريل2014) بتحديد اختصاصات وتنظيم الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، ثم أصبحت وزارة منتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في الهيكلة الحكومية الحالية.

وقد أسندت لها بموجب المرسوم المشار إليه الاختصاصات التالية:

- تقوية التضامن والنهوض بالعمل الاجتماعي لفائدة مغاربة العالم؛
- الحفاظ على الهوية المغربية وتوطيدها؛
- الحث والحرص على الارتقاء بالخدمات العمومية لصالح مغاربة العالم؛
- تيسير الاندماج في دول الإقامة؛
- تعبئة مغاربة العالم للمساهمة في الأوراش التنموية التي يعرفها المغرب؛

- إعداد السياسة الحكومية في مجال الهجرة و اندماج المهاجرين واللاجئين و السهر على تنفيذها؛
- العمل على إرساء حكامة رشيدة لمنظومة الهجرة؛
- تمثيل الحكومة لدى المنظمات غير الحكومية وفي الملتقيات الدولية المعنية بشؤون الهجرة؛
- الإشراف على إعداد السياسات واتخاذ التدابير اللازمة لتيسير الاندماج الاجتماعي والتربوي والثقافي للمهاجرين واللاجئين المقيمين في المغرب؛
- تنسيق و تتبع السياسة الحكومية في مجال العلاقات مع المؤسسات و المنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا المهاجرين في الخارج، وشؤون الهجرة, وعلى رأسها المنظمة الدولية للهجرة.

بالإضافة إلى ذلك تتمثل علاقة وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بالمغاربة المقيمين بالخارج من خلال:

- الحرص على حماية المواطنين والمصالح والممتلكات المغربية بالخارج؛
- بحث ومعالجة القضايا والعلاقات ذات الطابع القنصلي والاجتماعي المرتبطة بإقامة وتنقل المغاربة في الخارج والأجانب في المغرب؛
- المساهمة في بلورة وتنفيذ السياسة الحكومية اتجاه المغاربة المقيمين بالخارج.

2 – مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج:

أنشئت مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج بمقتضى القانون رقم 89-19 و الظهير رقم 79-90-1 ل 20 ذي الحجة 1410 (13 يوليوز 1990). و هي مؤسسة لا تهدف إلى الحصول على ربح ، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي. يصنف القانون التنظيمي رقم : 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين

49 و 92 من الدستور، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم : 1.12.20، المؤرخ في 27 من شعبان 1433 (17 يوليو 2012 «مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج» ضمن المؤسسات العمومية الاستراتيجية فيما يتعلق بتعيين رئيسها المنتدب.

والهدف الأساسي لإنشاء هذه المؤسسة «ضمان استمرار العلاقات الأساسية التي تربطهم بوطنهم، وإلى مساعدتهم على تذليل الصعوبات التي تعترضهم بسبب اغترابهم».

ويتمحور العمل الذي تقوم به المؤسسة حول مجموعة من البرامج تشمل العديد من الميادين الثقافية، القانونية، الاقتصادية والاجتماعية وتعبئ أكثر من 700 شخصا منهم 600 بالخارج.

3 - مجلس الجالية المغربية بالخارج:

يعتبر مجلس الجالية المغربية مؤسسة وطنية استشارية تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، أنشئت بموجب الظهير الملكي رقم 1.07.08 بتاريخ 21 دجنبر 2007 لولاية أولى مدتها أربع سنوات. إلا أنه لم يتجدد منذ ذلك الحين رغم تعيين رئيسها، إدريس اليزمي، رئيسا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وتتمثل مهمته الرئيسية في ضمان المتابعة والتقييم للسياسات العمومية للمملكة تجاه المغاربة المقيمين بالخارج وتحسينها بهدف ضمان حقوقهم في بلدان الإقامة وتكثيف مشاركتهم في التنمية السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للمغرب.

يتشكل المجلس، طبقا للمقتضيات الانتقالية الواردة في المادة 24 من الظهير الملكي رقم 1.07.08 بتاريخ 21 دجنبر 2007، من نوعين من الأعضاء: أعضاء بصوت تداولي (الرئيس والأمين العام وخمسون عضوا) وأعضاء ملاحظون (أحد عشر وزيرا ومؤسسات وطنية). الملاحظ أن

التعيينات لم تخص إلا 37 عضوا و ظل الجميع ينتظر تعيين الأعضاء 13 الآخرين إلى الآن.

والجدير بالذكر، إن مجلس الجالية لم يتمكن من مواكبة انتظارات مغاربة العالم و بلورة إجابات مؤسساتية واضحة على بعض مستجدات المرحلة الراهنة والتحولات التي تعرفها الجالية المغربية في بلاد المهجر، مما يتطلب الإسراع بإعادة تنظيمه وتطوير آليات عمله وضمان استقلاليته والحرص على ضمان أفضل تمثيلية لمغاربة العالم.

4 - مؤسسة محمد الخامس للتضامن:

مؤسسة تضامنية اجتماعية وطنية ذات منفعة عامة، أسست بموجب مرسوم 2-99-834 الصادر يوم 5 يوليو1999.

وتساهم هذه المؤسسة في تنفيذ وتنظيم عملية استقبال أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج (عملية العبور مرحبا)

5 - بنك العمل:

يتكلف بتمويل مشاريع المغاربة المقيمين بالمغرب، غير ان هذا القطاع ليس له صدى في الأوساط المهتمة بالهجرة.

6 - اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة

أحدثت هذه اللجنة بموجب مرسوم رقم 2-13-731 الصادر في 23 من ذي القعدة1434(30 سبتمبر2013) الذي تم تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2-14-963 صادر في 4 جمادى الأولى1436 (23 فبراير2015)؛

وتتمثل مهاهم هذه اللجنة الوزارية في:

- دراسة وتتبع تنفيذ التدابير المتعلقة بالنهوض بأوضاع المغاربة المقيمين بالخارج، واللاجئين والمهاجرين الأجانب المقيمين بصفة قانونية؛

- اقتراح كل مبادرة أو تدبير يسهم في النهوض بأوضاع المقيمين بالخارج، وبحقوق اللاجئين والمهاجرين المقيمين بالمغرب بصفة قانونية؛
- التنسيق بين مختلف المصالح الحكومية والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص في المجالات ذات الصلة بالنهوض بأوضاع المغاربة المقيمين بالمغرب بصفة قانونية؛
- التداول في تنفيذ وتتبع السياسات الحكومية المتعلقة بشؤون المغاربة المقيمين بالخارج، واقتراح التدابير الكفيلة بتحسين أداء المرافق العمومية في هذا المجال؛
- تيسير الاندماج الاجتماعي والتربوي والثقافي للمهاجرين واللاجئين وأفراد أسرهم المقيمين بالمغرب بصفة قانونية؛
- إعداد تقارير شاملة أو موضوعاتية متعلقة بشؤون المغاربة المقيمين بالخارج، وباللاجئين والمهاجرين المقيمين بالمغرب بصفة قانونية، والتدابير الضرورية لتحسين الأداء العمومي؛
- اقتراح التدابير المتعلقة بالحماية الاجتماعية والمساعدة الطبية للمهاجرين واللاجئين وأفراد أسرهم؛
- اقتراح التدابير الرامية إلى تقوية آليات التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف في المجالات ذات الصلة بشؤون الهجرة؛ تتبع نتائج المفاوضات الثنائية أو الجهوية أو المتعددة الأطراف ذات الصلة بشؤون الهجرة.

المحور الثاني:

تدبير شؤون المغاربة المقيمين بالخارج والهجرة واللجوء

أولا- تدبير شؤون مغاربة العالم:

1- القضايا والتحديات التي يعاني منها مغاربة العالم

تتمثل أهم القضايا والمشاكل التي تعترض أفراد الجالية المغربية بالخارج، البالغ عددهم أزيد من 3 ملايين ونصف المليون مهاجر قانوني ، 90% منهم يتواجدون بأوربا، على عدة مستويات، نعرضها فيما يلي:

على المستوى الاجتماعي:

ترتبط أهم المشاكل بتطبيق مقتضيات مدونة الأسرة في ارتباط ب:

- تسجيل عقود الزواج: الاختصاص المكاني لإيداع نسخ عقود الزواج المدني في أجل لايتعدى 3 أشهر من طرف الزوجين معا؛
- ضرورة الحضور الشخصي للمعنيين بالطلاق أو التطليق بموجب المادتين 81 و82 من مدونة الأسرة لعقد جلسات الصلح وما يرتبط بذلك من عناء التنقل وتكاليف السفر إلى المحاكم المغربية؛
- اشتراط ضرورة استدعاء الطرف الآخر في دعوى التذييل بالصيغة التنفيذية للأحكام ذات الصلة بموضوع الطلاق الصادرة عن المحاكم الأجنبية؛
- منع الأم المغربية المهاجرة المطلقة من أجنبي من حضانة أبنائها والسفر بهم خارج بلد الإقامة، مما يضطر أغلبهن إلى اللجوء إلى شبكات تهريب لإخراج أبنائهن نحو المغرب وما يرافق ذلك من مخاطر؛
- قضايا الإرث الناجمة عن الزواج المختلط خاصة ما يتعلق بالجزء الخاص بالزوجة غير المسلمة قيد حياتها أو عدم الإدلاء بما يثبت اعتناقها للإسلام، مما يحرم الأبناء من الميراث مما يفتح المجال أمام

التحايل على القانون والأحكام الشرعية؛

- حصر أجل التسجيل في سجلات الحالة المدنية في سنة واحدة ناهيك عن الأخطاء المادية الواردة في هذه السجلات؛
- حالات انتزاع الزوج من زوجته للوثائق الإدارية الحاصة ببلاد الإقامة أمام فراغ تشريعي وقانوني يحدد العقوبات في هذه الحالات؛
- كفالة الأطفال المهملين من طرف أجانب؛
- عدم احترام المؤسسات والشركات المعنية بقطاع البناء والسكن لمواصفات العروض السكنية المعلن عنها في معارض وزارة الإسكان بدول الاستقبال، وعدم استفادة الفئات الهشة من أفراد الجالية من عروض وتسهيلات السكن الاجتماعي(فوكاريم)؛
- عدم تحيين مجموعة من الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع دول الاستقبال في مجال الضمان الاجتماعي والتي لاتتعدى 14؛
- معاناة المرأة المغربية المهاجرة العاملة بدول الخليج على وجه الخصوص من الاستغلال الجنسي والعمل القسري في ظل غياب حماية قانونية واجتماعية؛
- تعرض القاصرين غير المرافقين للاستغلال وانتهاك حقوق الطفل في مراكز الإيواء في ظل الازدحام والافتقار إلى الشروط الصحية؛

المجال الإداري والقانوني:

- تعقد المساطر الإدارية الأكثر تداولا في أوساط الجالية المغربية خاصة تلك المتعلقة بالوثائق الشخصية والتعشير والتحفيظ العقاري؛
- ارتفاع تكاليف الخدمات القنصلية؛
- تعقد الإجراءات الخاصة بنقل جثامين أفراد الجالية المغربية بالخارج.

المجال التعليمي والثقافي والديني:

- محدودية الدور الذي يقوم به قطاع التربية الوطنية والتعليم العالي من أجل مواكبة تزايد عدد أفراد الجالية المغربية والتصدي لتحديات انتشار الأفكار المتطرفة والعنصرية و استغلال التطور التكنولوجي؛
- صعوبة تسجيل أبناء المغاربة المقيمين بالخارج في مؤسسات التعليم العالي ببعض دول الخليج؛
- محدودية الدور الذي يقوم به المستشارون المكلفون بالشؤون الثقافية بالبعثات الدبلوماسية المغربية؛
- قلة المراكز الثقافية المغربية بالخارج، والتي تفتقر في أغلبها لأطر ذات كفاءة للتعريف بالموروث الثقافي المغربي وتشجيع الفعاليات الفكرية والإبداعية من المغاربة المقيمين بالخارج؛
- عدم التنسيق بين مختلف الفاعلين في مجال الثقافة والسياحة والاتصال.

تعبئة الكفاءات والمستثمرين المغاربة المقيمين بالخارج:

على الرغم من أن المغاربة المقيمين بالخارج من أكثر الجاليات العربية المرتبطة بوطنها ومساهمتهم في دعم الاقتصاد الوطني بأكثر من 7% من الناتج الداخلي الخام وبأزيد من 130 مليار درهم من الودائع البنكية (ارتفاع عائدات المغاربة المقيمين بالخارج ب3.4 حيث انتقلت من 60.2 مليار درهم متم 2015 إلى 62.2 مليار درهم عند متم 2016)؛ فإنه مع الأسف لازلنا نسجل غياب رؤية واضحة في تعبئة واستثمار خبرات الكفاءات المغربية بالخارج في الأوراش التنموية ببلادنا بسبب تعقد المساطر الإدارية وحالات الفساد وسوء تدبير صندوق دعم استثمارات مغاربة العالم MDM INVEST.

2- الاستراتيجية الوطنية للمغاربة المقيمين بالخارج:

في البداية، لابد من التنويه بالدور الذي لعبه حزب الاستقلال حين تحمله حقيبة الوزارة المكلفة بالجالية المغربية بالخارج خلال الفترة الأولى من الولاية الحكومية السابقة، ورغم قصر هذه المدة، إذ ساهم في إعداد رؤية 2012 المتعلقة باستراتيجية التعبئة لفائدة الجالية المغربية بالخارج، والتي كان من أبرز أهدافها مواكبة الأجيال الجديدة من أبناء الجالية المغربية المقيمة بالخارج والدفاع عن حقوق ومصالح هذه الفئة من المواطنين المغاربة وإشراك الكفاءات المغربية بالخارج في أوراش التنمية ببلادهم.

وبتاريخ 18 دجنبر2014، صادق المجلس الحكومي على الاستراتيجية الوطنية للمغاربة المقيمين بالخارج.

ونجاح هذه الاستراتيجية يقتضي الاستجابة لأربع رهانات برؤية وأهداف واضحة.

1. **رهانات الاستراتيجية:**

-1.1 تعزيز الهوية والثقافة؛

-1.2 حماية حقوق ومصالح مغاربة العالم؛

-1.3 النمو السوسيو ـ اقتصادي؛

-1.4 تمثيلية المغرب بالخارج.

2. **الرؤية والأهداف:**

تعزيز روابط مغاربة العالم بالمغرب، من خلال:

1.2- المحافظة على الهوية المغربية لمغاربة العالم؛

2.2- حماية حقوق ومصالح مغاربة العالم؛

3.2- مساهمة مغاربة العالم في تنمية المغرب.

3. البرامج والمشاريع:

ترجمت الرؤية الاستراتيجية إلى 8 برامج (6 قطاعية و2 أفقية، تضم 39مشروعا مهيكلا) هدفها سن سياسة تروم تعزيز روابط مغاربة العالم بالمغرب.

وتشمل هذه البرامج مجالات الثقافة، والتربية والتكوين، الجانب الاجتماعي، المواكبة القانونية والإدارية، تعبئة الكفاءات والشبكات، الاستثمار والتنمية التضامنية، التعاون والشراكة والحكامة والتواصل.

1. التوصيـــات:

وانطلاقا من ذلك، فإننا عموما نوصي ب:

- إجراء إحصاء دقيق للمغاربة المقيمين بالخارج؛
- التعجيل بإخراج القانون المنظم لمجلس الجالية المغربية بالخارج في إطار مقتضيات دستور 2011، يعتمد في تركيبته الشفافية والتمثيلية الحقيقية للمغاربة المقيمين بالخارج؛
- نهج مقاربة تواصلية هادفة مع مغاربة العالم؛

فيما يتعلق بالمشاركة السياسية والتمثيلية:

- مراجعة القوانين الانتخابية بهدف تحديد وتنظيم المشاركة والتمثيلية السياسية للجالية المغربية، وإحداث دوائر انتخابية خارج المغرب؛
- ضمان تمثيلية ديمقراطية للجالية في جميع المؤسسات الدستورية و المجالس الاستشارية؛

الخدمات الاجتماعية والأحوال المدنية:

- إنشاء خلايا لتدبير الأزمات التي تؤثر سلبا على مغاربة العالم، والتعجيل باستصدار مرسوم يتعلق برصد ومواكبة المغاربة المقيمين بالخارج العائدين اضطراريا جراء عدم الاستقرار والاضطرابات التي

تشهدها بعض بلدان الإقامة؛

- العمل على حماية المغاربة المقيمين بالخارج من كل أشكال الاضطهاد والمضايقات، خاصة ما تتعرض له المرأة المغربية العاملة بدول الخليج؛

- توفير الحماية الاجتماعية لفائدة المغاربة المقيمين بالدول التي لا تربطها اتفاقيات في هذا المجال، إسوة بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص الأجراء؛

- تحيين بعض الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بالضمان الاجتماعي المبرمة مع دول الاستقبال؛

- تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية ذات الصلة بنقل جثامين المغاربة المقيمين بالخارج، وتعميم هذه الخدمة لتشمل كل أفراد الجالية المغربية بغض النظر عن حالتهم الاجتماعية والاقتصادية؛

- الإعفاء الكلي من الرسوم الجمركية الخاصة بتعشير سيارة واحدة طيلة الحياة لفائدة مغاربة العالم؛

- مطالبة الحكومة المغربية بتعزيز الدعم اللوجيستيكي والمادي والبشري لتمكين أفراد الجالية المغربية بالخارج من زيارة بلادهم في أفضل الظروف وضمان انسيابية عبورهم عبر الموانئ والمطارات، وتقديم الخطوط الملكية المغربية لعروض تفضيلية في فترة الصيف لفائدة أفراد الجالية المغربية بالخارج؛

- منح تسهيلات في مجالات السكن الاجتماعي(برنامج فوكاريم) لفائدة الفئات الهشة من المغاربة المقيمين بالخارج والعائدين اضطراريا إلى أرض الوطن؛

- دورية إيفاد عدول وقضاة التوثيق إلى بعض الدول قصد تسجيل عقود الزواج؛

- التعجيل باستصدار قرارات منح الجنسية للمغاربة الذي لايتوفرون على وثائق ثبوتية وتسجيلهم بالحالة المدنية؛

- تخصيص نسبة مئوية لمغاربة العالم في التوظيف بالمغرب خصوصا في القطاعات ذات العلاقة بالهجرة والمهاجرين.

الجانب التعليمي والثقافي والديني

- تكثيف الجهود بشراكة مع القطاع الخاص في بلدان المهجر من أجل إحداث مدارس خصوصية مغربية بالخارج على غرار المدارس التابعة للبعثات الأجنبية بالمغرب؛

- الرفع من المبلغ المخصص للمنح الموجهة للطلبة من مغاربة العالم الموجودين في وضعية اجتماعية صعبة؛

- اعتماد معايير الشفافية والموضوعية في انتقاء أساتذة التعليم الابتدائي الموفدين لتدريس اللغة العربية لأبناء الجالية المغربية القاطنة بأوربا، والرفع من مستوى تكوينهم ومراقبة أدائهم المهني أثناء قيامهم بالمهمة؛

- إيفاد أئمة ومؤطرين دينيين إلى بلدان إقامة الجالية المغربية تتوفر فيهم شروط إتقان لغة البلد الموفدين إليه وتوفير تكوين خاص موجه لهم يأخذ بعين الاعتبار كيفية التعاطي مع مشاكل وهموم والحياة اليومية لأفراد الجالية وخاصة منهم فئة الشباب؛

- التنسيق بين مختلف الإدارات والمؤسسات ذات الصلة بالشأن الثقافي لتقديم عرض ثقافي ولغوي منسجم مع حاجيات وانتظارات المغاربة المقيمين بالخارج؛

- خلق مراكز ثقافية مغربية بمختلف عواصم العالم لصيانة الإنسية المغربية والتعريف بالموروث الثقافي المغربي؛

- تعميم الجامعات الصيفية لفائدة الطلبة الجامعيين المغاربة المقيمين بالخارج في إطار الشراكة قطاع التعليم العالي، وتمكين أكبر عدد من

أبناء الجالية المغربية من ولوج المخيمات الصيفية بشراكة مع وزارة الشباب والرياضة؛

- الاهتمام بالرياضيين المغاربة المقيمين بالخارج بهدف استقطاب الكفاءات الرياضية؛

- إصدار قانون حول دعم الجمعيات بدلا من مرسوم الوزير الاول، والرفع من الدعم المخصص لجمعيات مغاربة العالم؛

- تكوين ممثلي جمعيات مغاربة العالم وخاصة في موضوع القضية الوطنية.

المواكبة القانونية والإدارية:

- مراجعة بعض القوانين الوطنية قصد ملاءمتها مع حاجيات المغاربة المقيمين بالخارج؛

تطوير الإدارة الإلكترونية الموجهة للمغاربة المقيمين بالخارج بمختلف اللغات الأجنبية لتسهيل الولوج إليها، مع التأكيد على ضرورة توحيد بوابات الخدمات الإلكترونية والتنسيق بين مصادر المعلومات والخدمات التي تقدمها مختلف الإدارات العمومية؛

- تعميم الاستفادة من الخدمات المقدمة عبر الموقع الإلكتروني am.aqitaw.www ليشمل أيضا مغاربة العالم ببلدان إقامتهم؛

- تبسيط المساطر الإدارية ذات الصلة بالخدمات الأساسية الموجهة إلى المواطنين المغاربة بغية الاستجابة لاحتياجاتهم وتمكينهم من الاستفادة من خدمات ذات جودة عالية وبأقل التكاليف؛

- إنجاز مشروع وطني متكامل ومندمج يروم تحسين الاستقبال بالإدارات العمومية، بإرساء منظومة للاستقبال على مستوى الإدارات العمومية، والجماعات الترابية، والمستشفيات، والقنصليات والمحاكم لاستقبال المغاربة المقيمين في المهجر والتواصل معهم وإرشادهم

وتلقي شكاياتهم ومعالجتها؛

- مراجعة تكلفة الرسوم القنصلية مراعاة لظروف بعض الفئات الهشة من المغاربة المقيمين بالخارج.

تشجيع الاستثمار بأرض الوطن

- مواكبة رجال الأعمال المغاربة الوافدين من الخارج؛
- خلق فضاءات للتواصل حول فرص الاستثمار بالمغرب؛
- تقديم إعفاءات ضريبية وجمركية لفائدة المغاربة القاطنين بالخارج.

ثانيا- سياسة المغرب الخاصة بالهجرة واللجوء

1. واقع الهجرة واللجوء بالمغرب:

قدرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالمغرب عدد المهاجرين النظاميين بأزيد من 70 ألفا وغير النظاميين مابين 25 و30 ألفا بالإضافة إلى 530 لاجئا و3580 طالب لجوء، خاصة بعدما عرفته منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من عدم استقرار ونزاعات اضطرت أعداد كبيرة من مواطنيها إلى اختيار وجهة المملكة المغربية كبلد عبور إلى أوربا أو بلد استقرار بالإضافة إلى المهاجرين جنوب الصحراء سواء كانوا بصفة شرعية أو غير شرعية.

وبتوجيهات ملكية سامية ولضمان إدماج سلس للمهاجرين واللاجئين وأفراد أسرهم ببلادنا في احترام تام لكرامتهم وتماشيا مع التزامات المغرب الدولية ذات الصلة، قامت السلطات المغربية بإطلاق عملية استثنائية لتسوية الوضعية الإدارية للأجانب المقيمين بطريقة غير نظامية بالمغرب، بالإضافة إلى مجموعة برامج ترمي إلى إدماج المهاجرين بالمجتمع المغربي، وتأهيل الترسانة القانونية المؤطرة للهجرة واللجوء من خلال وضع إطار تشريعي للمحاور الثلاثة الأساسية لسياسة الهجرة واللجوء، ويتعلق الأمر بقانون محاربة الاتجار بالبشر، وقانون الهجرة، وآخر متعلق

باللجوء ومسطرة منحه.

ولقد لاقت سياسة المملكة المغربية في مجال الهجرة واللجوء ترحيبا دوليا يتجلى في رغبة مجموعة من الدول في الاستفادة من التجربة المغربية في هذا الإطار.

ومن جهة أخرى، لابد من الإشارة إلى أن المغرب انخرط بشكل جدي في الرئاسة المشتركة مع ألمانيا للمنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية وإعداد الميثاق العالمي حول الهجرة.

وقد تمت تسوية وضعية 25 ألف سنة 2015 من بينهم 8000 امرأة وقاصرا، وبمناسبة عملية التسوية التي أطلقت دجنبر2016قدم 21 ألفا و237 مهاجرا ملفاتهم من أجل تسوية وضعيتهم.

ونثمن عاليا القرار الحكيم لصاحب الجلالة الملك محمد السادس المتعلق باستقبال المغرب ل28 لاجئا سوريا علقوا على الحدود المغربية الجزائرية في صيف هذه السنة.

إلا أنه وعلى الرغم من المجهودات المبذولة في هذا الإطار، فإننا نسجل ما يشوب الإطار التشريعي والتنظيمي لمسألة الهجرة واللجوء من قصور وعيوب تجعلها غير مطابقة لمبادئ حقوق المهاجرين واللاجئين من قبيل:

- الطعن في القرارات الإدارية مثل الاقتياد إلى الحدود أو الطرد لا يوقف التنفيذ؛
- عدم تضمين التشريعات المغربية المتعلقة بالهجرة أحكام تتعلق بالأطفال المهاجرين سواء كانوا مصحوبين أو غير مصحوبين بذويهم (الخطة الوطنية المغربية الخاصة بالأطفال 6002-5102)؛
- غياب المساواة بين المتهمين المغاربة والأجانب (عدم فرض الرجوع إلى تراجمة محايدين أثناء الاستماع إلى الأجانب وتحرير محاضر الاستماع إلى الأجانب باللغة العربية؛

- عدم المساواة في معالجة ملفات طالبي اللجوء(الامتياز الممنوح للأفارقة جنوب الصحراء عكس السوريين والليبيين مثلا ..)
- انعدام المساواة بين الأجير الوطني والأجير الأجنبي؛
- تعرض الأجانب المنحدرين من دول جنوب الصحراء إلى العنف والميز العنصري من طرف بعض المواطنين المغاربة؛
- الإخلاء القسري للمهاجرين من منازلهم دون احترام الإجراءات المناسبة؛
- عدم وجود آليات رصد اقتياد المهاجرين إلى الحدود؛
- ادعاء بعض المهاجرين بأن السلطات المغربية تنفذ عمليات ترحيل سري خارج أي إطار قانوني؛

2. الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء

تبلورت هذه الاستراتيجية استجابة للتوجيهات الملكية السامية في جلسة عمل التي عقدت يوم 10 شتنبر 2013 بعد اطلاع جلالته على التقرير الذي أعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وقد خُصصت لتدارس مختلف الجوانب المرتبطة بإشكالية الهجرة، للإسراع بوضع وتفعيل إستراتيجية ومخطط عمل ملائمين، والتنسيق في هذا الشأن مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومختلف الفاعلين المعنيين، بهدف بلورة سياسة شاملة ومتعددة الأبعاد لقضايا الهجرة ببلادنا، بما من شأنه أن يوفر للمغرب قوة اقتراحية حقيقية في هذا المجال ويمكنه من القيام بدور ريادي وفعال على الصعيدين الجهوي والدولي؛

وفي هذا الإطار، عقدت لجنة وزارية يوم 11 شتنبر2013،اجتماعا لتدارس مختلف الجوانب المرتبطة بإشكالية الهجرة وتنفيذ التوجيهات الملكية بهذا الخصوص. وبتاريخ 10 أكتوبر 2013 تم، لأول مرة، إحداث قطاع يختص

بشؤون الهجرة أسند للوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج.

وقد جدد جلالة الملك في خطابه السامي بمناسبة الذكرى الثامنة والثلاثين للمسيرة الخضراء، دعوة الحكومة إلى وضع سياسة شاملة حول قضايا الهجرة واللاجئين، وفق مقاربة إنسانية تتوافق مع الالتزامات الدولية للمغرب وتحترم حقوق المهاجرين، وضمان إدماج سلس للمهاجرين وتدبير جيد لتدفقات المهاجرين في إطار سياسة منسجمة وشاملة، وإنسانية ومسؤولة.

والجدير بالذكر أن هذه الاستراتيجية ترتكز على:

- تسوية الوضعية القانونية لطالبي اللجوء والمهاجرين الذين يستجيبون لشروط معينة؛
- تأهيل الإطار القانوني المتعلق بالهجرة واللجوء؛
- بلورة وتنفيذ استراتيجية لإدماج المهاجرين واللاجئين تجعل من المهاجر عنصرا لإغناء المجتمع وعاملا لتحريك التنمية؛
- التصدي بحزم لشبكات الاتجار في البشر.

وبالنظر لحصيلة تقدم تنفيذ برامج هذه الاستراتيجية في مختلف مجالات التربية والثقافة والشباب والترفيه والصحة والسكن والمساعدة الاجتماعية والإنسانية، والتكوين المهني والتشغيل، فقد تم إنشاء قاعدة معطيات خاصة بالمهاجرين وأفراد أسرهم في وضعية قانونية، وإعداد برنامج مساعدة اجتماعية وإنسانية من قبل الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، والتوقيع على تعديل مذكرة تفاهم بين وزارة الداخلية والمنظمة الدولية للهجرة (1500 مهاجر في السنة)، وإدماج أبناء المهاجرين في التعليم المدرسي النظامي وغير النظامي، وتعليم اللغات والثقافة المغربية، والاستفادة من المخيمات الصيفية، والولوج إلى المراكز

الاستشفائية وبرامج صحة الأم والطفل، وتمكين المهاجرين واللاجئين من المساعدة القضائية، الاستفادة من عروض السكن الاجتماعي، وغيرها من الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة المغربية في تدبيرها لملف الهجرة واللجوء.

3. التوصيـــات:

وتبعا لذلك، فإننا نوصي ب:

- إنشاء وكالة للهجرة عوض الاقتصار على مكتب خاص بالهجرة بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون؛
- دعم المصالح المكلفة بتدبير شؤون الهجرة بمختلف القطاعات بأعداد من الموظفين لتمكينها من القيام بمهامها، ووضع برنامج تكوين خاص حول قضايا الهجرة واللجوء ومحاربة الاتجار بالبشر لفائدة الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون؛
- تخصيص مراكز استقبال للمهاجرين تستجيب للمعايير الدولية وشروط السلامة الصحية والبيئية؛
- العمل على المصادقة على الاتفاقية الدولية المنظمة للشغل رقم 97 تخص الحرية النقابية؛
- مراجعة المادة416 من مدونة الشغل لأجل السماح لهم لولوج الإدارة ومناصب التسيير بالنقابة؛
- مراجعة قانون تأسيس الجمعيات لتأطير جمعيات المهاجرين واللاجئين بالمغرب، وخلق منصة تنسيق بين المؤسسات الدستورية ذات الصلة وهذه الجمعيات؛
- مراجعة مدونة الانتخابات لتمكين الأجانب المقيمين بالمغرب من المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية.

لجنة الديمقراطية والحكامة السياسية

لجنة الديمقراطية والحكامة السياسية

« فمن حق الأمة أن تحكم نفسها بنفسها، يتفق تماما مع حقها في أن تختار من تنيبه عنها في تسيير شؤونها».

-علال الفاسي النقد الذاتي الطبعة السادسة ماي 1999 مطبعة الرسالة ص155-

«إن الديمقراطية المغربية يجب أن تقوم على أساس النظام البرلماني».

-علال الفاسي النقد الذاتي الطبعة السادسة ماي 1999 مطبعة الرسالة ص158-

«إن الأمة هي صاحبة السلطة والحفيظة عليها لأن السلطة كامنة في الأمة».

-علال الفاسي النقد الذاتي الطبعة السادسة ماي 1999 مطبعة الرسالة ص152-

«الأساس الأخلاقي للسلطة هو أنها تعمل لصالح الجميع، فليس من الممكن أن نتعقل نوعا من أنواع السلطة إلا مع هذا الشرط الذي هو غايتها».

-علال الفاسي النقد الذاتي الطبعة السادسة ماي 1999 مطبعة الرسالة ص152-

«تجديد الدولة يعتمد على تجديد الشعب لخلق جو الثقة بين الشعب وحكامه».

-عبد الكريم غلاب، تجديد الدولة وتغيير السياسة ص 03-

«العقلية التي نريدها لها مؤشرات:

أولها: التفكير باستقامة التعامل مع الدستور، تقديرنا للدستور لا يمكن

أن ينحصر في المصادقة عليه بشبه إجماع،

ثانيها: التطبيق الحرفي للنص والمضمون فالشعب الذي صوت على الدستور لن يصوت على نصوص ميتة ولكن على روح حية تسري في جميع الأبواب والفصول والفقرات، والتطبيق يجب أن تصحبه إرادة حسنة واحترام كامل للشعب،

ثالثها: تطبيق الدستور بتلقائية شعبية إننا ديمقراطيون نرفض الراي الوحيد والحزب الوحيد والصحيفة الواحدة أو المجموعة الصحفية التي تتعدد أسماؤها ولا يتعدد الرأي فيها،

ولكنا لا نقبل التسيب السياسي والحزبي والصحفي ولذلك لا نفهم — والشعب لا يقبل- استمرار عقلية خلق الأحزاب المصطنعة، والانشقاقات المصطنعة في الأحزاب، وذلك لتمزيق الرأي الوطني وتشتيت أصوات الناخبين».

-عبد الكريم غلاب، تجديد الدولة وتغيير السياسة ص 03-

«فكل طعن في ديمقراطية مؤسسة ما يسلبها قدرتها على أنها تمثل دولة متجددة، والدولة التي تعتمد على مؤسسة مطعون في ديمقراطيتها، دولة غير متجددة لا يمكن أن تكون هذه المؤسسات مظهرا من مظاهر دولة المؤسسات».

-عبد الكريم غلاب، تجديد الدولة وتغيير السياسة ص 22-

«الشعب هو الأساس، ويمكن الثقة فيه، والذين يحتقرون الشعب بفكرة نخبوية هم الذين برهنت التجربة على فشلهم».

-عبد الكريم غلاب، تجديد الدولة وتغيير السياسة ص 05-

«المخزن يساوي الماضي، الدولة تساوي المستقبل».

-عبد الكريم غلاب، تجديد الدولة وتغيير السياسة ص 11-

الواقع السياسي أزمة الحصيلة والمستقبل:

1- محاولة في التعريف:

تنامي ثقافة مظاهر الاحتجاج من قبل كل الفئات مقابل لجوء السلطة إلى الاستعمال المفرط للقوة وبطريقة غير مسبوقة، والسعي لإفراغ الشارع من مظاهر الاحتجاج، وتبخيس دور النقابات.

كلما احتقن الوضع السياسي والاجتماعي ازدادت وثيرة الاحتجاجات، واضطرار السلطة والإدارة إلى تقديم التنازلات بخصوص مطالب الشعب، والتي غالبا ما تأتي متأخرة عن زمان تنزيلها بحوالي 20 سنة مما يفقدها نجاعتها وأهميتها لما جاء به دستور 2011، هي نفس المطالب التي سبق لأحزاب الكتلة الديمقراطية أن طالبت به في سنة 1992.

- تحول الخطاب الحكومي بقيادة فريق العدالة والتنمية من خطاب الدفاع عن قضايا الشعب الاجتماعية ذات الصلة بالحق في الشغل، وبحق خريجي الجامعات من حملة الشواهد في التوظيف، ومن التصدي لارتفاع الأسعار، والإبقاء على صندوق دعم المواد الأساسية والمحروقات وغيرها من المجالات، إلى خطاب مدافع عن الحكومة وإجراءاتها وتدابيرها اللاشعبية.

- سن سياسة الإلتباس والخلط للحدود بخصوص دور المعارضة بعد أن أصبح المكون الأساسي للفريق الحكومي هو الآخر يهدد بالنزول إلى الشارع.

- هرولة اليمين نحو السلطة والتحرك بأمرها وانبطاح اليسار لتوجيهات الإدارة.

- إعدام فضيلة الإنصات لمطالب التنزيل الحقيقي للإصلاح في مجالات القطاعات الحيوية الممثلة في أزمات التعليم/الصحة/التشغيل، وفي حق المواطن في العيش في مجتمع ديمقراطي وعادل.

إن الحزب وهو منصب في مؤتمره السابع عشر على التداول في الأوراق التي

أنجزتها اللجان الفرعية التي تمخضت عن اللجنة التحضيرية الوطنية، دراسة وتحليلا واستقراء لمقترحات المؤتمرين والمؤتمرات أفكار وتصورات لا يسعه إلا أن يقف عند كل مطالب المؤتمرين وأعضاء اللجان، مستحضرا كل السياقات التي فرضها مناخ التوترات السياسية والاجتماعية الحادة والوقوف على ارتداداتها لدرء كل الأخطار التي تستهدف كرامة المواطنين المغاربة شبابا، وطلابا، ونساء وشيوخا، والتأكيد على أن الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي لن يتحقق في ظل القطيعة السوسيو- سياسية التي أنتجت الوضع المغربي الراهن، ومن دون استحضار بإيجابية المشاريع الإصلاحية التي قادتها أحزاب الكتلة الديمقراطية بقيادة حزب الاستقلال، وبكون تحقيق مطلب التوازن بين السلط، ومابين المؤسسة الملكية ومؤسسة الحكومة تعتبر من المطالب الرئيسية لحزب الاستقلال منذ قيادة زعيم التحرير علال الفاسي وزعيم الوحدة عبد الخالق الطريس، وفترة قيادة المرحوم الحكيم محمد بوستة للحزب خلفا للزعيم علال الفاسي.

علينا اليوم أن لا نخذل نظرة العالم المتقدم إلى المغرب بوصفه البلد المرشح ليكون الدولة النموذج كبلد للديمقراطية الحقيقية في نادي دول العالم الثالث.

فليس أمامنا من اختيار غير المضي بأسرع الخطوات وبأعمق الرؤى للإعداد للإنتقال الفعلي لمسار التحول الإجتماعي والإنتقال الديمقراطي والتخلص من مظاهر المؤقت على هذا المستوى والتحرر من شروط المؤقت، فلا يعقل أن يظل مؤقتا دائما والذي شبهه ابن رشد بالإنتقال من الأسود إلى الأبيض ومن الأبيض إلى الأسود.

علينا إتمام وإكمال إنجاز الإنتقال الديمقراطي، والقطع مع عملية الذهاب والإياب ضمن نفس حدود المؤقت، وتحويل المطلب الديمقراطي من مجرد مطلب نخبة إلى مشروع مجتمعي ضامن لكل أفراد المجتمع حقوقهم، وفارضا عليهم التقيد بواجباتهم تجاه الوطن.

فالرهان الوحيد والخيار الأوحد لإعادة الثقة والشرعية والمصداقية لكل من الشعب والمؤسسات هو الديمقراطية كمدخل لإنهاء كل مظاهر التسلط والإحتكار والإلغاء الذي تمارسه قوى التحكم في حق من لا يساير أطروحاتها وخططها الهادفة والساعية إلى إحداث القطيعة ما بين السياسة والأخلاق، وتجريد مطلب التحول الإجتماعي والديمقراطي من حمولته التاريخية والشعبية، والإيحاء بأن لا فرق بين الفعل السياسي النبيل، والفاضل، والمكر، والتزوير والقفز على الإرادة الشعبية التواقة إلى إرساء مؤسسات ديمقراطية تستنبط شرعيتها من إرادة الشعب، ومن قيم أخلاق الفضيلة والكرامة التي اختص بها عز وجل الإنسان « ولقد كرمنا بني ادم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير مما خلقنا»(الإسراء الآية 70)، أي رفع كل حالات التشوه والتعثر التي تخلق الإحساس بالفشل في كثير من الأحيان، ولا تخلق الإحساس بالنجاح.

وهذا ما يضاعف من مهام ومسؤوليات القوى الوطنية الديمقراطية وعلى راسها حزب الاستقلال، إذ مطلوب منها أكثر من أي وقت مضى خلق الإحساس والشعور بالنجاح بدل الفشل، وبالتجذر بدل التعثر، وبتقوية العزائم بدل روح الهزيمة، والتصدي للمظاهر والقرارات المنافية للإنتقال الديمقراطي من تلك المظاهر التي تحاول لاهثة إفراغ تمثلات الديمقراطية وانعكاساتها إيجابيا على الأصعدة الإقتصادية والثقافية والإجتماعية والسياسية والحياتية على كافة جوانب الحياة اليومية للمواطنين وسلوكاتهم ومعاملاتهم.

إذا كان لا يختلف إثنان على وصف الوضع السياسي بالوضع المأزوم نتيجة حالات الاحتقان العام، بحيث يؤشر الواقع على تعثر دينامية التحول والانتقال المؤسساتي على مستوى بنية نظام الحكم وبأنه لا انتقال من دون انخراط جدي للمغرب في مسلسل الإصلاحات السياسية والحقوقية والدستورية والمؤسساتية، والسعي إلى ترجمة تطلعات الشعب المغربي

عامة وإشراك الفاعل السياسي الوطني في بلورة التحول على مستوى البنيات الأساسية لنظام الحكم المعبر عنه بالانتقال الديمقراطي، أخذا بعين الاعتبار مدخلات الإصلاح السياسي والمؤسساتي والحقوقي وتوفر الإرادة السياسية التواقة للإنشداد إلى المستقبل تطلعا للخروج من شرنقة التحكم، ومظاهر الاستبداد، والتزوير، وفبركة النتائج، واستنساخ الأحزاب الإدارية ضدا على الأحزاب الوطنية التي استوجبت ضرورة وجودها الحاجة المجتمعية، وسيادة عدم القطع مع كل مظاهر التحكم الفردي والجماعي، والفساد الاقتصادي والاجتماعي، مما يحول حتما وبالضرورة إلى إبطاء إرساء نظام التدبير الرشيد المستند على دولة الحق، والقانون، والمؤسسات، واحترام الحريات الفردية والجماعية، وتنظيم الانتخابات على قاعدة الشفافية ومعايير الاختيار الحر والنزاهة، والتداول على السلطة في احترام تام للإرادة الشعبية توخيا إلى تأصيل لمبدأ فصل السلط الدستورية، والتنفيذية، والتشريعية في تناسق مع الشروط المجتمعية: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الداعمة للوحدة الترابية والوطنية، إرساءا للعدالة الاجتماعية ما بين الفئات والشرائح الاجتماعية، وما بين المجال والإنسان، والمركز ومجتمع الأطراف، ومابين المجالات الحضرية والقروية والجبلية بما يثمن التماسك الاجتماعي الداخلي، والفكري والسياسي والاقتصادي ما بين المغاربة قاطبة، ومراعاة الدينامية السوسيولوجية والسياسية للمجتمع.

مطلب الديمقراطية معركة الأمس واليوم والغد:

إذا كانت الديمقراطية كمطلب قد احتلت ولازالت وستظل المطلب المركزي في نضالات حزب الاستقلال، والتي تعني تحقيق الديمقراطية في أبعادها التي تتمثل في إقرار الاختيارات الحقيقية للشعب، والتي تتجلى في:

- ضمان الحريات الأساسية التي يتضمنها الإسلام والمقتضيات الدستورية والميثاق العالمي لحقوق الإنسان.
- ضمان حرية المواطنين في التشريع والتقرير والمراقبة.
- رفض احتكار الرأي والتوجه أو القرار.
- تمكين الشعب من تقرير اختياراته الأساسية وتمكينه من انتخاب مؤسساته التمثيلية بحرية ونزاهة.

وإذ يذكر الحزب بمواقفه وقراراته خلال المراحل الماضية والتي تتمثل في:

- مطالب الشعب المغربي.
- المطالبة بالاستقلال والديمقراطية منذ يناير 1944.
- المطالبة ببناء مجتمع تعادلي واقتصادي واجتماعي منذ سنة 1963، وترجمة ما ضمنه الزعيم علال في معظم كتبه خصوصا كتب:
- معركة اليوم والغد.
- النقد الذاتي.

وما قررته المؤتمرات الستة عشر، بحيث وقفت اللجنة عند تقرير علال الفاسي أمام المؤتمر السابع للحزب سنة 1965، والبيان الصادر عن المؤتمر الثامن للحزب سنة 1967، والذي يجمل فيه القول: «يسجل المؤتمر الثامن للحزب المنعقد بالدار البيضاء بكامل الارتياح نضال الشعب المغربي المستمر في سبيل تكوين نظام ديمقراطي دستوري يتيح للشعب كامل سيادته وللشعب المغربي بحقه في التمتع بسيادته الكاملة وذلك بممارسة

سلطاته التشريعية ومراقبة السلطة التنفيذية حتى يعيش نظاما ديمقراطيا تنعكس فيه إرادة الشعب، ويساهم في تجنيد المواطنين للعمل البناء من أجل حياة أفضل، ونظامنا الديمقراطي يجب أن ينبني على تمكين السلطة من أداء رسالتها بمسؤولية حكومية تمارس على أساسها الحكومة سلطاتها التنفيذية فعليا، ويمارس البرلمان سلطاته التشريعية ومسؤولياته في المراقبة العملية للجهاز التنفيذي»، (—عبد الكريم غلاب، الفكر التقدمي في الإيديولوجية التعادلية، ص 170)، وهو الموقف الذي عبر عنه المؤتمر التاسع للحزب سنة 1974 والذي قدم تقريره الأستاذ المرحوم امحمد بوستة حيث قال: «والبديل عند حزب الاستقلال هو الديمقراطية السياسية التي تكون سبيلا لتنفيذ التعادلية الاقتصادية والاجتماعية، الديمقراطية التي تحقق بصورة عملية واضحة مبدأ السيادة للأمة، والتي تمكن الشعب من ممارسة شؤونه بنفسه، وتجعل من حقه المشاركة الفعالة في الاختيارات الأساسية الداخلية والخارجية، وتمكينه من توجيه هذه السياسة ومراقبة السلطة التنفيذية» (عبد الكريم غلاب/ الفكر التقدمي في الإيديولوجية التعادلية، ص171).

لقد كان موقف حزب الاستقلال ولازال وسيظل يعتبر الديمقراطية هي المدخل الحقيقي لضمان حرية وحقوق الشعب في الاختيارات الأساسية على اعتبار الديمقراطية هي وسيلة وهدف لإقامة المجتمع التعادلي وتوفير الحياة الأفضل لجميع المواطنين، بدءا بالمجلس القروي وصولا إلى مجلس النواب، والانتصار للديمقراطية بصفة قطعية، والقطع مع كل مظاهر الغنى الفاحش والفقر المدقع، ومع مظاهر الشطط واستغلال النفوذ وسيادة المظالم جراء انعدام تكافؤ فرص المواطنين أمام القانون وانعدام توفر الحدود الدنيا بخصوص التوزيع العادل للخيرات والثروات بما يرتقي بالإنسان المغربي إلى ضمان الكرامة والتي لن تتحقق نتيجة البطء في تنزيل مطلب الديمقراطية وإنجاز التحول الاجتماعي، وعدم بدل الدولة مجهودات قادرة على تجاوز حالات التيه المفضية إلى إنتاج: أزمة التعليم،

والصحة، والتشغيل، وبناء الاقتصاد، والتلكؤ في إطلاق المشاريع المذرة للثروة والمحدثة للتطور التنموي، وعدم تطوير أساليب التدبير على كافة المستويات المحلية والإقليمية والجهوية والوطنية لإرساء الأمن والاستقرار الاجتماعي والسياسي، وعدم السير بخطة ثابتة نحو الانخراط في عصر الديمقراطية وحقوق الإنسان القانونية والاقتصادية والاجتماعية لأجل تجاوز ذلك يجدد الحزب مطالبه بضرورة: العمل على إرساء دولة الفضيلة المتحررة من كل أشكال الاستبداد والشطط في استعمال السلطة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، والقطع مع استمرار الدولة ذات المفهوم المخزني بالانتقال إلى الدولة الحديثة لا إلى دولة اجتماعات البيوتات، ودولة ما يعرف بالسادة وتحالف السلطة والمال مما يؤول بالأمور نحو القسوة على عامة الشعب، وبضرورة تحرر الدولة من ثنائية السادة المقابلة للعامة، وفرض أصحاب الجاه لسياسة ثروة وسلطة المال على عامة المواطنين الموزعين بين الإجبار للانقياد للتملق وتقديم الخدمة، أو الاتسام بالترفع والسمو والشمم فيصيرون إلى الفقر والخصاصة، وهي الوضعية التي تطلبت من زعيم التحرير المرحوم علال الفاسي توجيه حزب الاستقلال إلى تبني مشروع المجتمع التعادلي والاقتصادي والاجتماعي القائم على ركائز ودعامات:

- الحكم للشعب.
- الأرض للفلاح، لمن يحرثها لا لمن يغصبها.
- المعامل للعمال.

أي إرساء الدولة التي تؤول فيها إرادة الأمة إلى حكم الشعب لنفسه بنفسه، والقطع مع كل أشكال سيادة نماذج الدولة الأرستقراطية (حكومة الأخيار) أو الدولة التيموقراطية والأوليغارشية (حكومة الأقلية من الأغنياء) مادام حكم الأقلية الغنية من شأنه أن يؤدي إلى انحلال الدولة ومن ثمة انحلال الديمقراطية وسيادة سياسة التغلب والتسلط والتشردم السياسي والتفريخ

الحزبي المتواصل إبان كل الاستحقاقات الانتخابية وتأسيس الإدارة لكل استحقاق انتخابي حزبا يضمن له الفوز بالنتائج ومباركة الإعلام الرسمي والسطو على البرامج الحزبية بإيعاز من الإدارة التي تحولت إلى إدارة قائدة لهندسة ولادات الأحزاب بطريقة قيصرية ضدا على الحاجة المجتمعية لوجود تلك الأحزاب المنغولية، وقيادة القلاقل والانشقاقات وسط صفوف الأحزاب الوطنية الديمقراطية التاريخية، وتأمين شروط النجاح بإنزال اللامنتمين سياسيا - المنتمين إداريا على لوائح بعض الأحزاب الإدارية.

إن حزب الاستقلال وهو يذكر بالأسباب والسياقات التي أوصلت المشهد السياسي إلى ما وصل إليه من تأزم جراء التدخل السافر في إرادة الأحزاب وقراراتها، يحذر من مخاطر إعادة إنتاج لإرث الانقسام القبلي والإثني وإنتاج تحت الطلب لنمط خاص من الزعامات، والإبعاد الممنهج بالمقابل لرجالات الفكر والسياسة والثقافة من حلبة المشهد السياسي، وإفساح المجال أمام بعض الأشكال الحزبية الجديدة التي تتكئ وتستند في مشروعية وجودها على عصبية قبلية وعامل التفاخر مابين المدينة والقرية والتوظيف الماكر للعوامل الإثنية واللغوية.

استحضارا لكل تلك المخاطر ووعيا بمنزلقاتها يعتبر الحزب بأن الممارسة الديمقراطية هي لصيقة ونتاج لضرورة تقعيد وتأصيل الثقافة الديمقراطية من خلال جعل الديمقراطية ثقافة شعبية، وممارسة جماهيرية، وسلوكا يوميا مفصليا في حياة المجتمع المغربي، فلا ديمقراطية في ظل سيادة استمرار الشعور لدى المواطن بأن الديمقراطية هي مطلب النخبة والطبقة العليا، وبأنها منة تمنح من فوق وتنزل من أعلى، إذ في استمرار ذلك الشعور انعكاس لعزلة الديمقراطيين وتعطيل لتنزيل مطلب الديمقراطية الثقافية الشعبية كممارسة جماهيرية في حياة المجتمع المغربي.

مطلب الإصلاح كمدخل لتأسيس دولة الديمقراطية:

إن تطلع الحزب لانخراط المغرب في نادي الدول الديمقراطية يحتم بالضرورة على صناع القرار الإجابة عن الأسئلة الجوهرية ذات الصلة بتنزيل التوجيهات الملكية لخطاب 09 مارس 2011 والسعي إلى استعادة المبادرة السياسية عبر امتلاك الإرادة الحقيقية للانخراط في الإصلاح السياسي والحقوقي والديمقراطي من خلال التنزيل العملي للعناوين الكبرى لمضامين الخطاب الملكي:

- مطلب تحديث الدولة.
- مطلب الانعطاف تجاه الإصلاح السياسي.
- القطع مع كل مظاهر التزوير وتبخيس إرادة الشعب.
- ترسيخ دولة الحق والقانون والمؤسسات.
- توسيع مجال الحريات الفردية والجماعية.
- تعزيز منظومة حقوق الإنسان في أبعادها السياسية والثقافية والاجتماعية.
- الارتقاء بسلطة استقلال القضاء.
- تعزيز صلاحيات المحكمة الدستورية.
- سمو الدستور وسيادة دولة القانون.
- ترسيخ مبدأ المساواة أمام القانون.
- توطيد مبدأ فصل السلط وتوازنها.
- تعميق مظاهر الفعل والسلوك الديمقراطي.
- تحديث وعصرنة وعقلنة المؤسسات.
- جعل سلطة البرلمان نابعة من سلطة الشعب عبر انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية.
- الارتقاء بالمؤسسة البرلمانية لتتبوأ مركز الصدارة، وجعلها مصدرا

للتشريع من حيث كون البرلمان سلطة تشريعية وليس مجرد غرفة لتمرير مشاريع القوانين التي تقترح من قبل السلطة التنفيذية وقوانين المالية، وتخويله اختصاصات النهوض بمهامه الدستورية في مجالات التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية وتقصي الحقائق تفعيلا لمقتضى ربط المسؤولية بالمحاسبة.

- اعتماد حكومة منتخبة منبثقة من الإرادة الشعبية وفي احترام تام لمقتضى الفصل 47 من الدستور.
- التقيد في تعيين رئيس الحكومة بمقتضيات الوثيقة الدستورية، بما في ذلك تكليف رئيس الحكومة من الحزب الذي تصدر نتائج الانتخابات التشريعية وعلى أساس نتائجها.
- تكريس الاحترام الواجب لمؤسسة رئاسة الحكومة وتقوية مكانة رئيس الحكومة.
- دسترة مجلس الحكومة واحترام مجالات اختصاصاته.
- تعزيز الآليات الدستورية ذات الصلة بتأطير المواطنين.
- تقوية دور الأحزاب والمجتمع المدني مع الاحترام الكامل لقيام التعددية الحقيقة التي تستوجبها الحاجة المجتمعية لا الحاجة الإدارية ومراكز النفوذ والمال والسلطة.
- دسترة هيئات الحكامة وحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية وحقوق المستهلك.
- التكريس الدستوري لمكونات الهوية الوطنية اللغوية والثقافية العربية والأمازيغية والحسانية والعبرية.
- أجرأة المقاربة التشاركية وتنزيل كل المقتضيات القانونية ذات الصلة بالوثيقة الدستورية.

نظام الحكم بالمغرب وضرورة إنجاز الإصلاح الدستوري والسياسي:

إذا كانت سيرورة التاريخ ومنطق تطور الأنظمة السياسية للشعوب والأمم تتم عبر التدرج السليم المؤدي بالضرورة إلى إنجاز الانتقال الديمقراطي

والاجتماعي عبر اتفاق الفاعلين: النخبة السياسية، والاقتصادية: ونخبة الاهتمام بالشأن الدستوري ونخبة دائرة صناع القرار السياسي، لقد أصبح لزاما على كل هؤلاء التحول إلى قوة دفع لإنخراط المغرب في عصره، والتحرر من حالات التردد التي تلقي بكل ثقلها ليظل المغرب حبيس التباس المفاهيم التقليدانية التي تجاوزها كل من الخطاب الملكي ليوم 9 مارس 2011 والوثيقة الدستورية لسنة 2011 والتي أدخلت تعديلا جوهريا على الفصل الأول لدستور 1996 الذي كان ينص على كون نظام الحكم بالمغرب هو: «نظام ملكية دستورية ديمقراطية واجتماعية» بإضافة كلمة صفة «برلمانية» على هذا الفصل في المتن الدستوري سنة 2011 حيث نص على أن: «نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية دستورية برلمانية ديمقراطية واجتماعية»، مما يحتم بالضرورة القطع مع حالات التردد تجاه المفاهيم، وفيما يخص تنزيل مقتضيات النص على مستوى الواقع ـ الفعل، مع الدعوة إلى قراءة الوثيقة الدستورية واستيعابها، فلا يجوز اتخاذ المواقف في جهل تام بالمقتضى الدستوري على هذا المستوى بعد أن أصبح الأمر تحصيل حاصل، وهو الاستثناء الذي يرجع الفضل فيه إلى جلالة الملك محمد السادس الذي أرخ له في خطاب 9 مارس 2011، إذ طابق جلالته إلى حد كبير نظام الحكم بالمغرب بأنظمة الحكم بالملكيات الأوروبية، حيث نخلص إلى وجود نوع من التطابق والتماثل مع دساتير المملكة الإسبانية، والبلجيكية، والهولندية، والدانمارك، ومملكة النرويج، فالفصل الأول من الدستور المغربي لا يشد عن الدستور الإسباني الذي يحدد اختصاص الملك بإسبانيا من خلال الفصل 56 منه، حيث يذهب إلى: «اعتبار الملك رئيس الدولة ورمز وحدتها واستمرارها، وهو الحكم والساهر على حسن سير مؤسساتها، وهو أعلى ممثل للدولة الإسبانية في العلاقات الدولية... وشخصه لا ينتهك، وهو الذي يصدر القوانين، ويستدعي الكورتيس العام، ويدعو إلى الانتخابات والاستفتاء...، ويقترح مرشحا لرئاسة الحكومة... ويعينه وينهي صلاحياته، بناء على ما يحدده الدستور، ويعين في الوظائف

المدنية والعسكرية...ويمارس القيادة العليا للقوات المسلحة، ويحاط علما بما يدور في المجلس الوزاري، ويمارس حق العفو».

وبخصوص الدستور البلجيكي:

فقد خص اختصاص الملك بجملة من الفصول تدرج البعض منها للمقارنة:

الفصل36: «يمارس الملك السلطة التشريعية الفيدرالية إلى جانب ممثلي الشيوخ».

الفصل 37: «وبإسمه تصدر الأحكام القضائية».

الفصل 40: «وله حق استدعاء الغرف التشريعية للاجتماع».

الفصل 88: «شخص الملك لا ينتهك».

الفصل 88: «ويعين الحكومة».

الدستور النرويجي:

الفصل 5: «شخص الملك مقدس»

الفصل 3: «ويمتلك السلطة التنفيذية».

الفصل 4: «وعليه أن يكون مؤمنا بالديانة الأنجليكانية اللوثرية، ويعمل على رعايتها وحمايتها.

الفصول 17 و18 و19 و20 و21: «وله صلاحيات واسعة تجعله يتدخل في إلغاء بعض الضرائب أو الرفع من ضرائب أخرى».

هذه الوضعية تنسحب على دساتير هولندا والدانمارك وغيرها من الأنظمة الملكية بأوروبا، وهي وضعيات لا تختلف عن ما جاء به الدستور المغربي سواء في الفصل الأول من الدستور أو في غيره من أحكام الفصول من 41 و42 و46 و47 و48 و49 و50 و51 و52 و53 و54 و55 و56 و58 و59 ذات الصلة بصلاحيات الملك، علما بأن الوثيقة الدستورية ليست كتابا منزلا كما أنها ليست كتابا مغلقا، ولذلك هي مشروع محط تعديل كلما

تطلب الأمر ذلك، أخذا بعين الاعتبار على أن إخضاع الدستور للتعديل لم ولن يؤخذ على كونه نهاية التاريخ، أو نهاية للتطور إذ المطلوب هو موازاة النص الدستوري مع ما يجب أن يمارس على أرض الواقع والعمل على تنزيله من برجه الفوقي إلى الفعل والممارسة وتجاوز الممارسات المتصلبة والتقليدانية، والانتقال إلى مستوى استيعاب المفاهيم وحركية التطور ومتطلبات التحديث بإعمال آليات الفعالية، والنجاعة، والشفافية، والممارسة، والتعاطي مع الحكامة من حيث هي مبدأ واختيار وفعل وسلوك الجميع:

السلطات العمومية وتنزيله بما يؤدي إلى إعادة منطق السلطة إلى صوابه.

القطع مع تشويه المفهوم النبيل للديمقراطية بما يقدم الجواب عن السؤال المطروح من يحكم المغرب بالفعل؟

لقد أصبح المغرب مطالبا أن ينتقل من حالات الغموض والالتباس إلى الرسم الجلي والواضح لما بين علاقات الملك والمؤسسة التشريعية، وما بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وما بين المؤسسات الأربع: الملكية والتشريعية والقضائية والتنفيذية وذلك بالعمل على التنزيل الفعلي لفعل التوازن ما بين كافة السلط.

علما بأنه لا أحد يجادل في ارتباط مطلب عملية الانتقال الديمقراطي بضرورات التحول المجتمعي في استحضار لما يجري بدول الجوار، وضغط الحراك الشعبي على المستويين الداخلي والخارجي المرتهن لدينامية الترابط العضوي في ارتباط ذلك مع مكونات الدولة وبنية نظام الحكم الملكي بقيادة صاحب الجلالة، أي ما بين المؤسسة الملكية والأحزاب الوطنية المتمثلة في أحزاب الكتلة الديمقراطية وأحزاب الصف الوطني الديمقراطي، وبما يشكل تعاقدا وطنيا اجتماعيا وسياسيا عنوانه العريض الرفع من سقف الإصلاح السياسي والحقوقي المدرج لمفهوم الملكية الدستورية في منطق الملكية البرلمانية.

إن الدولة ممثلة في إرادة صانعي القرار مسؤولة بالدرجة الأولى عن تسريع مطلب إنجاز الانتقال الديمقراطي لكونها مسؤولة عن تدبير وقيادة التحول من دون نمذجة على مستوى ما، سواء فيما يخص جوهر الانتقال أو السقف الزمني لإنجاز التحول، بعيدا عن كل تحايل أو تعارض مع ما ارتضاه الشعب لهذا التحول، وللسقف الزمني الذي ابتغاه كفترة للإنجاز، حيث يبقى على حزبنا في هذه الظروف واجب ومسؤولية الانخراط بفعالية وحيوية بمواصلة دوره المتمثل في التحلي باليقظة المجتمعية، وفي ممارسة حق المساءلة السياسية سعيا منه إلى تصويب كل انزياح أو اعوجاج أو تلكؤ يحول دون إنجاز عملية التحول والانتقال الاجتماعي والديمقراطي حماية لمقتضيات الدستور، وتصديا لكل محاولات التفسير والتأويل الماكر للنص الدستوري.

مطلب الإصلاح الدستوري:

إذا كان الجدل الإيجابي الفكري والقانوني والسياسي الذي يتجاذب المشهد السياسي هو جدال دائر بين الفاعل السياسي الذي ولد من رحم الشعب المغربي والمستند في وجوده إلى المشروعية التاريخية والديمقراطية، وبين فاعل سياسي تمت ولادته قيصريا، والذي لم تستوجب ضرورة وجوده الحاجة المجتمعية لانحصار مبعث وجوده في رغبة إرادة الإدارة والدولة وليس إرادة الشعب، فإن حزب الاستقلال وهو يطوي 80 سنة من تاريخه النضالي وكفاح رجالاته ونسائه من حيث هو حزب كاتب للتاريخ، وفاعل فيه، وصانع لبطولاته، لا يسعه وهو يعقد مؤتمره السابع عشر إلا أن يؤكد بأنه حزب ملكي دستوري منذ النشأة وسيظل على ذات الموقف والمبدأ والإيمان.

وعلى نفس الموقف الذي ارتضاه زعيم التحرير مدافعا عن الإسلام الوسطي، والنضال المستمر والمتواصل من أجل حماية حقوق الإنسان الحقوقية والاقتصادية والاجتماعية بما في ذالك حق المواطن في العيش الكريم، وحماية حقوقه في مجال الاستهلاك بما يؤمن سلامته الصحية،

وتعبئته السياسية لمحاربة كل محاولات وعمليات تبخيس دور المواطن المغربي وحقه في التمتع بالديمقراطية وحق التعبير الحر، والاختيار النزيه لممثليه بكافة المؤسسات المنتخبة (بالمجالس المحلية والإقليمية والجهوية أو التشريعية)، وحق تمتعه بمؤسسات منتخبة تتوفر فيها معايير الديمقراطية الحقة، وحق العيش في دولة الحق والقانون وتكافؤ الفرص، والعيش في دولة يتأسس فيها الإصلاح والانتقال الديمقراطي على رؤية جماعية، والعمل من أجل تعميم الإنصاف مابين مكونات المجتمع، وإجراء المصالحة مع التاريخ والمجال، ومع الأحزاب الوطنية الديمقراطية، ومع الفاعل النقابي والجمعوي، وتحلي صانع القرار بفضيلة الإنصات والإنصاف تجاه مختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين ورجالات الفكر والسياسة، والسعي لإغناء ما تحقق من تقدم ديمقراطي، والقطع مع كل المحاولات التي تريد انشداد المغاربة إلى ماضي التزوير والتحكم والبلقنة السياسية، والاحتكام بدل ذلك إلى فلسفة سياسة إشراك الشعب في صناعة مستقبل الأجيال المغربية وتقاسم المسؤوليات وإرساء التوجهات الاستراتجية، وإرساء نظام للحكم على قاعدة نظام الملكية الدستورية والديمقراطية والاجتماعية المفضية إلى الانتقال إلى نظام الملكية البرلمانية طبقا لمقتضيات الفصل الأول من الدستور الذي تقوم مقوماته على إقرار التوازن ما بين مختلف المؤسسات الدستورية التي تخول لكل من البرلمان حق سلطة إقالة الحكومة ولرئيس الحكومة حق سلطة حل البرلمان:

- اضطلاع المؤسسة الملكية بدور التوجيه الاستراتيجي وصيانة الاختيار الديمقراطي والقيام بدور التحكيم ما بين المؤسسات الدستورية.

- تقوية دور الحكومة من حيث هي مؤسسة تنفيذية فاعلة لها اختصاص قيادة وإدارة السياسات العمومية بالبلاد.

اختلال تمتيل المجال القروي لفائدة المجال الحضري في الفريق الحكومي.

رفع حالات الغموض التي تشوب النسق القانوني المؤطر لعمل الحكومة والذي يتمثل في:

- عدم تجانس الفريق الحكومي.
- اضطرار الحكومة تقديم برنامجها أمام البرلمان في وقت وجيز من تاريخ تشكلها.
- اتسام البرنامج الحكومي بكونه برنامج وزراء وليس برنامج حكومة بالنظر إلى التراتبية التي تحكم مكونات الحكومة الممثلة بوزراء السيادة وتضخم مهام وزراء المالية والداخلية.
- انعدام التوازن بخصوص تشكيلات مكونات الحكومة بخصوص التمثيل الجغرافي أو الفئات الاجتماعية.
- تضخم عدد الوزراء والذي يشكل عبئا ماليا، وعامل بطء، فلا يعقل أن نجد أن عدد الوزراء في حكومات دول متقدمة يشكل أقل من نصف عدد وزراء الحكومة المغربية، وللمقارنة نضرب الأمثلة التالية:

- فرنسا: 19 وزيرا و17 كتابة دولة.
- ألمانيا: 16 وزيرا و24 كتابة دولة.
- إسبانيا: 18 وزيرا و 06 كتابة دولة.
- إيطاليا: 20 وزيرا و 22 كتابة دولة.
- أمريكا: 12 وزيرا.

أولا: حقوق المواطن وحماية الحقوق والحريات:

ستظل مطالب حزب الاستقلال قائمة مادامت الحقوق والحريات تتعرض للانتهاك أو التضييق عليها، وسوف يولي الحزب عناية فوق خاصة لحقوق المواطن، والمطالبة بالسمو بهذه الحقوق من خلال ضمان الحماية الشخصية للإنسان المغربي بخصوص حرية التعبير، وإبداء الرأي، وحق تأسيس الأحزاب والمنظمات والجمعيات وعن حق الانتظام في

إطار الأحزاب والنقابات وإطارات المجتمع المدني وحرية الصحافة، والتنزيل العملي والفعلي للمبادئ الدستورية ذات الصلة بالحقوق المدنية والاقتصادية ترسيخا لدولة الحق والقانون والمؤسسات، والتصدي لمن يريد أن يجعل الدولة تدار لحساب نخبة أو طبقة ولا تدار لحساب أمة، ذلك أن المواطن الذي يحس بذلك سيشغل بكل قوة من أجل الوطن ولا ينصرف للبحث عن مصلحته الخاصة.

الحقل الديني:

وبخصوص إعادة هيكلة الحقل الديني ووعيا من الحزب بجدية المخاطر المحدقة بمجالات الاجتهاد والتي أصبحت مشرعة الأبواب أمام من هب ودب ممن لا تتوفر فيهم شروط الارتقاء إلى اعتلاء منابر إصدار الفتاوى، وعيا بكل ذلك سيظل الحزب معتمدا في مقاربته مرجعية المذهب المالكي والإسلام الوسطي استنادا إلى الفكر السلفي لزعيم التحرير المرحوم علال الفاسي، متصديا لكل مظاهر الغلو والتطرف، ولكل الحركات الإرهابية التي أضحت تهدد أمن واستقرار وسلامة الأشخاص والمؤسسات والوطن، مع المطالبة بتأهيل العلماء وتنويع تأسيس مؤسسات التدريس والبحث العلمي والاجتهاد، معلنا استعداده لاستمرار قيامه برسالة التصدي لكل المحاولات المنفلتة الساعية إلى التشكيك في مؤسسة إمارة المؤمنين، والمزايدة على الصلاحيات الملكية المتجذرة تاريخيا وروحيا ورمزيا في بنية النظام السياسي ونظام الحكم بالمغرب. والمواجهة بالتالي لكل الأطروحات التبخيسية لدور الملك في المجال الديني.

ثانيا: مطلب دينامية التحول الديمقراطي:

إذا كان حزبنا قد ساهم في إنتاج الكم الهائل من التراكمات التي تحققت على المستويات السياسية والحقوقية والمؤسساتية عبر المحطات السياسية المفصلية المتعاقبة من تاريخ النظام السياسي المغربي، وحرصه على موضعة محطات الإصلاح السياسي في صلب سياقها الحقيقي، والتي

مثلت الامتداد والاستمرارية منذ منتصف تسعينات القرن الماضي، منذ بلورة وثيقة 11 يناير 1944 وصولا إلى إقرار الوثيقة الدستورية 2011، والتي تمثلت في إرساء الخيار التوافقي في إطار من الروح الوطنية التي امتزجت خلالها إرادة الحزب بإرادة المؤسسة الملكية، لقد شكل التصويت بالإجماع على دستور 1996 نقطة التحول الكبير واللافت في مسار العلاقات مابين المؤسسة الملكية وأحزاب الكتلة الديمقراطية التي كانت تشكل عصب المعارضة الوطنية حيث حصل التوافق مابين المرحوم الملك الحسن الثاني والكتلة الديمقراطية، وهو التوافق الناتج عن مفاوضات عسيرة فرضتها الظرفية الوطنية، والتي تحكمت فيها آنذاك أزمات الوضع الاجتماعي والاقتصادي البالغ الحدة والدقة، فجاء دستور1996 بنفحة توسع وتطور للأفق الديمقراطي انتهت إلى قيادة الكتلة لحكومة التناوب والتوافق الوطني، وشكلت مدخلا لتحقيق إصلاحات حقوقية ومؤسساتية وسياسية واقتصادية جد هامة، والتي تمثلت في:

أولا: المستوى الحقوقي:

- إرساء مفهوم جديد للسلطة.
- جعل السلطة مقيدة بأحكام القانون.
- ربط المسؤولية بالمحاسبة.
- تأصيل تجربة المغرب بخصوص العدالة الاجتماعية.
- مصالحة المغرب مع تاريخه بالكشف عن كافة أو مجمل أشكال الانتهاكات والأفعال الجسيمة في مجال حقوق الإنسان .
- التأكيد على الانتقال من دولة احتكار السلطة إلى دولة القانون والمؤسسات.
- الإقرار بقيم وثقافة حقوق الإنسان.
- الحد من مظاهر الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي ومظاهر الخروقات ذات الصلة بالحقوق المدنية والسياسية.
- جبر الضرر على نطاق الأفراد والجماعات والمجال الترابي.

ثانيا: على المستوى التنموي:

- السعي لإرساء نموذج تنموي يروم تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام.
- السعي إلى التقليل من مظاهر الفقر والهشاشة.
- السعي لتحجيم الفوارق الاجتماعية والجهوية لاعتماد مخططات التنمية البشرية والقطاعية.

ثالثا: الحكامة المؤسساتية:

- إطلاق تأسيس العديد من مؤسسات الحكامة المؤسساتية والتي غطت مختلف المجالات القطاعية الحيوية الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية كـ:

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
- المجلس الوطني لحقوق الإنسان.
- المجلس الأعلى للتعليم والتكوين والبحث العلمي.
- الهيأة العليا للسمعي البصري.

رابعا: الأحوال الشخصية:

- صياغة حلول متوازنة ومنصفة وعملية.
- إيجاد حلول للإشكالية التي تطرح على صعيد فقه وممارسة الأحوال الشخصية.
- الارتهان إلى قاعدة الاجتهاد المستنير بخصوص مدونة الأسرة في إطار الاحترام التام للمرجعية الدينية ومقاصد الشريعة.
- تكريس حقوق المواطنة لفائدة الرجال والنساء على حد سواء، بما في ذلك حقوق المرأة في إطار الأسرة، وفي ممارسة حق ولايتها على نفسها في الزواج، والمساواة مع الرجل في سن عقد القران، وفي طلب التطليق، وفي تدبير الأحوال المكتسبة خلال فترة الزواج، واعتماد الضوابط الصارمة بخصوص حالة التعدد، وضمان حقوق الطفل في النسب.

مطالب الحزب بخصوص تأصيل الإصلاحات السياسية والدستورية والحقوقية:

إذا كانت الوثيقة الدستورية لسنة 2011 قد خلقت نوعا من الإطمئنان على حاضر ومستقبل المغرب، فإن الحزب وهو منكب على عقد مؤثمره السابع عشر يطالب بضرورة الطمأنة على المستقبل من خلال الإسراع بتأصيل مقتضيات الدستور سعيا إلى إقامة مقومات النظام الديمقراطي كما هو متعارف عليه على المستوى العالمي وذلك بالإقرار العملي للمبادئ التالية:

- إحترام الحريات العامة والخاصة.
- إجراء إنتخابات نزيهة وشفافة وديمقراطية.
- جعل مسألة التناوب على السلطة أمرا متاحا لكل حزب أو تحالف حزبي في احترام تام لإدارة الناخبين وللمقتضيات الدستورية ذات الصلة.
- الإحترام الكلي لاستقلالية القرار الحزبي.
- تكريس الفصل مابين السلط الدستورية.
- التنزيل العلمي لمقتضيات حقوق المواطنة.
- صيانة وحماية لمبدإ التعايش بين مختلف القوى الاجتماعية والثقافية والإثنية.
- القطع مع كل تدخل إداري في صناعة الخرائط السياسية، ومع تأسيس لكل إستحقاق إنتخابي حزبا إداريا، ومع بلقنة المشهد السياسي الذي طبع الحياة السياسية المغربية.
- وضع حد لمظاهر التضييق ومع بلقنة أحزاب الصف الوطني الديمقراطي والسعي للرفع من مستوى الفعالية السياسية للأحزاب الوطنية الديمقراطية من حيث كونها صمام الأمان والإستقرار الوطني.
- السعي لقيام قطبية سياسية على أساس وحدة الرؤية والتقارب الإيديولوجي والسياسي والفكري وعلى مستوى المشاريع المجتمعية.
- القطع مع سياسة فرض إحتواء الأحزاب بافتعال الأزمات الداخلية بصفوفها.
- كف السلطة والإدارة عن سياسة تغذية ظاهرة الإنقسام والتشردم والبلقنة السياسية والحزبية، بما يحول دون قيامها بدور التأطير المجتمعي، وإعداد

الكفاءات القادرة على تنزيل الممارسة الديمقراطية.
- الكف عن تنمية وتغذية الإعتماد على خدمات الأعيان وسماسرة الإنتخابات.
- الدفع بالمقابل إلى إمتلاك الفاعل الحزبي لقدرة الإستقطاب والتأطير.
- الكف عن المساهمة في تغذية صراع الأجيال والتأسيس للفجوات والقطائع على المستويات الفكرية والسياسية والتنظيمية والنضالية بما تسبب ولا زال (منذ1959) في توسع دوائر التناقضات الداخلية بين مكونات الحزب الواحد.
- الكف عن إعتماد مناهج تعطيل أجرءة الدستور، وتفعيل مقتضياته لما في ذلك من فائدة في إطلاق قرارات الحكومة على الوفاء بالإلتزامات والعهود.
- الإسراع بتنزيل المخطط التشريعي والقوانين التنظيمية.
- المطالبة بالإعمال ومن دون بطء لأليات الرقابة البرلمانية بالتقصي في كل مظاهر الإختلال السياسي والإقتصادي والإجتماعي.
- كف الإدارة عن نهج سياسية الدسائس والمناورات من قبل الخصوم للمساس بالثقة التاريخية للأحزاب فيما بين المؤسسات الدستورية وعلى رأسها تلك المتعلقة بالمؤسسة الملكية، والقطع بالتالي مع مظاهر التردد التي تسم تلك العلاقات.
- إطلاق دينامية إستعاب التحول الديمقراطي لولوج المغرب منتدى المنتدى الديمقراطي ويجعل منه الدولة النموذج إفريقيا وعربيا. والقطع مع حالة المراوحة التي لازالت تصنف المغرب مابين منزلتي الديمقراطية والإستبداد.
- نهج سياسة مضاعفة الإستثمار في الموارد البشرية على مستويات التعليم والتكوين والصحة.
- إرساء النظام الإجتماعي العادل.
- جسر الهوة ما بين المسطر والمفعل من الإصلاحات الدستورية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية.

الحكامة الجيدة والجهوية

نظرا للموقع الذي أصبح يحتله موضوع الجهوية المتقدمة، وسياسة اللاتمركز واللاتركيز من اهتمام متزايد في نضالات الحزب من حيث كونه المدخل لبلورة استراتيجية بديلة بخصوص مسار ومضمون التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المجالات المحلية، وذلك على ضوء دسترة الجهوية (مجالس الجماعات، مجالس الأقاليم والعمالات، مجالس الجهات) وجعلها الإطار الملائم لبلورة التصور الجديد للتنمية والتي لن تتحقق بدون اعتماد الحكامة مدخلا ومنهجا ناظما لعمليات تنزيل التدبير الرشيد للشأن العام عبر تحقيق التعاون ما بين فرقاء مختلف السلطات السياسية والاجتماعية سواء فيما يتعلق بصناعة القرارات والبرامج ودراسة الجدوى وتقييم المردودية والانكباب على تشخيص عوامل الأزمة وطبيعة كافة المعوقات التي حالت دون تفعيل برامج الإنماء الاقتصادي والتنموي، أكانت من طبيعة بنيوية أو تعلقت بسوء التخطيط والتدبير الحكومي، أوكانت متعلقة بعجز آليات الإنجاز والمواكبة والمراقبة أو بسيادة الرؤى والتصورات الأحادية القائمة في ظل إقصاء الفاعلين من المشاركة في صناعة القرار الذي يتعلق بمصير المجتمع الذي يشكل الإطار العام للعيش المشترك، والذي يفترض فيه إخضاع كل مسؤول لضرورات المساءلة والمحاسبة، ومحاربة الفساد والرشوة وكل مظاهر استغلال النفوذ وشخصنة المصالح العامة، وذلك بإعمال التدبير السليم، وتخويل المسؤولية على أساس الأولويات، وقاعدة الكفاءة والاستحقاق، والقدرة على التطبيق النزيه والمستجيب للحاجيات المجتمعية الآنية والمستقبلية بما يخفف تحرير المواطنين على قدم تكافؤ الفرص والمساواة من مظاهر الفقر، ويشمل كافة المجالات الحضرية والقروية والجبلية من مظاهر التهميش ويؤمن للجميع الاستفادة من الحق في:

- التنمية المستدامة.
- إشراك المواطن في صناعة واتخاذ القرار.
- خضوع جميع المواطنين للقانون من دون تمييز أو انتقائية.
- ضمان الحق في الشفافية ووصول الإنسان إلى الحق في المعلومة.
- خضوع الجميع للمساءلة والمحاسبة من خلال ربط المسؤولية بالمحاسبة.
- تحمل الدولة- الحكومة مسؤولية تلبية حاجات المواطنين من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من صحة وتعليم وسكن وشغل وأمن وطمأنينة.
- تكريس ثقافة القرب والمشاركة والتشارك.
- تسريع وثيرة الانتقال الاجتماعي والديمقراطي.
- بناء المجتمع العادل والضامن لتكافؤ الفرص في الحياة الكريمة والتعاون والتضامن.
- إطلاق دينامية التكامل والتعاون والتضامن الاقتصادي ما بين الشرائح الاجتماعيى ومكونات مجال الجهة الواحدة، وما بين مختلف الجهات على المستوى الوطني.
- اعتماد سياسة التخطيط البعيد المدى فيما يخص البرامج المدرة للدخل- القادرة على إنتاج الثروة والمال وتحقيق الوفرة التنموية في كافة مجالات قطاعات الإنتاج والاستثمار.
- عقلنة تدبير الموارد الجهوية البشرية والمالية والقطاعية.
- إحداث التوازن داخل كل جماعة وعلى مستوى أقاليم الجهة.

مطلب الحكامة السياسية:

لا وجود لشفافية من دون محاسبة ولا محاسبة من دون مساءلة علمية وعملية ولا حكامة من دون ديمقراطية، طالما لن تتم الإجابة عن السؤال الجوهري المتعلق بمن يملك سلطة إضفاء الشرعية على القرار السياسي والاقتصادي في المغرب.

إذا كان الحزب يعتبر أن الحكامة هي وسيلة للتدبير السياسي الجيد والرشيد، ومدخلا لعقلنة العلاقات والخدمات الاجتماعية والاقتصادية، ومؤشرا على النمو الاقتصادي وتحفيز المبادرة والابتكار، وتجويد التعليم وتعميمه والحفاظ على مجانيته، وتأمين الحق في الصحة، وتأهيل الموارد البشرية باعتبارها طريقة تدبير رشيدة للشؤون العامة وإدارة شؤون المجتمع وتأهيل موارده ومقدراته الاقتصادية وفق رؤية مستشرفة للحاجيات المستقبلية بما يجعل المغرب منخرطا في عصره، وتواقا إلى الارتقاء والازدهار الاقتصادي، والاجتماعي، والحقوقي، والديمقراطي، وبما يكفل إشراك الشعب في صناعة القرار وممارسة حق المحاسبة والمساءلة في إطار من الشفافية والوضوح ورضوخ كافة المسؤولين للقانون على قدم المساواة، في الخضوع للمساءلة عن سوء التدبير وعن عرقلة تنزيل المقتضيات الدستورية والقانونية والمطالب الاقتصادية والاجتماعية باعتبار العلاقة الجدلية القائمة ما بين الحكامة الجيدة والديمقراطية والتنمية والاحترام الأمثل للدستور والحريات المدنية وحقوق الإنسان عامة، ينظر إليها من منطلق كون أزمة التنمية هي أزمة حكامة سياسة بالدرجة الأولى بسبب الفساد المستشري وضعف التسيير والتخطيط، واتساع الفوارق الاجتماعية، وتفاقم ظواهر البطالة، والأمية، والفقر، والهشاشة، وعجز التكوين عن صقل المواهب وإعداد الأطر لتلافي استمرار تدهور الوضع لأجل ذلك يطالب المؤتمر بضرورة العمل على:

- سن السياسة الاقتصادية والاجتماعية الرشيدة.
- اعتماد الشفافية والمحاسبة والمساءلة السياسية والإدارية للمسؤولين في الإدارات والموارد التي هي تحت إمرتهم.
- تذويب الفوارق التراتبية — الاجتماعية ما بين الشرائح والمجالات الترابية وتقليص الفوارق.
- ربط المسؤولية بالمحاسبة المالية والتدبيرية.

- إعادة بناء الثقة ما بين المكونات السياسية والاقتصادية والرأسمال المادي واللامادي وتأهيل السوق الوطنية لمسار الاقتلاع الاقتصادي والتنموي.
- محاربة الرشوة والعلاقات الزبونية وكل مظاهر الفساد.
- التقيد باحترام القانون والحقوق الاجتماعية والاقتصادية.
- احترام حرية التعبير والصحافة.
- اعتماد النجاعة في تدبير المجالات الإدارية والمؤسسات العمومية إجمالا.
- إعادة صياغة العلاقة التعاقدية والتشاركية العادلة ما بين المواطن والإدارة والدولة.
- اعتماد سياسة استشرافية بخصوص تدبير الشأن المحلي والإقليمي والجهوي والوطني.
- تعبئة الموارد والطاقات الاقتصادية والاجتماعية والمياه والأمن السكني والصحي والتعليمي والثقافي.
- النهوض بتدبير وعقلنة الشأن المحلي وبلورة المخططات الجماعية على أساس رؤية استشرافية مستقبلية وتعزيز ثقافة التخطيط وهيكلة الإدارات الجماعية بما يحقق التنظيم المحكم ويوفر آليات التدبير الحديث والعصري .
- اعتماد سياسة التقسيم الجماعي بقانون، والأخذ بعين الاعتبار للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمجالية وبما يحقق التنمية المتوازنة، ويسهم في ترقية الجماعات المحلية لتقوم بأدوارها على الوجه الأكمل في إنجاز وإنتاج التنمية والثروة المحلية، بدءا بتمكين الجماعات من ممارسة اختصاصاتها في حدود كل نفوذها الترابي في مجالات منح رخص التعمير وتسليم الوثائق الإدارية.
- واعتبارا إلى مواقف الحزب الذي ما فتئ يؤكد عليها خلال كل مؤتمراته الإقليمية والجهوية والوطنية، والتي تنطلق من اعتبار الحكامة هي التعبير الجيد، والنهج الأمثل لإرساء علاقات ديمقراطية وقانونية خلال ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وتدبير موارده، والعمل على فسح المجال أمام الشعب

ممثلا بأحزابه ومكوناته المدنية والنقابية والعلمية والجمعوية والحقوقية بإشراكها في صنع القرار وفي تحسين مستوى عيش المواطن المغربي وتحقيق الرفاهية وذلك من خلال:

- التفعيل العملي للمقتضيات الدستورية في التفكير والتخطط والتوجيه والتسيير للتوجهات والاستراتيجيات الكبرى.
- نهج أسلوب جديد في التدبير، والقطع بالمقابل مع مناهج وأساليب التدبير التقليدية، والعمل بناء على تذويب الحدود والفوارق وكل مظاهر الإقصاء والتهميش الاجتماعي والسياسي.
- الارتهان إلى حس التدبير والتنظيم وتدوير النخب على تحمل المسؤوليات.
- تأهيل المدارس والجامعات ومؤسسات التكوين العلمي والمهني والبحث العلمي، والارتقاء بمستوى مضامين المقررات الدراسية ونوعياتها بما يجعلها قادرة على مساءلة وتائر التنمية وجسر الهوة المعرفية والعلمية، وامتلاك قدرة المغرب على المنافسة جهويا وقاريا ودوليا، وتحقيق الحاجيات الآنية والمستقبلية في مجالات العمل والمعرفة والإبداع ومتطلبات سوق الشغل.
- توسيع الخريطة المدرسية والجامعية وتنويع التكوينات والتخصصات والارتقاء بجودة التعليم، وتحسين أوضاع هيأة التدريس.
- التقيد بالتدبير الشفاف، وضمان حق المواطن في الحصول على المعلومات، وتمتعه بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في نطاق مقتضيات الدستور والمعاهدات والاتفاقيات الدولية.
- تكامل عمل الدولة ومؤسساتها مع القطاع الخاص والمكونات الجمعوية والمؤسسات المدنية، فلا وجود لشفافية من دون محاسبة، ولا حكامة من دون ديمقراطية.

- العمل على فصل الخاص عن العام، وحماية المجال العام من مظاهر التعسف والشطط بكل تجلياته وتمثلاته.
- الإسراع إلى اعتماد التدبير المحفز للنمو الاقتصادي وضمان حسن التدبير والإشراك، والتشارك، والتوافق، وضمان فعالية وجودة الخدمات.

- تبني الرؤية الاستراتيجية المتعددة الأبعاد والمجالات القطاعية وذلك بالعمل على:
- حسن وعقلنة التدبير.
- اعتماد الآليات والمنهجيات الحديثة في تدبير الموارد البشرية والقطع مع منطق إدارة الموظفين عبر آليات: الشفافية، الاستحقاق وتبسيط المساطر والعمل على أساس مرجعيات الدلائل القانونية، وضمان جودة الخدمات.
- نهج لمبادئ وتقنيات التواصل والإرشاد والتقييم والتحفيز والاستجابة للانتظارات.
- تعبئة القوى الوطنية والديمقراطية الحية السياسية والاقتصادية وإشراكها في تنزيل وتدبير مسلسل الإصلاح والتحول والانتقال الاجتماعي والديمقراطي.
- الحرص على تأمين وتحصين التوافق والإجماع حول القضايا الوطنية الكبرى ذات الصلة باستكمال استرجاع الوحدة الترابية: سبتة ومليلية والجزر الجعفرية والصحراء الشرقية، وتقوية الجبهة الداخلية لدرء الخطر الخارجي ومخططات أعداء الوحدة الترابية والأمن والاستقرار الداخلي.
- العمل بقاعدة الرؤية الاستراتيجية المحددة الأهداف فيما يخص: القرارات والتدابير والتقييم والتقويم.

تمظهرات سوء الحكامة الانتخابية:

تتجلى المظاهر الرئيسية لسوء الحكامة الانتخابية في كثرة الأعطاب الحقيقية التي وسمت الشأن الانتخابي والمتمثلة في:

أولا: تغلغل الفساد الانتخابي وتشويه الخريطة السياسية، وتعميق الإحساس الرافض وسط القاعدة العريقة لمكونات الشعب تجاه المؤسسات المنتخبة مما أفقدها عامل الثقة.

ويمكن الوقوف على التمظهرات الرئيسية لسوء حكامة الشأن الانتخابي، والأعطاب الحقيقية التي اتسمت بها التجارب السابقة.

ثانيا: فشل الرهان على تجديد النخب في مجال ولوج المجال الانتخابي، وفي تدبير الشأنين المحلي والعام، واستمرار الهيمنة بصفة عامة للنخب غير المؤهلة عمليا وديمقراطيا من حيث افتقارها إلى الخبرة والنظرة المستقبلية والاستشرافية للمستجدات الدستورية ومطالب التنمية المجتمعية.

ثالثا: تراجع صبيب الإيمان والأخلاق والوازع الديني والمعطى القانوني بفعل إكراه التزوير والتزييف وشراء الأصوات واستثمار عوامل الفقر والتهميش في استمالة الناخبين، وغلبة وسيطرة النزعة القبلية على البرامج والتصورات السياسية والاقتصادية.

رابعا: توسيع دائرة السخط وعدم الرضى جراء التناقض ما بين الالتزامات والخطابات مقارنة بما يجري على أرض الواقع من استعمال للنفوذ السلطوي والمال الحرام، وإفساح المجال أمام الضمائر المتعفنة على كل تمثلات الطهر والتخليق السياسي، مما جعل كل المحطات الانتخابية محط انتقادات واحتجاجات لكونها لم تفارق طابعها الشكلي جراء التلاعب المفرط لوزارة الداخلية في النتائج خلال كل فترات الزمن السياسي الانتخابي المغربي المحكوم بضرورة الهاجس الأمني على حساب مطلب التنمية.

خامسا: عجز نمط الاقتراع المعتمد من تمكين الشعب من التعبير عن إرادته حيال شؤون الحكم المحلي المصطلح عليه بتدبير الشأن المحلي لكونه لا يستوعب التحولات السوسيولوجية والاقتصادية والسياسية والبنية الإثنية والديمغرافية والثقافية مما يحول دون الدمقرطة والرقي الأخلاقي بالفعل السياسي نتيجة تغييب الموضوعية المنشودة بخصوص استحضار ومراعاة التجانس المجتمعي، وتأمين المواءمة الضرورية بين نمط الاقتراع والبيئة السياسية وغياب إرادة سياسية حقيقية للتنزيل القويم والسليم لمضامين الديمقراطية من خلال تقوية علاقة الناخب بالمنتخب، وتحقيق مصالح الناخبين في الدوائر، ورد الاعتبار للعمل الحزبي بعدم منح التزكيات إلا لمن حاز ثقة القواعد الحزبية عبر انتخابات داخلية تجرى على شاكلة النموذج الأمريكي والفرنسي.

سادسا: سوء الحكامة الانتخابية للأحزاب السياسية جراء الأزمات (الصراعات الداخلية) التي تعتري الأحزاب، والتي هي من طبيعة إدارية -نسبة لإدارة التحكم- ولا إرادية والتي تتمظهر في:

- موت روح المبادرة أو عدم التجديد والإبداع والإنتاج الحزبي على مستوى المشاريع والتصورات.
- فقدان القدرة على التأثير في الأدوار والشرائح والوسائط.
- العزوف السياسي على مستوى داخل الحزب الواحد المتمثل في تنامي ظاهرة عدم الانضباط.
- شيوع التهافت على السلطة والمنافع والامتيازات على حساب المواقف والمبادئ.

الخلط المتعمد والمنتج لحالات الالتباس لدى المواطن كي يلتبس عليه الحال في اختياراته، وتختلط عليه الحدود إلى مستوى فقدانه القدرة على التفريق بين حزب وآخر لتشابه المرجعيات، والمنطلقات، والتصورات، والبرامج، والسياسات، والمواقف، وتحول بعض الأحزاب إلى كيانات

مهرولة ومتهافتة على السلطة وكراسي الحكم أيا تكون الطرق والوسائل والسبل المشروعة وغير المشروعة والاستخفاف بالمواطن/الكائن الانتخابي وبوعيه وقدراته على الفرز، والإلقاء به في الهرج والمرج والملاسنات النابية، وإغراقه في الشعارات والارتجالية والعشوائية في تبني الأطروحات الفكرية والسياسية والاقتصادية والتنموية عموما، وإيلاء الأهمية للأشخاص على حساب البرامج والتصورات، والارتهان لمنطق التصويت على الشخص وليس لفائدة البرامج الحزبية مهما كان النقص الحاصل بخصوص الرصيد النضالي والمعرفي والسياسي للمرشح باسم الحزب.

سيادة مظاهر العنف اللفظي والمادي والمالي بديلا عن مطلب النزاهة الفكرية والأخلاقية والسياسية، وعلى مبارزة الأفكار والمشاريع.

التضييق على الأحزاب ذات المرجعية التاريخية والوطنية لفائدة أحزاب الصف الإداري المصطلح عليها بقوى الاصطفاف إلى جانب قوى التحكم المدعوم بالأعيان من رجال المال والاقتصاد.

استمرار انطواء المشهد الانتخابي على جملة من الاختلالات الموضوعية التي تعيق أية إمكانية في انتقال المغرب من مغرب التزوير إلى مغرب احترام الإرادة الشعبية جراء عدم امتلاك إرادة التخلص من النموذج الانتخابي المتذبذب والمحتشم والخجول والمتجلي في:

- سوء الحكامة الإنتخابية خلال مرحلة ما قبل الحملة كسلوك وفعل إداري متكرر إبان كل استحقاق إنتخابي (إستغلال ظاهرة الفقر بالمبادرة بتوزيع الإعانات من مواد غذائية وألبسة، وتنظيم قوافل طبية، وإستغلال مناسبات الحفلات والمآتم -الجنائز- والتصرف في الممتلكات العمومية، وتقديم الخدمات العمومية، واصطحاب بعض رجال السلطة من قياد وباشوات ورؤساء دوائر وعمال لمرشحين بعينهم خلال عمليات إطلاق وتدشين

المشاريع وخلال القيام بزيارات تفقدية لجماعات الإقليم إلخ....)

- ضعف القوانين وعجز السلطات عن الحد من استعمال المال من طرف بعض المرشحين قصد استمالة الناخبين، وخوض الحملات السابقة لأوانها مما يتسبب في ازدياد حالات الاحتقان السياسي وكل مظاهر العنف، واستعمال الشعارات والاتهامات الحاطة من قيمة المتنافسين السياسيين.

- التضييق على ممثلي بعض المرشحين بمكاتب الإقتراع من قبل رؤساء المكاتب في ظل غياب الأمن.

- سياسة الانتقاء والإقصاء بخصوص عمليات تمكين الناخبين من بطائق التصويت.

نحو حكامة انتخابية جيدة:

بناء على ما سبق، ووعيا بمخاطر الإختلالات التي طبعت ولا تزال المشهد الانتخابي، وتوخيا إلى توفر إدارة الانتقال من مغرب الديمقراطية الشكلية إلى مغرب الديمقراطية الحرة والنزيهة، والاحترام المطلق لحرية المواطن في الاختيار السياسي وحقه في بناء مغرب المؤسسات الحائزة على التقدم المادي والمعنوي من كافة مكونات الشعب المغرب، تتميز بالاحترام والتقدير من قبل المؤسسات الدولية والعالم الخارجي، مغرب يرضى فيه المواطن عن كونه يتمتع بحقوق المواطنة الكاملة، مجتمع يفسح لمواطنيه حق المشاركة في بناء مستقبلهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتنموي، بدءا من الحق في صناعة القرارات، الصانعة بدورها والمؤثرة إيجابا في حاضره ومستقبله، والضامنة للحياة الكريمة لأبناء أبنائه بصورة مادية ومعنوية، ومن حق المواطنين في أن يكون لهم الكلمة الفصل قي التصويت على المرشح (ة) القادر على الدفاع عن الحق في المواطنة، وضمان الحق في المشاركة السياسية، وعن الحق في الإعمال لمبدأ الشفافية

ومحاربة الفساد المالي، والسياسي، والإداري، والاقتصادي، والتربوي، والفلاحي، في نطاقيه الضيق والواسع، وتحريك مساطر المحاسبة والتتبع والتدقيق والإفتحاص، وضمان حق المواطن بخصوص التنزيل السليم للمقتضيات الدستورية ذات الصلة بالحكامة والنزاهة الانتخابية، والعمل على إحداث لجان محلية وإقليمية وجهوية ومركزية مستقلة للسهر على التنزيل السليم لكل ما يتعلق بالمشهد الإنتخابي وسيرورته، ضمانا لسلامة الإنتخابات بالتصدي لكل الإختلالات والمخالفات، مع تخويلها السرعة في تحريك المتابعة في حق كل التجاوزات. وضمان إبقاء الأجهزة الإدارية على الحياد وأخذها مسافات متساوية من كل المرشحين والأحزاب، والعمل على نزع سلطة الإشراف من وزارة الداخلية وجعله من إختصاص اللجان المستقلة للإشراف على سير الإنتخابات وضمان نزاهتها.

قوى التحكم أو دولة المخزن والمغرب العميق.

إذا كانت الدولة ليست فاضلة بإطلاق ولا استبدادية بإطلاق كما ذهب إلى ذلك في وصفها المفكر المرحوم عابد الجابري والكاتب والروائي عبد الكريم غلاب، فإنها تتحول بفعل تدخل أجهزتها السلطوية من وضع إلى آخر من حيث كونها تركيب ونسيج لجملة من العلاقات المتشابكة، وهي قوة ليست سرية بإطلاق كما أنها ليست علنية بإطلاق، تنتقل ما بين الأوضاع، وتنقلب على حقائقها كلما وصلت غايتها، تماما كما هو الشأن بخصوص تعريف السياسة التي لا تسلم بالعداوة والثبات على الموقف إلى ما لا نهاية، إنها الفعل المتغير بتغير المصالح، وهي -أي الدولة المخزنية- إنها مصدر قوى التحكم المزيج ما بين دولة القرون الوسطى والدولة الحديثة، فالعلاقات المجتمعية السائدة في الدولة المخزنية لا تنتمي إلى منظومة العلاقات الناظمة لمكوناتها إلى الدولة الحديثة، فهي لا تنتمي إلى منطق السلوك العقلاني، ولا تقبل باحترام حقوق الإنسان والمواطن، والمساواة بين المواطنين/الرعايا، كما لا تقبل بمنطق تكافؤ الفرص ما بين الفاعلين السياسيين، فالذي يحكم دولة المخزن هو ثالوث السلطة الإدارية، وسلطة المال، والجاه، بحيث تتفاعل داخلها عملية تبادل الأدوار لتأخذ العلاقة ما بين سلطة المال وسلطة الإدارة، فتارة يكون الطريق سالكا أمام سلطة المال الذي يتحول إلى أداة للوصول إلى مناصب المسؤوليات الأسمى والأعلى، وثارة أخرى يفسح المال الطريق لتصدر السلطة المتماهية في الإدارة موقع الصدارة، والخطير في المشهد إن على مستوى الحاضر أو بالنسبة للمستقبل القريب هو في تحالف سلطة المال المحصلة بطرق ملتوية فاسدة وغير أخلاقية من قبل قوى جاهلة بمسارات سيرورة التحول الاجتماعي والديمقراطي مما يؤدي إلى إنتاج الجبروت (المال الحرام+الرأسمال الجهل=الطاغوت).

إذا كان الطريق إلى السلطة هو المال، والطريق إلى المال هو السلطة، فقد

ذهب إبن رشد إلى اعتبار أن الذي كان سائدا في الممالك الإسلامية هي اجتماعات بيوتات لا غير، وصنف الأقوام لي:

«صنف يعرف بالعامة وآخر يعرف بصنف السادة...»، ويواصل مضيفا إلى أنه: «في هذه الحال يسلب سادتهم عامتهم، ويمعن السادة في الاستيلاء على أحوال العامة إلى أن يؤدي بهم الأمر أحيانا إلى التسلط كما يعرض — يقع- في زماننا وفي مدننا هذه» ، معتبرا بأن غياب العدل من شأنه أن يؤدي إلى التسلط، يقول في هذا الصدد: «وإذا اتفق بهم الألف مع هذا أن كان هؤلاء الرؤساء لا يقسمون فيهم بالعدل هذه الأموال المأخوذة منهم، وكانوا يتسلطون عليهم، كان ذلك أشد الأمور قسوة على العامة...» ليخلص إلى القول: «والأموال المكتنزة أصلا في هذه المدينة هي اليوم في حقيقة أمرها أموال بيوتات الدولة، أعني أنها من أجل بيوتات السادة، ولذلك فالجزء الإمامي منها (الخليفة) هو اليوم جزء من التسلط بإطلاق»، بمعنى أن الدولة في هذه الحالة تدار لصالح النخبة، لقد ورد لفظ/مصطلح السادة لدى ابن رشد مرادفا للعامة، وهو بذلك يحيل إلى خاصة الخاصة والتي كانت تشكل قوام المخزن أي قوى التحكم المنسوخ والمنقول من زمن الدولة الموحدية إلى زمننا المعاصر، فالسيد كان يطلق على الموحدين الذين كانوا النواة الصلبة أو العمود الفقري للمخزن، والمخزن بحسب المفهوم والمعنى الاجتماعي يشمل جميع أولئك المتمتعين بالجاه من وزراء، وكبار الموظفين، والقضاة، والعلماء، والأعيان، والعدول، والقواد والإقطاعيين، وحيث أن الاستيلاء على أموال وحقوق العامة لا يتحصل عليه بالتسلط وحده، بل يتحصل عليه بخدمة العامة للسادة، وهو ما ذهب إليه ابن خلدون في كتاب المقدمة تحت عنوان «فصل في أن الجاه مفيد للمال» حيث اعتبر صاحب الجاه مخدوم بالأعمال، يتقرب (ضم الياء) بها إليه في سبيل التزلف والحاجة إلى جاهه، والأعمال المقدمة لصاحب الجاه كثيرة فتفيد الغنى لأقرب وقت ويزداد يسارا ـ يسرا وثروة.

وحيث أن الجميع يدرك بأن الجاه يسري في جسم المجتمع من أعلى إلى أسفل، على مستوى الأفراد والطبقات من خلال تعريف ابن رشد وابن خلدون لتمثلات المخزن وقوى التحكم، نستنتج بأن التصنيف الرشدي والخلدوني لطبقة الجاه في دولة المخزن ليس أساسه المال، فالطبقات طبقات سلطة، ويكون السلطة والمال في المجتمع المخزني يسيران جنبا إلى جنب بشكل متداخل من أعلى إلى أسفل على صورة هرم مقلوب والتي تبدأ بأخذ شكل الرسم البياني الذي يزداد ضيقا كلما نزل أكثر نحو القاعدة حيث تلتصق الأغلبية الساحقة بالأرض، وحيث يتقدم الجاه والمال والسلطة ذلك لأن الثروة في دولة المخزن تكتسب بالجاه ومن حيث تتحول ذات الوقت الحي مصدر الثروة، والذي يتحقق بالنسبة للنظرية الخلدونية بالخضوع والتملق لدى السلطة، فالجاه هو خاصية يبذله من في الأعلى، من هو فوق لمن هو تحت كما استخلص ذلك المرحوم عابد الجابري والأستاذ عبد الكريم غلاب من عمليات تفكيكه لما ذهب إليه ابن خلدون «فصل في أن الجاه مفيد للمال: «تحصيله يحتاج إلى خضوع وتملق، فيحتاج طالبه ومبتغيه إلى خضوع وتملق1.

وقد بسط ابن خلدون مظاهر التملق الناتجة عن كون: "كثيرا من السوقة يسعى في القرب من السلطان بجده ونصحه ويتزلف إليه بوجود خدمته، ويستعين على ذلك بعظيم من الخضوع والتملق به ولحاشيته وأهل نسبه، حتى يرسخ قدمه معهم وينظمه السلطان في جملته، فيحصل له بذلك حظ عظيم من السعادة وينتظم في عدد أهل الدولة2.

هؤلاء من قال في شأنهم ابن خلدون بأن دأبهم الخضوع والتملق والاعتمال في غرضه متى ذهب إليه، وهم على عكس من يتخلف بالترفع والشمم فيصرون إلى الفقر والخصاصة.

باختصار نصل إلى نتيجة مؤداها بأن دولة المخزن هي دولة مركبة: "من فضيلة وكرامة وحرية وتغلب" بحسب ابن رشد، ومن تيموقراطية

وأوليغارشية وديمقراطية واستبداد بحسب ما خلص إليه مفكروا اليونان، وهي وضعية تنسحب على واقع حال مجتمعنا المغربي:

- الجاه المفيد للمال.
- التملق المفيد للجاه.

وبناء عليه لازال عصر وزمن ابن رشد وابن خلدون حال في زماننا وعصرنا، وتكفي عملية تشريح بسيطة لفترة الواحد والستين السنة الفاصلة ما بين سنة 1956 و 2017 لنكتشف أننا عشنا فترات قد طبعها التغلب، والاستبداد، والفضيلة، والتملق المفيد للجاه، والجاه المفيد للمال، والتي تجليها الفوارق الاجتماعية والتفاوت غير القابل للقياس ما بين الأغنياء والفقراء (هناك من يملك لوحده 56 شركة ومقاولة عابرة للقارات وملايين من المواطنين ممن يقتلهم الصقيع وزادهم الخبز الحافي وفي أحسن الأحوال الخبز والشاي في ثنايا جبال الأطلس).

فهل يمكن الحلم بإمكانية تطليق الزمن المطبع بالغلبة والتملق والنفاق، والقطع مع مظاهر الغلبة ومجتمع السادة والعامة، والانتقال إلى زمن عصر الديمقراطية بمعناها الحديث والدال على القطيعة مع الماضي الأليم، أي إلغاء خيلاء دولتي ابن رشد وابن خلدون من تفكيرنا وذهننا، ونخلص حاضرنا من أن يظل أسيرا لتصوراتهما؟

والقطع مع الأسئلة الحارقة التي ظلت لمدة 61 سنة تؤرق بالنا تتعلق ب: من أين نبدأ؟ وإلى أين نتجه؟ وما هي الكيفية التي سنتخلص بها من دولة التملق والغلبة وثنائية السادة والعامة؟ وهل من إمكانية في القطع مع أساليب مصادرة الديمقراطية باسم الديمقراطية، وقتل الحداثة بالاستعمال الماكر لمرادف المعاصرة، والالتفاف على الأصالة لقتل كل ما هو وطني وتاريخي؟

هي أسئلة استوجب طرحها المخاض الذي نعيشه اليوم كمغرب، وتعيشه

الأحزاب الوطنية من حيث هي إطارات سياسية يراد لها أن تعيش الغربة بقبول التنكر لجذورها الوطنية والتاريخية، حيث تهرول قوى التحكم إلى قتل رموزها ولما لا القيام بإحراق كل كتب التاريخ والسياسة والجغرافيا والتربية الوطنية التي تشعرها إن نسيت بماضيها وبمواقفها.

فلم يعد مسموحا للأحزاب الوطنية حق التذكر، لم يعد مطلوب منها غير محو ومسح من ذاكرة أجيالها تاريخ وجغرافية هذا الوطن والاستئناس بإفساد قيم ومرجعيتها الفكرية والسياسية، وبخصوص موقف الأستاذ عبد الكريم غلاب من ظاهرة المخزن، فقد اعتبر بأن التحكم غالبا ما يؤدي إلى نفس وجود الدولة عن وطنها وعصرها من خلال سعي قوى الردة/التحكم إلى قتل التاريخ والإيديولوجيا، والسعي إلى إعادة الماضي الذي يكشف عنه التاريخ الذي لا يموت، فلن تموت عمليات استنساخ الأحزاب الإدارية من قبل قوى التحكم مهما حاولت قوى التحكم طمس تلك المراحل أو اجتثاثها من ذاكرة الأجيال ـ التاريخ محكمة عدل العالم ومحكمة عدل الإنسان كما يقول هيغل-، فهل في استطاعة قوى التحكم إقناع الباحث والمؤرخ والفاعل السياسي بالتنكر لفعلاتها سنوات 1963 و1977 و1981 و1983 و2009 و2010 و2015 و2016، بكل تأكيد لها نعم: « الدولة في حاجة إلى التخلص من عقلية المخزن القديم والتخلص من هاجس الأمن الذي يحملها دائما في خوف من نفسها ومن شعبها ومن مواطنها3 " مواصلا القول: " لا ضرورة للمخزن الإقليمي الذي تفرض هيمنته على مندوبي الوزارات في الأقاليم، فصاحب السلطة في التنفيذ والإدارة هو الوالي أو العامل، إنه المشرف على كل شيء من الأمن إلى الانتخابات إلى الجماعات، إنه الدولة الممركزة الممثلة في وزارة الداخلية، أم الوزارات، بتركيز كل سلط التنفيذ والتسيير حتى سلط الإذاعة والتلفزيون في يد حكام الأقاليم، منوها إلى أن الدولة الحديثة المنظمة تنظيما دستوريا ديمقراطيا لا يراودها هذا الهاجس، هاجس الخوف من التدمر والتمرد الذي كان يخاف

منه المخزن المركزي والإقليمي القديم، مادام المغرب ملزما، وسلطاته محتم عليها أن تحتكم فيما بينها وبين الشعب للقانون، والذي يجب التنبيه إليه هو في خطر انزياح المخزن الإقليمي عن الأمانة المخولة له من الحيف والظلم والابتزاز والتزوير، وهي التصرفات التي تسببت في مظاهر التمرد وتنظيم الحركات ـ الحراك الاجتماعي والسياسي بمفهوم اليوم، والتي كانت تواجه بحركة عسكرية، فهل لازالا مسموحا به إنتاج وتغذية التوتر بعد أن شرعت أبواب الدول على العالم، وامتلكت جماهير العامة وسائط ووسائل التواصل ولم يعد في الإمكان الانغلاق والتقوقع على الذات.

1-1 ابن خلدون، المقدمة 32 ص 911.

2-2 نفس المصدر، ص 913.

3 عبد الكريم غلاب، تجديد الدولة وتغيير السياسية مطبعة الرسالة، يوليوز 1999، ص 31.